جامعة 08 ماي 1945- قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الشراكة الأوروجزائرية من 1999- 2014: الواقع والآفاق

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطلبة:

أسماء بولحية

سعاد لعقاربية

إشراف الأستاذ الدكتور:

د. عبد اللطيف بوروبي

لجنة المناقشة:

أ. اليـــامين بن سعدون: رئيسا

د. عبـد اللطيـف بوروبي: مشرفا

أ. ريـــــاض مزيـــان: منـاقشا

1436هـ/2015 م

خطة البحث

الملخص.

المقدمة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للشراكة الأوروجزائرية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للشراكة.

المطلب الأول: مفهوم الشراكة.

المطلب الثاني: الشراكة وبعض المفاهيم الدالة عليها.

المطلب الثالث: التطور التاريخي للعلاقات الأوروجزائرية.

المطلب الرابع: أهداف الشراكة الأوروجزائرية.

المبحث الثاني: المقاربات التفسيرية للشراكة الأوروجزائرية.

المطلب الأول: نظرية تكاليف الصفقات.

المطلب الثاني: نظرية التبعية.

المطلب الثالث: نظرية الاحتكار الدولي.

الفصل الثاني: واقع الشراكة الأوروجزائرية.

المبحث الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة.

المطلب الأول: الوضع الاقتصادي الجزائري بعد 1998.

المطلب الثاني: آثار الشراكة على الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من 1999- 2014.

المطلب الأول: التعاون الاقتصادي والمالي من أجل تنمية المنطقة.

المطلب الثاني: التحديات التي تعرقل مسار الشراكة الأوروجزائرية.

<u>الفصل الثالث</u>: آفاق الشراكة الأوروجزائرية.

المبحث الأول: تقييم الشراكة الأوروجزائرية.

المطلب الأول: ايجابيات الشراكة الأوروجزائرية.

المطلب الثاني: مشاكل الشراكة الأوروجزائرية.

المبحث الثاني: السيناريوهات المتوقعة للشراكة الأوروجزائرية.

المطلب الأول: السيناريو الخطي.

المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي.

المطلب الثالث: السيناريو الثوري.

الخاتمة.

الملاحق.

قائمة المراجع.

فهرس المحتويات.

الملخص:

طرح الاتحاد الأوروبي في بداية التسعينات مشروع الشراكة الأورومتوسطية من خلال مؤتمر برشلونة موضحا بذلك سياسته الجديدة حول منطقة الضفة الجنوبية للمتوسط وهي الرغبة في السيطرة على المنطقة، وكانت الجزائر كغيرها من الدول المتوسطية في إطار تحولها نحو اقتصاد السوق وتوجهها نحو التحرير الاقتصادي، سعت للاندماج في الاقتصاد العالمي وعدم البقاء بمعزل عن التطورات الاقتصادية العالمية بغية النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية، وبالفعل وقعت الجزائر على اتفاق الشراكة بالأحرف الأولى في 19 ديسمبر 2001 ببلجيكا بعد 17 جولة من المفاوضات امتدت ما بين 1997- 2001، ثم التوقيع الرسمي على الاتفاق بمدينة فالنسيا الاسبانية يوم 22 أفريل 2001 ليدخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005.

بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ مازالت الجزائر لم تحقق النتائج المرجوة والسبب هو عدم التكافؤ بين الطرفين، لأن لتحقيق التكامل لابد أن يكون التكافؤ آو على الأقل التقارب في مستويات التطور والتنمية بين الأطراف المتعاقدة في كل القطاعات، وهو ما يكاد ينعدم في الشراكة الأوروجزائرية بشكل خاص والشراكة الأورومتوسطية بشكل عام.

Summary

At the beginning of the 1990s, The European Union put the draft of Euro-Mediterranean partnership through the Barcelona Conference, to Explaining his new policy on the southern bank of the Mediterranean. The desire to this new policy is to control the region. Algeria - as the other Mediterranean countries- and in the context of its transition to the economic market and liberalization, has sought to integrate into the world economy and not to stay in isolation from

global economic developments. With a view to promoting national economy and economic development, Algeria already signed partnership agreement with the initials on 19 December 2001 in Belgium after 17 rounds of Negotiations stretched between 1997-2001, and then the formal signing of the agreement on 22 April 2001, entered into force on 1 January 2005.

After entering the partnership agreement with the European Union into force, Algeria still has not achieved the desired results, and the reason is the inequality between the parties. Because any integration must be equal or at least convergence in levels of development among the Contracting Parties in all sectors, and that is almost absent in the Euro-Algerian partnership and the Euro-Mediterranean partnership as a whole.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا وأعاننا في إنجاز هذا العمل.

نقدم أولا بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور عبد اللطيف بوروبي على قبوله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى صبره طوال فترة إنجاز هذا العمل.

كما نتوجه بالشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة قالمة الذين ساهموا في إثراء رصيدنا المعرفي طوال مشوارنا الدراسي.

والشكر الخاص لكل الزملاء في الدفعة دون استثناء.

الإهداء

إلى أعز وأغلى هدية في الوجود والدي الكريمين على عطفهم وصبرهم ونصائحهم وتوجيهاتهم...

إلى الزوج الكريم الذي كان له الفضل الكبير في إنجاز هذا العمل.

إلى إخوتي وأخواتي نعيمة، لمين، آمال، رشدي.

إلى لؤي وآدم، وكل أفراد عائلتي.

إلى أسماء، حنان، مبروكة.

إلى كل الأصدقاء.

أهدي هذا العمل.

سعاد

بسم الله الذي هدانا و أنار لنا درب العلم

أهدي عملي هذا إلى:

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير والدي العزيز "الرزقي" أطال الله في عمره و أمده بالصحة والعافية .

إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض والدتي الحبيبة "وردة "

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

إخوتي"سارة،مريم،لمياء،بلال،سهيلة و المدللة هدى".

إلى أختي التي لم تلدها أمي صديقتي حنان بن خلاف ،إلى سندي في هذا العمل لعقاربية سعاد وجميع صديقاتي في الدفعة .

إلى دينصوري العظيم ، إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

أسماء

المقدمة:

يشهد العالم عدة تحولات متسارعة وتطورات متداخلة، تعود أساسا إلى عملية مركبة لها أبعاد ومظاهر اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية وحضارية، سياسية وأمنية، هي ما يطلق عليها بالعولمة التي تتحكم في مجرياتها الدول الصناعية المتقدمة وكذلك تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل.

ولقد فرضت العولمة مجموعة من المتغيرات، جعلت ملامح وآليات ومعايير هذا العصر تختلف عن سابقيه، وذلك نتيجة التغيير المستمر في كل مجالات الحياة، ولعل من أهم ملامح وآثار هذه التحولات هي المشروعات المتزايدة لتكوين تجمعات اقتصادية إقليمية و دولية، وهذا ما دفع الدول المتوسطية النامية وفي مقدمتها الجزائر للدخول في نظام اقتصادي جديد، هو نظام الشراكة الأورومتوسطية الذي أملته عولمة الاقتصاد العالمي.

يمثل توقيع الجزائر على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في أفريل 2002، والذي دخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 حدثا اقتصاديا مهما للجزائر، وكان من أهم نتائجه رفع الحواجز الجمركية وفتح السوق الجزائرية تدريجيا أمام المنتجات الأوروبية، و قد بني على مجموعة من الأهداف المتمثلة أساسا في جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون، من أجل تأمين السلام والاستقرار بالإضافة إلى تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا، وترتب عليه آثار محتملة على التجارة وإنتاج السلع والخدمات الوطنية.

الإشكالية:

يعد الهدف الأساسي من توقيع الجزائر على اتفاق الشراكة هو الاستفادة من الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية الدولية كمحرك للتنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال ما توفره علاقة الشراكة من تأمين وضع تفضيلي لمنتجات مؤسساتنا في السوق الأوروبية والاستفادة من المساعدات المالية والفنية المقدمة من الاتحاد الأوروبي فضلا عن تشجيع الاستثمارات الأجنبية، ومنه فإن اتفاق

الشراكة يمثل فرصا وتحديات للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، في هذا الإطار فإن إقامة الشراكة مابين اقتصاد جزائري ضعيف مقارنة باقتصاد أوروبي قوي ستكون لها آثار عديدة، في مقابل ذلك تواجه الجزائر كدولة متوسطية العديد من التهديدات الأمنية وتقف حاجزا أمام تحقيق الأهداف المرجوة من الشراكة وضمن هذا السياق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية:

ما هي الفرص والتحديات التي فرضتها الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري في ظل عدم التكافؤ من جميع النواحي والتحديات التي تواجه ضفتي المتوسط ؟

الأسئلة الفرعية:

وللإمام بكل جوانب الدراسة نطرح عدة تساؤلات فرعية كالتالي:

ما تعريف الشراكة ؟

ما هي الشراكة الأورو–جزائرية ؟

ما محتوى اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ؟

كيف تأثر الشراكة على الاقتصاد الوطني ؟

ما هي التحديات التي تعيق تحقيق التنمية؟

هل ستتمكن الجزائر من مواجهة الآثار السلبية والاستفادة من الآثار الايجابية لعقد الشراكة ؟

كيف سيكون مستقبل الشراكة الأورو–جزائرية؟

فرضيات البحث:

من أجل تفسير إشكالية البحث ومحاولة الإجابة عن الأسئلة المطروحة، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

– كل تعاون وتبادل يؤدي إلى شراكة.

– التطور والتنمية مرهون بالتعاون مع أطراف خارجية.

– تعتبر الشراكة الأوروجزائرية فرصة للاندماج في الاقتصاد العالمي.

– الشراكة الأوروجزائرية تخدم مصالح الاتحاد الأوروبي أكثر من مصالح الجزائر.

– المساعدات المالية والفنية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي للجزائر تعبر واقعيا عن مصالحه في المنطقة.

– يتوقف نجاح الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في المستقبل القريب أو البعيد على مجموعة من الإجراءات والإصلاحات لاستغلال الفرص المتاحة وتجنب التحديات التي تفرضها الشراكة.

المنهجية:

المنهجية المتبعة في هذه الدراسة وفق خطة تاريخية، لأننا ندرس تطور مفهوم الشراكة الأوروجزائرية داخل نفس المجتمع وهو المجتمع الجزائري والأوروبي، عبر فترات تاريخية متتالية من السياسة المتوسطية الشاملة في قمة باريس عام1972، ثم الحوار العربي الأوروبي في 1973/12/10، ثم ندوة الأمن والتعاون في أوروبا عقد هذا المؤتمر في باريس في نوفمبر1990 وخرج المؤتمر بثلاث سياقات الأمن البعد الاقتصادي، البعد السياسي والإنساني ليبدأ العمل به في 1993 ثم إعلان برشلونة 1995 يومي 27–28 والذي يعد بمثابة شهادة ميلاد الشراكة الأورومتوسطية، حيث تم تحديد الخطوط العريضة للشراكة، ثم وقعت الجزائر في 18 ديسمبر 2001 بالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ثم التوقيع عليها رسميا في 22أفريل 2002 ودخلت حيز التنفيذ عام 2005 وذكر مميزات كل سنة وصولا إلى عام 2014 لمعرفة آثار هده الشراكة على مختلف المستويات من خلال التطرق للنتائج المتوصل إليها.

المنهج:

اعتمدنا في هذه الدراسة على:

– المنهج التاريخي: وذلك لعرض مراحل الشراكة الأورو–جزائرية وفقا لتسلسلها التاريخي، من 1999 إلى غاية عام 2014.

– منهج دراسة حالة: من خلال التركيز على دراسة الشراكة ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وحتى نتمكن من وصف وتشخيص وفهم الشراكة والإلمام بكل جوانبها وتحليل آثارها المختلفة.

– اعتمدنا المنهج الإحصائي والمنهج الاستقرائي من خلال ذكر بعض الإحصائيات وتحليلها والتوصل إلى النتائج.

– استخدمنا المنهج المقارن في سياق الدراسة ذلك أننا في دراستنا لموضوع الشراكة تحدثنا عن اقتصاد أوروبي قوي وموحد واقتصاد الجزائر الذي مازال في طور النمو.

حدود الدراسة:

سنحاول معالجة الإشكالية المطروحة وفقا للمجالين الزماني والمكاني التاليين:

أولا :المجال الزمني

يمتد من مؤتمر برشلونة 1995 الذي حدد وسائل التعاون وجعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة سلام واستقرار واكتفاء، من خلال دعم التبادل الاقتصادي، و إعادة إطلاق الحوار السياسي و التعاون الاجتماعي و الثقافي، ليأتي ميلاد شراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، بعد 17 جولة من المفاوضات امتدت مابين 1997–2001، ثم تم التوقيع الرسمي على الاتفاق 22 أفريل 2001 ليدخل حيز التنفيذ في سبتمبر2005، وتستمر دراستنا من خلال التطرق إلى مختلف التطورات التي صاحبت الشراكة حتى عام 2014.

ثانيا:المجال المكاني

تركز الدراسة على دراسة الشراكة الأوروجزائرية بصيغتها الثنائية.

أهمية الدراسة:

الأهمية الموضوعية:

- تكمن أهمية الدراسة من خلال التركيز على جميع الأبعاد اقتصادية، اجتماعية سياسية أمنية، في الشراكة الأورو-جزائرية غير البعد الاقتصادي فقط من خلال التركيز أثر هذه الشراكة على الاقتصاد الوطني، حيث أن التركيز على البعد الاقتصادي هو المتداول في الغالب.
- إبراز أهمية الشراكة باعتبارها فرصة هامة لترقية وتنمية المؤسسات الاقتصادية، نظرا للامتيازات الخاصة التي تمنحها هذه الشراكة، كما أنها تمثل ممرا نحو أسواق التصدير، كما تعتبر عامل ديناميكي في بناء وتفعيل علاقات التكامل بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.
- إضافة إلى تثمين الموقع الاستراتيجي للجزائر بالنسبة للاقتصاد الأوروبي والعالمي كمصدر للطاقة كون الجزائر واجهة بحرية وبلد غني بالثروات، كذلك من خلال ما تحظى به الجزائر من أهمية، من حيث استعدادها للتعاون مع الاتحاد الأوروبي، في المجال السياسي والأمني، كمكافحة الهجرة غير الشرعية الجريمة المنظمة، الإرهاب...

الأهمية الذاتية:

- كما تكمن أهمية الدراسة أيضا في إضافة تعقيبات و إستراتيجيات جديدة لصناع القرار بإبراز بدائل جديدة ترتبط بالمقاربة التنموية المرجوة من الطرفين و التي تقوم على علاقات قائمة على تقاطع المصالح من باب تعظيم البدائل لصناع القرار في الجزائر و تجاوز المشاكل من خلال تقديم حلول و الوصول إلى الشراكة والاندماج.

– تصور السيناريو المستقبلي، لوصف الوضع محتمل الحدوث، مع توضيح ملامح مسار الشراكة سلبا أم إيجابا، وذلك انطلاقا من الوضع الراهن.

أهداف البحث:

الأهداف الموضوعية:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها :

– التعرف على الشراكة الأوروجزائرية مضمونها، طبيعتها، أشكالها، أهدافها.

– تحديد إمكانيات الجزائر للدخول في اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، وذلك قصد الاستفادة من الخبرات والمؤهلات والتكنولوجيا التي تمتلكها مؤسسات الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى رؤوس الأموال ومصادر التمويل المختلفة.

الأهداف الذاتية:

– البحث عن أجوبة للعديد من الأسئلة منذ توقيع الجزائر على اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

– تحديد الآثار المترتبة عن الشراكة الأرورجزائرية بغية الاستفادة من الايجابيات والمنافع الناتجة عنها وكذا تحديد الآثار السلبية لتفاديها، ومنه إمكانية تقييم الشراكة بناءا على الفرص والتحديات التي تتيحها الشراكة، ووضع أهم السيناريوهات المحتملة لمستقبل الشراكة

. أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية:

– نوع التخصص العلمي الذي درسناه، حيث هذا الموضوع له علاقة بتخصص علاقات الدولية ودراسات أمنية كون أن موضوع الشراكة هو موضوع الساعة، ولا يمس الجانب الاقتصادي فقط بل يتعداه إلى الجانب السياسي والأمني، الاجتماعي، الإنساني، الثقافي.

– تزايد الاهتمام بمثل هذه المواضيع التي تفرزها العولمة وما ينتج عن الشراكة من تكتلات إقليمية ودولية وخاصة أن موضوع الشراكة الأورو–جزائرية يعرف تطورات وتحولات متسارعة.

– البحث عن أهم الأسباب أو العوامل التي دفعت بالجزائر للتوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بالرغم من يقينها التام من عدم التكافؤ من جميع النواحي، وهذا ما قد ينعكس سلبا أكثر منه ايجابي على الاقتصاد الوطني، ومنه يعيق تحقيق التنمية الاقتصادية.

الأسباب الذاتية:

– الميول الشخصي في دراسة مثل هذه المواضيع لأنها تمس جميع الجوانب، والأهم أن هذه الدراسة تتعلق بالوطن.

– التعرف على الآثار الناجمة عن الشراكة على الاقتصاد الوطني، خاصة وأن مثل هذه الآثار تمس المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة، وكذلك المشاريع التنموية وهو ما يمس بالدرجة الأولى مصالح المواطنين.

– مثل هذه الشراكة تفتح المجال لرواج المنتجات الأوروبية ذات الجودة العالية حيث يجدب اهتمام العديد من المواطنين واقتنائها بالرغم من غلاء سعرها، وهو ما يضر بالمنتوج المحلي نظرا لغياب الجودة والكفاءة.

صعوبات الدراسة:

إن هذه الدراسة كغيرها من الدراسات، واجهتها العديد من الصعوبات أبرزها:

– قلة المراجع الأكاديمية التي تعالج موضوع الشراكة الأوروجزائرية، فمعظم نتائج البحث تتمحور حول موضوع الشراكة الأورومتوسطية.

– أغلب الدراسات ركزت على الجانب الاقتصادي وأهملت الجوانب الأخرى وإن تم التحدث عنها في بعض المراجع ففي سطور قليلة فقط، حيث أن أغلب الدراسات والملتقيات الدولية ركزت على آثار الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أدبيات الدراسة:

يعتبر موضوع الشراكة الأورو–جزائرية موضوع جديد لكن تم التطرق إليه في العديد من البحوث والدراسات الاقتصادية والملتقيات الدولية والوطنية، ويندرج ضمن موضوع أشمل وهو الشراكة الأورومتوسطية أين تم التطرق في بعض الفصول للشراكة الأورو–جزائرية باعتبار أن الجزائر بلد متوسطي يحظى باهتمام واسع، ومن بين الدراسات التي أتيحت لنا الفرصة للإطلاع عليها مايلي:

– أطروحة دكتوراه ل: جمال عمورة، والتي اهتمت بدراسة تحليلية وتقييميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية، سنة 2005، حيث اهتم في هذه الدراسة على العولمة وانعكاساتها على الدول النامية والشراكة العربية الأوروبية، وتم التطرق فيها لواقع الشراكة الأورو–جزائرية.

– دراسة ل: عبد اللطيف بوروبي، العلاقات الأوروبية – المغاربية بعد عام 2001: تعاون بلا شراكة أين فسر العلاقات الأوروبية– المغاربية وفق مقاربة تنموية تبحث عن تحقيق التنمية المستدامة والحكم الراشد.

– دراسة ل: إبراهيم قلواز، واقع وأفاق الشراكة الأورومتوسطية، سنة 2014، حيث تطرق في هذه الدراسة إلى الفرص والتحديات التي تفرضها هذه الشراكة، كذلك تطرق إلى آفاق الشراكة الأورو–جزائرية والسيناريوهات المستقبلية للشراكة الأورومتوسطية.

– دراسة ل: سمينة عزيزة، الشراكة الأورو–جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة سنة 2011، والتي اهتمت بالملامح العامة لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي مسارها ومضمونها، كذلك التهديدات المتوقعة الشراكة على الاقتصاد الجزائري، والإجراءات المرفقة لإنجاح اتفاق الشراكة.

– دراسة ل: زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو–متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، واعتمد في هذه الدراسة على خلفية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتم التطرق كذلك إلى مضمون اتفاق الشراكة وأثرها على الاقتصاد الوطني.

بالإضافة إلى العديد من الدراسات الملتقيات الدولية والوطنية التي تم الإشارة إليها في قائمة المراجع.

هيكل الدراسة:

قسمنا دراستنا إلى ثلاثة فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للشراكة الأورو–جزائرية وفيه نتطرق للمفهوم الشراكة وبعض المفاهيم الدالة عليها، التطور التاريخي للعلاقات الأورو–جزائرية وأهدافها، المقاربات التفسيرية للشراكة.

أما الفصل الثاني فتم تخصيصه لدراسة الواقع الاقتصادي الجزائري وذلك من خلال محاولة معرفة طبيعة هذه الشراكة، وعرض الآثار المترتبة عنها على الاقتصاد الوطني، التعاون الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة، التحديات التي تعرقل مسار الشراكة (الهجرة الإرهاب الجريمة المنظمة).

أما الفصل الثالث والأخير فتم تخصيصه لآفاق ومستقبل الشراكة الأوروجزائرية تطرقنا فيه لتقييم الشراكة الأوروجزائرية، والسيناريوهات للمستقبل ممكن أو محتمل الحدوث.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للشراكة الأوروجزائرية

تمهيد:

تلجأ العديد من الدول والمؤسسات الاقتصادية في ظل المنافسة العالمية واقتصاد السوق وزيادة توسع حجم الاستثمارات الخارجية لتطبيق استراتيجيات تعاون فيما بينها، وهو ما عمل عليه الاتحاد الأوروبي في اتفاقيات شراكة مع دول حوض المتوسط، بالنظر لأهميتها الإستراتيجية ومواردها الطبيعية والقرب الجغرافي والبعد الحضاري الذي تتمتع به، من أجل ضمان أمن وسلامة المنطقة.

والجزائر باعتبارها من أهم دول حوض المتوسط، رأت في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ضرورة حتمية خاصة بعد الاضطرابات والتغييرات السياسية في الآونة الأخيرة، وذلك عن طريق تأسيس عقود شراكة أجنبية، وهذا ما يفسر تزايد عدد التكتلات والتجمعات الاقتصادية لأنها أصبحت ضرورة تفرضها الأحداث والتطورات الدولية.

ومن هذا المنطلق نجد أن الشراكة الأورومتوسطية تحكمها ضرورة لتحقيق مصالح مشتركة، وبالتالي إبعاد آلية الصراع وتقديم آلية التعاون والاعتماد المتبادل، فكان لابد من إيجاد صيغة جديدة للتعاون تتمثل في إبرام اتفاقيات للشراكة الشاملة بين الطرفين في شتى المجالات.

إن الشراكة بمفهومها كما تضمنتها الشراكة الأورومتوسطية وإعلان برشلونة ليست اتفاقا تجاريا عابرا وليست توافقا سياسي محدد، بينما هي سير في طريق نحو مصير مشترك يشمل الجوانب الاقتصادية الاجتماعية، السياسية، الثقافية، البيئية، وبالتالي مشروع أوروبي فرضته الظروف العالمية بعد نهاية الحرب الباردة، وهي أداة ملائمة لمواجهة عدة أخطار، وكذلك إدماج دول جنوب وشرق المتوسط في الاقتصاد العالمي، تحت إشراف القيادة الأوروبية، مما ساهم في تحقيق تقدم وتنمية هذه البلدان وتضييق الهوة التي تفصل بينها وبين الاتحاد الأوروبي في مستويات عدة هذا من جهة، والسيطرة على المنطقة من جهة أخرى.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للشراكة الأورو- جزائرية

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للشراكة

المطلب الأول: مفهوم الشراكة

يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا، حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة الآتية:"نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين"، أما في مجال العلاقات الدولية فإن استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) في نهاية الثمانينات، لقد تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا، وفي هذا الإطار يقترح B. Ponson "أنها تتمثل في كل أشكال التعاون مابين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها"، فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الاستراتيجي، لكن ينبغي أن نفرق بين التحالف والاندماج والاقتناء والشراكة فيعتبر B.Garrette et P.Dussag أن الاندماج والاقتناء هو زوال المؤسسات المعنية لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة، أما في التحالف والشراكة تبقى المؤسسة تحافظ على استقلاليتها من حيث الأهداف والمصالح الخاصة وتقيم علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة، على المستوى الكلي فإن مفهوم الشراكة (أو المشاركة كما يسميها البعض) في العلاقات الاقتصادية بين الدول يطرح تساؤلا أساسيا هو أين تقع الشراكة من سلم التدرج في التكامل الاقتصادي الذي يعتبر من أشهر صيغ العلاقات الاقتصادية بين الدول.[1]

---

1 ليث عبد الله لقهيوي، بلال محمود الوادي، **الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص الإطار النظري والتطبيقي العملي**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 3- 23.

حيث مرت أشكال التعاون بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية بعدة تطورات، فقد انتقلت من اعتماد الدول النامية على الدول الصناعية في تلبية متطلباتها إلى الشراكة فيما بينها بغرض تفعيل مبادئ تحرير التجارة وإعادة تقسيم العمل الدولي على نحو يتفق مع أهداف المنظمة العالمية للتجارة.[1]

1- التعريف اللغوي:

كلمة مأخوذة من فعل شرك شركا، ويقال اشترك فلان أي كان لكل منهما المشاركة بنصيب فكلاهما شريك لآخر، فالشراكة تتكون من مجموعة من الشركاء أو المساهمين بحصص مختلفة.

2- التعريف الاصطلاحي:

عرفت الدكتورة "هناء عبيد" الشراكة بأنها مفهوم جديد للتنمية، تتحول فيه العلاقة بين الشمال والجنوب من علاقة المنح إلى علاقة الشراكة، وتدور الفكرة إلى إحداث نوع من التعاون الإقليمي، في المجال الاقتصادي والمجالات ذات الطابع الأمني أو الطبيعة الفنية، وقد عرفت أيضا على أنها تلك العلاقة المتطورة التي تجمع بين مجموعة من الدول غير المتجانسة نسبيا، وهي تشمل مختلف الميادين الاقتصادية ، الاجتماعية، السياسية والأمنية، وقد اعتبرها البعض إحدى مظاهر العولمة حيث أنها عبارة عن اتفاقيات تحصل بين الدول، تمس كل المجالات السياسية، الاقتصادية والثقافية، الهدف منها تحقيق منطقة رفاهية مشتركة.[2]

---

1 ليث عبد الله لقهيوي، بلال محمود الوادي، **الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص الإطار النظري والتطبيقي العملي**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 3-23.

2 هناء عبيد، **السياسة الأوروبية إتجاه الشرق الأوسط**، مطابع الأهرام، مصر، 2002، ص ص 19- 20.

يقوم مفهوم الشراكة على المساهمة بنصيب، فهي طريقة للحصول على منافع مشتركة، وأنها نظام مشاركة بين الأطراف اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، تقوم على وجود أجهزة دائمة، ومصالح مشتركة بين الفواعل الدولية.[1]

عرف العديد من الباحثين الشراكة، فمنهم من ركز على الجانب الاقتصادي نذكر منها:

تعرف الشراكة بأنها: اتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر على المساهمة في مشروع مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال بهدف اقتسام الربح الذي ينتج عنها أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كاحتكار السوق أو رفع مستوى المبيعات.[2]

يعرف جون فيليب نوفيل الشراكة:"أنها شكل من أشكال التعاون بين المؤسسات المبني على التبادل الأساسي المتمثل في تأجير الموارد مقابل الخدمات".

ويعرفها ماري جوزيف سوستر: أنها حالة تأمل فيها أن تجعل إمكانية خلق علاقة متميزة بين المشاركين المتعاونين ترتكز هذه العلاقة على البحث بالتعاون لتحقيق الأهداف في الأجل المتوسط والطويل بدون شرط ضروري من أجل أن تجسد علاقة ثقة بين المتعاملين".

يعرف فتح الله الشراكة في كتابه "الاقتصاد العربي" والمجموعة العربية ص 79 "هي العلاقة المشتركة والقائمة على أساس تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتجسيد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة".

---

[1] عبد اللطيف بوروبي، **العلاقات الأوروبية – المغاربية بعد عام 2001: تعاون بلا شراكة**، جامعة قسنطينة 3، كلية العلوم السياسية، الجزائر، مجلة المستقبل العربي 96.

[2] بن حبيب عبد الرزاق، بومدين حوالف رحيمة، **الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بجامعة سيدي دحلب البليدة يومي 21 و22 ماي 2002**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2001- 2002، ص ص 4- 5.

ويعرف محمد أمين السيد الشراكة بأنها" نمط من العلاقات الخاصة والمميزة والقائمة بين المؤسسات والمبني على التعاون طويل المدى والذي يتعدى العلاقات التجارية.[1]

ومنهم من ركز على الجانب الاجتماعي حيث: يعرف قاموس (Partnership) New Wesbster(1992:733) الشراكة بأنها: "رابطة بين الأشخاص الذين يشتركون في المخاطر والأرباح في عمل ما، أو أية مشاريع مشتركة أخرى بموجب عقد قانوني ملزم والمبني على التعاون طويل المدى والذي يتعدى العلاقات التجارية". [2]

كذلك تعرف على أنها عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدمي أو تجاري، وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، ويتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون.[3]

ظهرت الشراكة كمقاربة نظرية، وكسياسة اقتصادية في أواخر الثمانينيات، فأصبحت تمثل الحل الرابط بين القطاع العام والخاص قبل أن تتحول إلى آلية للتعاون والتكامل بين متعاملين اقتصاديين من جنسيات مختلفة، لتصبح بذلك أهم وسيلة للحد من السياسات الاحتكارية، التي كانت المؤسسات الاقتصادية تلجأ إليها بفعل تزايد حدة المنافسة فيما بينها فهي بذلك تعتبر إستراتيجية وضعتها المؤسسات الاقتصادية، لمسايرة الأوضاع التي كانت تعيشها.

---

1 غراب رزيقة، سجار نادية، **محتوى الشراكة الأورو-جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، المنعقد خلال الفترة13-14 نوفمبر 2006، ص 02.

2 عادل محمود الرشيد، **إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص المفاهيم – النماذج – التطبيقات**،ط2، مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007، ص03.

3 محمد جمال الدين مظلوم، **الملتقى العلمي: الرؤى المستقبلية والشركات الدولية، المحور نحو إستراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشركات الدولية (دول الجوار)**، المنعقد بالخرطوم الفترة من 22-1434/3/24، 3-2013/2/5، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص-

3- التعريف الإجرائي للشراكة:

تعرف الشراكة على أنها اتفاق بين طرفين أو أكثر من جنسيات مختلفة، والقائمة على أساس التعاون لتحقيق مجموعة من الأهداف المحددة سلفا قد تكون أهداف اقتصادية اجتماعية أو سياسية، حيث يعرض كل طرف إمكانياته المالية والبشرية والتقنية لإنجاز ذلك المشروع أو لتحقيق تلك الأهداف.

تمثل الشراكة الأجنبية إذن وسيلة فعالة لتنظيم علاقات مستمرة بين طرفين أحدهما أجنبي، تستهدف تحقيق التعاون لبلوغ الأهداف المشتركة استنادا إلى الثقة المتبادلة بينهم خلال فترة زمنية محددة وهي قائمة على عدة خصائص.[1]

خصائص الشراكة:

إن الشراكة ما هي إلا وسيلة أو أداة، لتنظيم علاقات مستقرة مابين وحدتين أو أكثر (دول أو مجموعات إقليمية)، تتطلب هذه العملية جملة من الخصائص نلخصها فيمايلي:

- التقارب والتعاون المشترك، أي لابد من الاتفاق حول حد أدنى من المرجعيات المشتركة، تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة.
- علاقات التكافؤ بين المتعاملين.
- خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة.
- هي اتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين، أحدهما وطني والآخر أجنبي، لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف، قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة.
- لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة، أو نقل تكنولوجي، أو معرفة.

---

1 أوشن ليلى، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق مدرسة الدكتوراه للعلوم القانونية والسياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011، ص 10- 12.

– لابد من أن تكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع، (إدارة مشتركة) التقارب والتعاون المشترك على أساس الثقة وتقاسم المخاطر، بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة.

– التقاء أهداف المتعاملين (على الأقل في مجال النشاط المعني بالتعاون) والتي ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق نوع من التكامل، والمعاملة المماثلة على مستوى مساهمات الشركاء والمتعاملين، تنسيق القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط والوظيفة المعنية بالتعاون.[1]

مميزات وأشكال الشراكة:

1- مميزات الشراكة:

يتميز اتفاق الشراكة عن غيره من الاتفاقات بميزتان أساسيتان هما:

أ- منشأة الفكر الليبرالي الجديد القائم على الرفاهية الاقتصادية التي تعمل على منع انفجار الأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية، وقد احتل هذا النموذج أهمية بالغة بعد نهاية الحرب الباردة، لذلك نجد الكثير من الدول تحاول احتواء المشاكل السياسية والأمنية على المدى الطويل، من خلال تدعيم وتحقيق التعاون الإقليمي والانفتاح الاقتصادي.

ب- التكامل الفني والوظيفي الذي يهدف إلى توثيق علاقات التعاون الإقليمي والدولي، من خلال مجموعة من المصالح والأهداف في شتى المجالات وتجسيدها في أرض الواقع.[2]

ومن الميزتان السابقتان يمكن استخلاص الخصائص التالية:

1- توثيق أسس التعاون بين الدول الشريكة في المجالات البالغة الصعوبة والحساسة على المدى المتوسط والبعيد.

2- تحقيق الرفاهية الاقتصادية بين الدول الأعضاء في اتفاق الشراكة.

---

[1] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 26- 28.

[2] آيت منصور كمال، **عقد التسيير آلية لخوصصة المؤسسة العامة ذات الطابع الإقتصادي**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون فرع قانون الأعمال، جامعة تيزي وزو، 2009، ص.12

3- تأهيل الإدارة الإنتاجية من خلال تبادل الخبرات وتقديم المساعدات وتكوين الإطارات.

4- تسهيل نقل التكنولوجيا من خلال الاحتكاك بتكنولوجيا الدول الأوروبية.

5- الشراكة وسيلة لتسويق المنتجات المحلية في الأسواق الدولية وتساهم في تقليص العجز المالي.[1]

2- أشكال الشراكة:

تتنوع الشراكة بتنوع مجالات الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات وتتمثل في:

1- الشراكة الصناعية:

تسعى الدول المستقبلة لهذا الشكل من الشراكة إلى الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي في المجالات التي ترغب الاستثمار فيها واكتساب خبرات أجنبية، واستغلالها الأمثل للطاقة والثروات المتوفرة لديها، كما تسعى الدول المصدرة للتكنولوجية المتقدمة إلى اقتحام أسواق جديدة، ويمكن ذكر شركة جينرال موتورز التي تعتبر أول مصنع للسيارات العالمية ومجموعة دايو، والتي تعتبر أهم مجموعة كورية لصناعة المعدات التقنية.

2- الشراكة التجارية: هي علاقة تربط بين الممون والزبون في مجال نشاطات بيع وشراء المنتجات داخل السوق المحلية أو الدولية، فهي تفسح المجال للشريك الأجنبي للدخول في أسواق جديدة وتسمح للتعامل المحلي بتقليص تكاليف المعاملات التجارية.

3- الشراكة المالية:

وتتمثل في رأس المال ويمكن أن تتحقق هذه الشراكة بأشكال مختلفة منها:

أ- الاندماج: ويظهر هذا النوع على شكل شركة جديدة.

ب- تسليم المفتاح باليد: ويتميز هذا النوع من المشروعات الاستثمارية بالخصائص التالية:

---

1 كمال رزيق، مسدور فارس، **الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات، محاضرة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في التوسعية للاقتصاد الإتحاد الأوروبي الألفية الثالثة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سعد دحلب، البليدة، ص-

– تقوم الدولة المضيفة بدفع مستحقات الطرف الأجنبي، مقابل قيامه بوضع أو تقديم التصميمات الخاصة بالمشروع وصيانته وإدارته وتدريب العاملين فيه.

– تتحمل الدولة المضيفة تكلفة الحصول على الآلات والتجهيزات.

– بعد إجراء تجارب التشغيل و الإنتاج يتم تسليم المشروع للطرف الوطني.

4– الشراكة التقنية:

وتتمثل في تبادل المعارف والخبرات من خلال تحويل التكنولوجيا والخبرات، وجلب تقنيات حديثة في مختلف مجالات الإنتاج، ومن أشكال الشراكة التقنية نذكر:

الشراكة في مجال البحث والتطوير، تحويل المعارف والخبرات، الترخيص ويعني منح حق استخدام ابتكار تكنولوجي مسجل، أو علامة تجارية أو غيرها من صفوف الاحتكار التكنولوجي من قبل المالك الأصلي لهذا الحق إلى مشتري معين مقابل ريع نقدي محدد.[1]

العوامل المساعدة على إقامة الشراكة:

حتى يمكن إقامة شراكة ناجحة يجب توفر الظروف المناسبة والمتمثلة في المقومات التالية:

1– المناخ الاقتصادي: ويتمثل في الهياكل القاعدية مثل المنشآت الخاصة بالري، والأهمية التي تكتسبها مسألة المياه، المطارات، والموانئ وشبكات الطرق، هذا بالإضافة إلى عناصر أخرى لا تقل أهمية في تأثيرها على المناخ الاقتصادي والمتمثلة في:

– مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل الدولة.

– درجة المنافسة محليا والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.

– مرونة السياسة المالية والنقدية وهو ما يؤثر في قرار الشريك الأجنبي خاصة السياسة الضريبية، وما تحتويه من إعفاءات وحوافز وأيضا سياسة سعر الصرف المتبعة ومدى استقرارها.

[1] غراب رزيقة، سجار نادية، نفس المرجع السابق، ص 04.

– مدى جاذبية ووضوح قوانين الشراكة والاستثمار.

– مدى توفر سوق العمل القادر على تنفيذ السياسات الاقتصادية بنجاح.

– درجة الحماية المتبعة داخل الدول، من حيث درجة ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال والأرباح.

2– المناخ الاجتماعي والثقافي: ويتمثل في مجموعة من العوامل المؤثرة على الشراكة وذلك من خلال:

– دور النقابة العمالية المنظمة لقوى العمل.

– السياسة التعليمية والتدريبية والحرفية المستخدمة.

– دور الوعي الصحي ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.

– درجة الوعي والتقدم الاقتصادي مثل درجة تفهم الدول المضيفة للشركات الأجنبية، ودورها داخل الدول.

3– المناخ السياسي: يعتبر الاستقرار السياسي شرط أساسيا وضروريا لإقامة الشراكة، ومن بين العوامل المؤثرة في المناخ السياسي نذكر:

– نظام الحكم المتبع من طرف الدولة المضيفة كونه ديمقراطيا أو ديكتاتوريا.

– درجة الوعي السياسي في تقبل فكرة التعامل مع الشركات الأجنبية، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

مزايا الشراكة: من بين المزايا التي توفرها الشراكة مايلي:

– تبادل الخبرات والتكنولوجيا بين تلك الموجودة في دول المركز(الشركات الأم)، وتلك الناشئة في مختلف الفروع في الدول الأجنبية.

– اكتساب المزيد من الخبرة بظروف الأسواق المحلية والأجنبية من خلال الصادرات والاستثمار الأجنبي.

[1] غراب رزيقة، سجار نادية، نفس المرجع السابق، ص ص 5- 6.

– زيادة فرص التوظيف الاستثماري للمدخرات ورؤوس الأموال المحلية والأجنبية عند توظيفها مع المشروع الأجنبي وتشجيع الأفراد والمستثمرين المحليين على عدم تهريب أموالهم للخارج، باعتبار أن المشروع المشترك يعمل على تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني، عكس الاستثمار الأجنبي المملوك بصفة كاملة لطرف الأجنبي الذي يخدم مصالح دول المركز أساسا.

– تساعد الشراكة على تخفيف العبء على ميزان المدفوعات، حيث سيتم التقليل من التحويلات الرأسمالية إلى الخارج في شكل أرباح إلا بقدر نصيب الشريك الأجنبي فقط، كون أن المشروع المشترك قائم في جزء كبير من رأسماله على المدخرات الوطنية، كما تساعد أيضا على رفع الطاقات التصديرية للبلد والتقليل من الواردات وتوفير مناصب شغل.

– تشجيع المساهمة المحلية إلى جانب الشريك الأجنبي، وهذا في الواقع يمثل ضمانا لهذا الأخير وتقليلا للمخاطر.

– سهولة اكتساب الأسواق المحلية والحصول على المواد الأولية، وبراءات الاختراع، والابتكارات، واليد العاملة الرخيصة، الحصول على امتيازات وإجراءات تفضيلية في هذه الدول لا يمكن أن تحصل عليها في بلدانها الأصلية، الإنتاج بتكاليف منخفضة، التحويل التكنولوجي وتحويل مناهج التسيير وإمكانية الحصول على التمويل.[1]

سلبيات الشراكة: رغم ما توفره الشراكة من مزايا إلا أنها لا تخلو من بعض السلبيات التي نلخصها في:

– قد يطغى هدف الربح والتوسع والابتكار على حماية المستهلك، وذلك بتقديم سلع أو خدمات سارة أو ذات جودة ونوعية رديئة وبأسعار مرتفعة، أو زرع عادات استهلاكية أو استعماليه تتنافى مع منظومة قيم المجتمع ومبادئه.

[1] ليث عبد الله القهيوي، نفس المرجع السابق، ص ص.27- 29.

– يترتب أحيانا على قيام تحالفات بين الشركات الكبرى خلق مراكز تجارية ضخمة، مما يؤدي إلى غياب المنافسة وتدهور القدرة التنافسية لبقية الشركات، وبالتالي ظهور عدم تكافؤ الفرص التنافسية.

– تؤدي التحالفات التجارية إلى ظهور أسواق للبائعين وغياب أسواق للمشترين، حيث تصبح قوى السوق في أيدي عدد قليل من التحالفات نتيجة الاحتكار.

– يحتمل أن تؤدي هذه التحالفات إلى فقدان المركز التنافسي للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تدهور فرص نمو وتطور هذه الصناعات.

– تؤدي التحالفات أو الشراكة إلى إنشاء كيانات كبرى تقلل من القدرة التنافسية للصناعات الوطنية في ظل إلغاء الحماية، هذا ما قد يؤدي إلى القضاء على الصناعات الوطنية.

المطلب الثاني: الشراكة وبعض المفاهيم الدالة عليها

يتضح أن مفهوم الشراكة يثير عدة مشاكل من حيث ارتباطه ببعض المفاهيم مثل التكامل والاعتماد المتبادل التعاون المشاركة.

مفهوم التكامل:

يعرف B. Balassa .التكامل على أنه: "عملية وحالة" فبوصفه عملية تتضمن التدابير والإجراءات التي تهدف إلى إلغاء وإزالة الحواجز الجمركية بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول المختلفة التي تسعى إلى تحقيق التكامل فيما بينهم، أما بوصفه حالة: أي أن الدول المعنية بهذا التكامل قد وصلت إلى نوع من التوازن الاقتصادي الذي تغيب فيه كل من الأشكال المختلفة للتمييز والتفرقة بين الاقتصاديات الوطنية.[1]

1 جمال عمورة، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع:تحليل اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص ص 162،241.

عرف كارل دويتش التكامل بأنه"إنجاز داخل الإقليم للمؤسسات وتطبيقات قوية وواسعة الانتشار، بشكل كاف لضمان الاستمرار لوقت طويل اعتمادا على توقعات التغيير السلمي بين مجتمعات الإقليم".

كذلك عرف أميتاي إبتزوني بأن "التكامل هو قدرة الوحدة أو النظام لتحقيق ذاته في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية".

بينما عرف هاس التكامل بأنه"العملية التي بواسطتها يقتنع الفاعلون السياسيون في العديد من الأوضاع الوطنية المتميزة بتغيير ولاءاتهم وتوقعاتهم ونشاطاتهم السياسية نحو مركز جديد وكبير.[1]

أما الدكتور عبد الغني حماد فيعتبر أن التكامل هو:"جمع ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإداري، بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها مميزات محددة، تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفاضلية كما يضيف أن أطراف التكامل في سبيل تجسيد مسارها تستخدم مجموعة من الآليات لتحقيق أهدافها.[2]

مفهوم الاعتماد المتبادل

يمثل مجموعة من التفاعلات ما بين الدول والفواعل الدولية الأخرى من منظمات دولية، وذلك مستوى عال وما يميزه هو وجود الأهداف المشتركة، وهو يقوم على خلق مؤسسات دائمة، ولا يؤدي إلى خلق شخصية قانونية.[3]

التعاون:

يعني التعاون الارتباط والتنسيق في الميادين الاقتصادية، وقد يشتمل مفهوما أوسع كأن يتضمن التعاون في مجالات متعددة كالاقتصاد والسياسة والأمن والثقافة، حيث يكون التعاون في:

[1] عامر مصباح، **نظريات تحليل التكامل الدولي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 15.

[2] عبد الغني حماد، **التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة أسباب التعثر وشروط الانطلاقة**، المستقبل العربي، عدد250 ديسمبر 1999، ص 65.

[3] عبد اللطيف بوروبي، مرجع سبق ذكره، المستقبل العربي 96.

– المجال الاقتصادي: في شكل اتفاق بين دولتين أو أكثر، وقد تتفق الدول على الانضمام إلى مؤسسات دولية وضعت لدعم الاقتصاد والتجارة بين الدول.

– المجال السياسي الأمني: يتجسد في أنشطة الأمم المتحدة السياسية في العمليات السلمية.

– المجال الثقافي والاجتماعي: فيتجلى في إطار المساعي التي تقوم بها بعض المنظمات الدولية التي تهتم بالجوانب الثقافية والاجتماعية كاليونسكو وجامعة الدول العربية.

وتأسيسا على ذلك فالتعاون الاقتصادي يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى التخفيف من العقبات والمشكلات القائمة في وجه العلاقات الاقتصادية الدولية، لتيسير عمليات التبادل الدولي فالاتفاقيات التجارية الدولية التي تهدف إلى تنشيط التبادل التجاري الدولي تشكل نوعا من أنواع التعاون الاقتصادي، والتي عادة ما تكون بين اقتصاديات ذات أنماط تنموية وقوميات مختلفة (دول متقدمة ودول نامية)، وغالبا ما تكون في شكل اتفاقيات لتحرير التجارة كتشكيل منطقة التفضيل الجزئي.

ومنه ينطلق التعاون من مجرد التشاور والتفاهم، إلى توطيد للعلاقات وتكوين روابط جماعية بدافع عدم القدرة على الاستمرار في عزلة عن العالم الخارجي، ومن المؤكد أنه لا يؤدي حتما إلى بناء نوع من الوحدة المؤسساتية، ومن هنا فهو يختلف عن غيره من المفاهيم كالشراكة.[1]

الفرق بين الشراكة والمشاركة:

المشاركة مفهوم مختلف لا يرتبط بالوصول إلى سلطة تنفيذية معينة أو الحصول على منفعة محسوبة وإنما تعني حق الجميع في صنع القرار بالمعني الأشمل، بحيث يكون للمشارك صوت مسموع في الشأن العام لا في السلطة التنفيذية حصرا، وهي ركيزة للعمل الديمقراطي إذ يستطيع الفرد أو الجماعة المشاركة حتى من موقع المعارضة.

1 رقايقية فاطمة الزهراء، **الشراكة الأورومتوسطية رهانات حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة**، دار زهران د.س.ن، ص 07.

المشاركة هي محاولة لإشراك الجميع في صناعة القرار عبر قنوات متعددة، "فالنموذج السوداني على سبيل المثال وكما أشار إليه البعض في كتاباته هو أحد النماذج من التحالفات، إذ عرف السودان التحالفات حينما مثلت جمعية اللواء الأبيض تحالفا مدنيا عسكريا لم يعتمد على قوى التجمع التقليدي وإنما اعتمد على المثقفين والتجار والجنود والعمال، أما التحالفات في العهود الديمقراطية فقد كانت قصيرة وكانت دائما ما تعطي طرفا ضعيفا في المعادلة السياسية قوة أكثر من حجمه الحقيقي.[1]

المطلب الثالث: التطور التاريخي للعلاقات الأورو-جزائرية

تعتبر منطقة الريف ذات الموقع الجغرافي المتميز بالقرب من إحدى المراكز الاقتصادية العالمية المهمة الاتحاد الأوروبي، إحدى أبرز المناطق المتوسطية المعنية بالبرامج التي تصاغ بين مختلف بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط منذ إعلان برشلونة 1995، حول البيئة والشراكة الاقتصادية والتعاون الأمني وغيرها من القضايا التي تلقي بضلالها على العلاقات الأورومتوسطية، خاصة وأن البشرية دخلت ألفية ثالثة ميزها انفتاح اقتصادي لا مثيل له، وبالتالي فإن الشراكة بين البلدان المتفاوتة النمو كبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط التي تتميز بتفاوت كبير في النمو بين الشمال والجنوب، تبقى ذات أهمية قصوى في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي الاستقرار الأمني والسياسي، وهي -الشراكة- بالنسبة للدول المتقدمة ضرورة لاستمرارية النمو المتوقف على التوسع المتنامي للأسواق، أما من جهة الدول النامية فهو مطلب لتحقيق تنمية مستدامة.

ويشير العديد من الاقتصاديين إلى أنه منذ 1990 يعاد تنظيم العلاقات من نوع شمال جنوب من جديد، وفي هذا الإطار يدخل المشروع الذي أعلن عنه في قمة برشلونة سنة 1995، والرامي إلى خلق

---

1 أحمد جويد، **إصدارات**، مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث، مؤسسة الإمام الشيرازي العلمية، 1426ه/2005م، ص- متوفر على الرابط التالي http://shrsc.com/issues/shrakh/013.htm

منطقة تبادل حر مابين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط، ومن المتوقع أن تحقق هذه المنطقة على المدى الطويل بعض المكاسب الاقتصادية لدول المنطقة غير أنها ستتطلب بعض التكاليف الانتقالية.

وفي الفترة الممتدة ما بين 1995 و2000 انطلق تفعيل الشراكة الأورومتوسطية، حيث اجتمع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي ال15- و12 بلدا من شمال إفريقيا والشرق الأوسط وتركيا ومالطا، ليتم اعتماد مقاربة شمولية اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، إنسانية وتمت دراسة الحصيلة واستشراف الآفاق المستقبلية في المؤتمر الثاني المنعقد بمالطا في 15 و16 أبريل 1997.[1]

انخرطت بعد الدول العربية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط في مشروع شراكة مع الاتحاد الأوروبي بهدف إقامة منطقة حرة بينها وبينه، ولاسيما تلك البلدان التي يشكل الاتحاد الأوروبي بالنسبة لها بلدا مجاورا وشريكا تجاريا تاريخيا مهما، وذلك سعيا لإعادة إيجاد منافذ لصادراتها، ولاسيما بعد إلغاء السياسات التفضيلية التي كان يقدمها الاتحاد الأوروبي لتلك البلدان قبل قيام منظمة التجارة العالمية، ولا شك أن التطور الحاصل على صعيد توسيع التكتلات الاقتصادية حجما وقوة، وضع البلدان العربية أمام خيارات محدودة بعد أن بات العالم يتجه إلى تمركز أقطاب محدودة تتركز فيها الاحتكارات المالية، وهي إما الانخراط في إحداها في سبيل تفادي عملية التهميش، أو محاولة إيجاد منافذ تسمح بفسحة من حرية التحرك والمناورة، ولاشك أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سوف تواجه تجاذبات مع الشراكة الأوروبية الساعية إلى التوسع.

---

[1] فكري الأرزاق، **الريف وأسئلة التنمية المؤجلة: مقاربة أولية للوضعية السوسيو اقتصادية والمجالية للأفق التنموي المشروط بالريف**، ص ص 158- 159.

متوفر على الرابط التالي: www nadorcity/com.

إن الشريك الأوروبي يجد في انفتاح الأسواق العربية على بعضها البعض مكسبا هاما في ظل الشراكة التي يطرحها، لكنه على ما يبدو لم يتخذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى محمل الجد، ويراهن على اتفاقيات ثنائية مع الدول العربية في ظل أحكام الجات، ولاشك أن الجدية التي ستظهرها البلدان العربية في بناء هذه المنطقة سوف تسهم إلى حد بعيد في زيادة اهتمام الشريك الأوروبي إلى إرسال استثماراته ومهاراته إلى بلادنا العربية، ذلك أن الوسيلة الوحيدة لتلطيف الانكشاف أمام الاقتصاد الأوروبي هو إقامة تكتل هرمي يتدرج في الانكشاف أمام أوروبا، ويتطور أكثر فأكثر إلى وضع تنافسي من خلال الاستثمارات المشتركة المتصاعدة وتحسين الكفاءة الإنتاجية والتجارية.

عادت فكرة المتوسطية مجددا إلى صدارة الاهتمام الدولي بسبب أحداث طغت على الساحتين الإقليمية والدولية لتتسع إلى جميع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، لتضم معا الدول العربية المطلة على الشاطئ الجنوبي والأوروبية المطلة على الساحل الشمالي، فبداية تبلور فكرة الشراكة الأورومتوسطية تعود أساسا إلى مبادرة أوروبية تهدف إلى منع الصدام، ومحاولة زرع الثقة والوفاق بين ضفتي المتوسط وهذا راجع لأسباب أخرى متعددة ومختلفة مرتبطة بالظروف الدولية الجديدة، التي تأكد على ضرورة إيجاد سبل لتحقيق الأمن في المتوسط، وهذه التغييرات التي شكلت أجواء عقد مؤتمر برشلونة.[1]

إن فكرة الأمن بأبعاده المحلية والإقليمية والدولية، تعتبر من أبرز الدوافع التي شجعت الاتحاد الأوروبي على ضرورة إيجاد إطار للتعامل مع الظواهر المؤثرة على أمن واستقرار منطقة المتوسط، حيث أن الدول الأوروبية تشعر بأن استقرارها أصبح مهدد بأخطار ومشاكل عدة مثل مشكلة الهجرة الغير شرعية ومشكلة الأصولية وما يسمى بالإرهاب المتوسطي، وكذا المخدرات وما ينتج عنها من جريمة منظمة قادمة من الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط، وهذه المخاوف التي دفعت الدول الأوروبية المتوسطية

1 حسين عبد المطلب الأسرج، **الاتحاد الجمركي العربي وآثاره على الاقتصاديات العربية**، 2010، ص ص 17- 18.

إلى المطالبة بضرورة تكثيف الجهود لمحاولة معالجة الآثار الناجمة عن تفاقم الفجوة بين الشمال والجنوب، وكذا تفاقم مديونية دول الجنوب التي تعتبر عامل هام يولد للاستقرار وللأمن.

المقصود بالشراكة الأورومتوسطية " المبادرة التي جاء بها الاتحاد الأوروبي من أجل التعاون في منطقة حوض البحر المتوسط، لإيجاد سبل للتكفل بالمشاكل والأزمات التي تواجه المنطقة وشعوبها، والتي تهدد أمنها واستقرارها، وجاءت هذه المبادرة من خلال المطالبة بعقد مؤتمر برشلونة ودعوة الأطراف المتوسطية المعنية للمشاركة فيه."[1]

في ضوء الجغرافيا وتجارب التاريخ وتواصل العلاقات بين الدول الأوروبية والوطن العربي يتضح لنا أن هناك مصالح مشتركة بين الطرفين مرت بعدة مراحل أهمها:

المرحلة الأولى: مرحلة الارتباط هي فترة الاعتبارات الاقتصادية وخلالها أنشئت السوق الأوروبية المشتركة، وعقدت عدة اتفاقيات شراكة وتعاون مع دول جنوب المتوسط (مع الجزائر في العام 1962 ومع المغرب في العام 1963، ومع مصر وسوريا ولبنان في العام 1965)، وكانت هذه الاتفاقيات ذات أهمية اقتصادية فقط، وقد استفاد منها الطرفان (مثل تخفيض الرسوم الجمركية إلى حد إلغائها مع بعض الدول كتونس والمغرب، وتمتع دول الجماعة الأوروبية بمعاملة متميزة، بحيث أصبحت هي المصدر والمستورد الأول بالنسبة للبلدان العربية).

المرحلة الثانية: مرحلة فك الارتباط وهي فترة الاعتبارات السياسية أو التعاون السياسي الأوروبي، فقد أقرت الجماعة الأوروبية تجميد اتفاقية مالية مع إسرائيل عام 1982 إثر غزوها للبنان وطالبت بانسحابها كشرط لتطبيق الاتفاقية، ازداد الترابط بين الاعتبارات السياسية والاقتصادية بعد إقرار القانون الأوروبي الموحد عام 1986 ومنح البرلمان الأوروبي دورا أكبر في تحديد العلاقات وبالاستناد إلى هذا الدور شجع

1 برد رتيبة، **الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دبلوماسية وتعاون، الجزائر، ص ص 103- 106.

البرلمان الأوروبي عقد اتفاقيات تعاون بين الجماعة الأوروبية ومجلس التعاون الخليجي في الحقل الاقتصادي والتقني والصناعي والتبادل الحر.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة المتوقعة في ضوء مؤتمر برشلونة للشراكة الأوروبية – المتوسطية الذي شكل نقطة تحول في العلاقات الأوروبية – العربية وقد شارك فيه كل من ألمانيا والجزائر والنمسا وبلجيكا وقبرص والدنمارك ومصر وإسبانيا وفنلندا وفرنسا واليونان وايرلندا وإسرائيل وايطاليا والأردن ولبنان ولكسمبورغ ومالطا والمغرب وهولندا والبرتغال والمملكة المتحدة وسوريا والسويد وتونس وتركيا والسلطة الفلسطينية. وتضمن إعلان برشلونة عدة اتفاقيات أمنية وسياسية واقتصادية.[1]

إن المشروع الأوروبي الذي جاء في وثيقة ملخصة في عشرين صفحة، تحتوي على مقدمة وثلاث محاور (السياسي والأمني، الاقتصادي والمالي، الاجتماعي والبشري)، بالإضافة إلى فصل خاص بالمتابعة.

وقد جاء المؤتمر تتويجا لحوارات عربية/أوروبية استمرت أكثر من عشرين عاما شهدت جولات صعبة من النقاشات وتبادل الآراء والاتفاقيات وغيرها، وبدأ المؤتمر بالتالي كمحاولة أولى لبلورة رؤية مستقبلية لمنطقة المتوسط طرح خلاله كل طرف واقع المنطقة وتحدياتها وتصوراته لمستقبلها من وجهة نظره، وبما ينسجم مع مصالحه على مختلف الأصعدة وكان كل طرف يعطيه الأهمية التي تتناسب وما يعلقه عليه من أمال، لذلك وصف البعض هذا المؤتمر ب(مؤتمر قمة) والبعض الآخر(بالحلف أوروبي/متوسطي) فالأوروبيون لم يكتفوا بطرح خطط للتعاون الاقتصادي وحسب، بل تعدوا ذلك إلى مجالات أمنية وسياسية وإيديولوجية وقانونية وثقافية وغيرها، وأعد خبراؤهم ميثاقا يترجم معظم المفاهيم الأوروبية المعاصرة في

---

1 محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية – الأوروبية**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص ص 105- 106.

حقوق الإنسان والديمقراطية والاقتصاد الحر والتعددية والالتزام بالقوانين الدولية، واعتماد الوسائل الدبلوماسية في حل المنازعات الدولية.

والعرب الذين يتطلعون إلى تحقيق تنميتهم والحصول على التكنولوجيا الحديثة والمساعدة في ردع الهوة الاقتصادية كان في جعبتهم هم آخر يرقى إلى مرتبة الأولوية ويتعلق بالصراع العربي/الإسرائيلي ونزع السلاح، وقد أقر المؤتمر مايلي:

أ- على الصعيد السياسي والأمني:

اعتبر الإعلان أن تحقيق السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يجب أن يكون هو الأساس لأي تعاون بين دول الحوض، وجدد التزام الدول المشاركة بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وأهمها: تسوية الخلافات البينية بالطرق السلمية، عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، احترام حقوق الشعوب في المساواة وتقرير المصير، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

كما أعاد تأكيد التزام الدول على المستوى القطري بترسيخ قيم الحرية، والديمقراطية، ودولة القانون واعتراف في الوقت نفسه بخصوصيات ثقافية واجتماعية للدول تعطيها الحق في اختيار الأسلوب الذي يمكن من خلاله تحديد مضامين هذه القيم وطريقة وضعها موضع التطبيق، ووضع الإعلان خطة عمل وآليات لتحقيق الأهداف المشتركة من خلال آليات محددة حددها على النحو التالي:[1]

- حوار سياسي منتظم بين دول المنطقة.

- جهاز لإنذار المبكر يسعى لتشخيص وتحديد مصادر الخطر والتهديد واقتراح أساليب إجهادها ومواجهتها وعلاجها.

- ابتكار صيغ ملائمة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والحد من سباق التسلح.

[1] سمير صارم، **أوروبا والعرب من الحوار...إلى الشراكة**، دمشق: دار الفكر، 2000، ص 210- 213.

– مكافحة الإرهاب، وتجارة المخدرات، والجريمة المنظمة، وغسيل الأموال، ولتحقيق التعاون في مجال مكافحة الكوارث الطبيعية والكوارث الأخرى.

ب– على الصعيد الاقتصادي:

حدد إعلان برشلونة عدة أهداف وآليات أهمها إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010 تزال من خلالها تدريجيا كافة العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تعترض سبيل التجارة بين الدول المعنية ووردت فيه إشارة تفصيلية للقواعد التي ستقوم عليها هذه المنطقة ومنها توحيد أنظمة إصدار شهادات المنشأ، حماية الملكية الفردية، والمنافسة المتكافئة، ومبدأ المعاملة بالمثل، وتشجيع القطاع الخاص وتحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها كما حدد الإعلان أهداف أخرى مثل: تشجيع التنمية الاقتصادية المتكاملة والمستدامة التي تحمي البيئة والموارد الطبيعية وتنمي القدرات البشرية، وخلق مناخ موات للاستثمار بإزالة الحواجز التي تحول دونه، وتنمية إمكانات البحث والتأهيل العلمي والفني، ونقل التكنولوجيا واستمرار الحوار لحل مشكلة الديون.[1]

وتضمن الجانب الاقتصادي أيضا:

– التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

– دور النساء الرئيسي في التنمية.

– أهمية الحفاظ على الثروة السمكية.

– الدور الحيوي لقطاع الطاقة في الشراكة الاقتصادية الأوروبية المتوسطية.

– المياه ومسألة تنظيم إدارتها وتنمية الموارد المائية.

– التعاون من أجل تحديث الزراعة.

– أهمية تطوير البني التحتية وتحسينها.

1 حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص495- 496.

– احترام مبادئ القانون البحري الدولي.

ج– على الصعيد المالي:

وفي مجال التعاون المالي اعترف المشاركون في برشلونة أن إقامة منطقة للتبادل الحر ونجاح الشراكة الأوروبية المتوسطية إنما يتطلب زيادة ضخمة في المعونة المالية، التي يجب أن تشجع قبل كل شيء النمو الداخلي الثابت، وتعبئة الفعاليات الاقتصادية المحلية، ولاحظ المشاركون أن المجلس الأعلى الأوروبي قد وافق على منح مساعدة مالية مقدارها 4685 مليون إيكو للفترة الممتدة من العام 1995 والعام 1999 على شكل اعتمادات متوفرة في ميزانية المجموعة الأوروبية، وسيضيف البنك الأوروبي للاستثمار مساهمته على شكل قروض ذات مبلغ متزايد، مثلما ساهمت الدول الأعضاء من خلال اعتمادات مالية ثنائية.[1]

د– وفي المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية:

يهدف إلى تكثيف الحوار العلمي بين الثقافات، واحترام تنوعها وما تحمله من عادات وتقاليد، واحترام الأديان والطقوس الدينية، ومحاربة كل مظاهر العنصرية والتعصب، والاهتمام بالمجتمع المدني واشتراكه في إدارة شؤون بلاده، والتقليص من ضغوط الهجرة اللامشروعة والاهتمام بالعامل البشري وتطويره.[2]

لكن تنفيذ بنود إعلان برشلونة سيصطدم بمجموعة من المعيقات أبرزها:

1– قيام التعاون بين أطراف غير متكافئة.

2– انخفاض حجم الاستثمار في بلدان الجنوب وتراجع الدخل الفردي فيها.

3– تخلف العديد من القطاعات الاقتصادية في دول الجنوب المتوسطي عنها في دول الشمال المتوسطي.

[1] سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص 210.

[2] عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011، ص 225.

4- وجود عدد من الصعوبات أمام الإصلاحات الاقتصادية الواجب على دول الجنوب القيام بها منها محدودية الموارد والإمكانات، وفرض شروط عدم التدخل الدولة لمصلحة القطاع الخاص.

5- التناقض بين اتفاقية مايسترخت وإعلان برشلونة، وهذا يعيق العمل الأوروبي باتجاه تنفيذ ما نص عليه الإعلان، لاسيما فيما يخص السلع الزراعية، والتزام دول الاتحاد بعدم استيراد المواد التي تتمتع بمنافسة عالية للإنتاج الزراعي الأوروبي.[1]

مسار برشلونة:

شرعت الجزائر في مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مند 1994 واستمرت بوتيرة متقطعة ومتعثرة إلى غاية مطلع الألفية الثالثة بسبب آثار الأزمة التي مرت بها الجزائر طيلة عشرية كاملة، مند بداية التسعينات قبل أن تدخل في مرحلة حاسمة خلال السنوات الأربع الأخيرة، حيث تم التوقيع رسميا على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 22 أفريل 2002 بفلانسيا.

ظل الاقتصاد الجزائري لفترة طويلة خاضع للتسيير المركزي، فإن مسار الانتقال إلى اقتصاد السوق وكل ما يفرضه من متطلبات تشريعية وتنظيمية وهيكلية جديدة كما تنص عليه اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية لا يزال لم يدخل مرحلته الحاسمة رغم الشوط الكبير الذي قطعته الحكومات الجزائرية المتعاقبة في مجال التشريع المشجع للاستثمار والقطاع الخاص.[2]

ومع ذلك تحرص الجزائر حاليا على تدارك تأخرها في دخول مسار الانضمام إلى الشراكة الأورومتوسطية، بعد أن سبقها إلى ذلك شريكاها المغاربيان تونس والمغرب منذ عدة سنوات من خلال الحرص على تفادي الأعباء لهذه الشراكة لاسيما في المجال الاقتصادي بالتعجيل بوضع منظومة

---

[1] سمير صارم، نفس المرجع السابق، ص ص212- 213.

[2] د.ك، **التنافس الاقتصادي الفرنسي(الأوروبي) الأمريكي في المغرب العربي**، ص ص 70- 71.

متوفر على الرابط التالي File:///c:/Users/pc/Des ktop/.

تشريعية جديدة في مجالي الاستثمار والخوصصة، ومن ثم تحقيق شروط توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من جهة والانضمام إلى منطقة التجارة العالمية متكاملين للاندماج في منظومة السوق الدولية.

وقد أبدت الجزائر إرادة سياسية في تجاوز مختلف العقبات السياسية الأمنية والاقتصادية، من خلال رفع التمييز بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار الوطني، وتخفيض القيود الجمركية بنسبة 5 بالمائة في إطار إجراءات قانون المالية التكميلي 2001.[1]

المسار التاريخي للشراكة الأوروجزائرية:

مفاوضات الشراكة الأورو-جزائرية

مرت المفاوضات حول مشروع الشراكة بثلاث مراحل :

المرحلة الأولية:1993- 1997: بتاريخ 13 أكتوبر 1993 أخطرت الجزائر اللجنة الأوروبية بموافقتها على مبدأ تأسيس منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، للشروع في مناقشات تمهيدية لإبرام اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، ويأتي هذا الموقف استمرارا لاتفاقيات التعاون الاقتصادي والمالي الموقعة عام 1976، واستجابة للسياسة الأورومتوسطية الجديدة.

وبدأ مسار المفاوضات التمهيدية بأربع جولات، تمتد بين جوان 1994 وفيفري 1996 عقدت بالجزائر وبروكسل بالتناوب، وكانت هذه اللقاءات الأولى بين الخبراء الجزائريين والأوروبيين لتعرف أكثر على الفلسفة الجديدة للشراكة الأورومتوسطية وأهدافها، وخلال هذه الفترة جاء إعلان برشلونة المنبثق عن الندوة الوزارية الأولى ليومي 27 و28 نوفمبر 1995، والتي جمعت ممثلي 27 دولة متوسطية (15 تمثل دول الاتحاد الأوروبي و12 بلدا متوسطيا) مبينا بوضوح مميزات مشروع الشراكة القائم على الشمولية وتعدد أبعاده السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والأمنية.

1 د.ك، **التنافس الاقتصادي الفرنسي(الأوروبي) الأمريكي في المغرب العربي**، نفس المرجع السابق، ص ص 70- 71.

وبتاريخ 10 جوان 1999 صادق الاتحاد الأوروبي على وثيقة تفاوضية، على غرار ما عرض باقي دول الجنوب المتوسط عرضت على الجزائر بصفة رسمية في شهر ديسمبر 1996، بعد زيارة مانوال ماران نائب رئيس اللجنة الأوروبية للجزائر.[1]

الانطلاقة الرسمية للمفاوضات 1997- 2001:

انطلقت المفاوضات الجزائرية- الأوروبية رسميا يومي 4 و5 ماي مارس 1997 ببروكسل بين وفدي خبراء الطرفين، وعقدت الجولة الثانية والثالثة يومي 21 و23 أفريل، و27 و28 ماي 1997 على التوالي وتم إنشاء أربع مجموعات عمل(التعاون الاجتماعي والثقافي، التعاون الاقتصادي والمالي، الزراعة والخدمات) ولم تفسر هذه المفاوضات على نتائج واضحة.

وخلال فترة دامت ثلاث سنوات توقفت فيها المفاوضات بين الطرفين جراء تردد الطرف الأوروبي بسبب الوضع السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر، وإصراره على رفض الطلبات الجزائرية القائمة على احترام خصوصية الاقتصاد الجزائري وطبيعة المرحلة الانتقالية.

وبتاريخ 17 أفريل 2000 استأنفت مفاوضات الجولة الرابعة بعد إقرار وفد الترويكا الذي قام بزيارة للجزائر بخصوصية الاقتصاد الجزائري، وقد وضع المفاوض الجزائري منطلقين أساسيين، أولهما ألا تنطلق عملية التفكيك الجمركي إلى بعد 2002، ثانيا الأخذ بعين الاعتبار خصوصية القطاع الزراعي.

وبعد الجولة الخامسة في شهر جويلية، عقدت الجولة السادسة بتاريخ 13 ديسمبر 2000 ببروكسل وفيها عرض المفاوض الأوروبي العقبات التي يتضمنها النظام الجمركي الجزائري ومطالبا في الوقت نفسه بمايلي:

- ضرورة إلغاء نظام القيمة الجمركية الإدارية.

---

1 فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورومتوسطية)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص 168.

– تفكيك القيود الجمركية.

ومن جهته اعتبر المفاوض الجزائري أن هذين الشرطين يشكلان تحديا كبيرا باعتبار الأسباب الآتية:

– إضعاف مستوى حماية الإنتاج الوطني.

– أهمية الخسارة الجبائية الناجمة عن التفكيك الجمركي والتي تصل مابين1.4 و1.7 مليار دولار.[1]

وتركزت مفاوضات الجولة السابعة (13/12 فيفري 2001) حول الجوانب الأمنية والقضائية وحرية تنقل الأشخاص، كما قدمت تنازلات متبادلة بخصوص تأهيل المؤسسات الجزائرية وتعويض الخسائر الناجمة عن إلغاء القيود الجمركية، واتفق الطرفان على عقد جلسة مفاوضات كل شهر، حيث عقدت الجولة الثامنة في 16/15 مارس 2001، وتناولت موضوع حركة رؤوس الأموال، والجولة التاسعة في 05/03 ماي 2001 ودرست ملفي الزراعة والخدمات، وفي 05 و06 جوان 2001 عقدت ببروكسل مفاوضات الجولة العاشرة، وتناولت قضية التنقل الحر للبضائع، العدالة، الشؤون الداخلية، تقديم الخدمات والحق في الإقامة، وبهذا وصلت المفاوضات الثنائية مرحلتها الأخيرة، ليستمر التفاوض حول المجالات المرتبطة بالجانب المؤسساتي في جولات لاحقة.

المرحلة النهائية لمفاوضات الشراكة الأورو– جزائرية:

بعد اكتمال الجولة الثامنة عشر أعلن وزير الخارجية الجزائري في 07 ديسمبر 2001 عن قرار توقيع عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وبعد زيارة رئيس الجمهورية لبروكسل تم توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى في يوم 19 ديسمبر 2001، وقد تضمن هذا الاتفاق مجموعة من العناصر الأساسية تتمثل في الحوار السياسي الاقتصادي المستمر، إقامة منطقة للتبادل الحر مرحليا حسب أحكام المنظمة العالمية للتجارة حرية تنقل رؤوس الأموال والخدمات وتطبيق قواعد المنافسة المطبقة بالاتحاد الأوروبي، تعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية، تقوية التعاون الاقتصادي ، إقامة تعاون ثقافي واجتماعي، التعاون المالي، إقامة

[1] فيروز سلطاني، نفس المرجع السابق، ص 168.

مجلس شراكة ولجنة الشراكة تتميز بسلطة القرار، أما في مجال التعاون المالي تم في شهر ديسمبر 2001 وضع برنامج جديد للفترة الممتدة من 2002 إلى غاية سنة 2004 ليسهم في حسن تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وقد تركز هذا البرنامج حول دعم الإصلاحات الاقتصادية، وتقوية مؤسسات اقتصاد السوق، تطوير الهياكل القاعدية وتنمية الموارد البشرية.

وبتاريخ 22 أفريل 2002 بمدينة valance باسبانيا وبمناسبة الدورة الخامسة وفيها وقعت الجزائر على الاتفاق بصفة نهائية، من خلال المفاوضات السابقة لتوقيع الجزائر على اتفاق الشراكة، كانت الجزائر قد ركزت في مجملها على الجانب الاقتصادي، باعتبارها بلد مصدر لمنتج واحد والمتمثل في المحروقات ومستورد بصورة كبيرة للمنتجات الغذائية والصناعية بصفة عامة، وهو ما سمح للجزائر بإدراج امتيازات تعريفية، سواء بالنسبة للمنتجات الصناعية أو الزراعية في عقد الشراكة في 2001.[1]

إذن أبرمت الجزائر اتفاق تعاون مع الاتحاد الأوروبي في 1976/07/01 على مدى عشرين سنة، ذا طابع تجاري ومدعوما ببروتوكولات مالية تتجدد كل خمس سنوات ومقرونة بقروض يمنحها البنك الأوروبي للاستثمار، والهدف من ذلك هو:

- ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية.
- تسريع عملية نمو التجارة الخارجية.
- ضمان توازن حقيقي في المبادلات التجارية.
- تحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية المشتركة.[2]

[1] فيروز سلطاني، نفس المرجع السابق، ص ص 168-171.

[2] **التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 18 – 19 ربيع الأول 1425ه الموافق 8-9 ماي 2005**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، ص 51.

المطلب الرابع: أهذاف الشراكة الأوروجزائرية

بعد أن وقع كل من إسرائيل و فلسطين و الأردن و تونس و المغرب و مصر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، جاء دور الجزائر لتنهي مفاوضاتها – التي بدأت مع الاتحاد يوم 04 مارس 1997 بتوقيع عقد الشراكة، و قبل أن نبحث في المحتوى الاقتصادي لعقد الشراكة هذا علينا أن نذكر مجموعة من النقاط المساعدة و التي ستوضح الصورة أكثر: تضمن إعلان برشلونة لسنة 1995 مجموعة من المستجدات أبرزت الإستراتيجية الجديدة له اتجاه المنطقة المتوسطية و خاصة الجزائر، و التي تهدف أساسا إلى تعزيز موقعه التنافسي الدولي في المنطقة، و بالتالي فإن هذه الإستراتيجية تمحورت حول محورين أساسيين:

1- يخص التعاون المقترح في المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

2-تفضيل الشراكة كوسيلة للتطبيق الميداني لهذا التعاون و ينص إعلان برشلونة على ضرورة بناء تدريجي لمنطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية الإثنا عشر الأخرى.

أولا :مفهوم الشراكة الأوروجزائرية

يظهر مما سبق أن هنالك نية معلنة إلى إيجاد ما يسمى بمنطقة رفاهية مشتركة تكون مبنية على النمو الاقتصادي و الاجتماعي الدائم و المتوازن، لكن هل حقيقة تفكير دول الاتحاد في إحداث هذا التوازن بينها و بين الجزائر قدراتها التنافسية جدّ ضعيفة مقارنة مع قدرات دول الاتحاد.

فالاتحاد من خلال هذه الميكانيزمات إنما يبحث عن تحقيق مايلي :[1]

1 د.كمال رزيق، أ. مسدور فارس، **الشراكة الجزائرية الأوربية بين واقع الاقتصاد الجزائري و الطموحات التوسعية للاقتصاد الإتحاد الأوروبي**، محاضرة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة.

1- مواجهة المنافسة الأمريكية و اليابانية لاكتساب أسواق دول متوسطية تتميز اقتصادياتها بالميزة الاستهلاكية

2- توسيع السوق الأوروبية بما يسمح بتصريف المنتجات الأوروبية إلى أسواق عالمية جديدة خاصة إذا كانت متوسطية و اقتصادياتها ضعيفة.

والشيء الذي يؤكد ذلك هو أن أوروبا تنجز حاليا أحسن نتائجها التجارية مع دول جنوب المتوسط حيث حققت فائضا تجاريا سنة 1998 مع هذه الدول قدر بـ 19 مليار دولار، و بالتالي فإن طموحات الاتحاد الأوروبي لا تقف عند هذا الحد فمن مصلحته أن ترفع القيود عن صادراته إلى الدول المتوسطية الأخرى.[1]

فمن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج مفهوما للشراكة الاوروجزائرية فهي بمثابة عقد أو اتفاق بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي قائمة على التعاون، حيث يتعلق هذا الأخير بعدة أنشطة إنتاجية و خدماتية وتجارية على أساس ثابت و دائم و ملكية مشتركة، وهذا التعاون لا يقتصر على مساهمة الطرفين في رأس المال و إنما يشمل المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج، واستخدام براءات الاختراع و العلامات التجارية و المعرفة التكنولوجيا و المساهمة في كافة عمليات الإنتاج و التسويق، بتقاسم جميع المنافع والإرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى المساهمة المالية و الفنية لكل من الجزائر والإتحاد الأوروبي.

[1] د،كمال رزيق، أ.أمسدور فارس، نفس المرجع السابق.

فالشراكة الأوروجزائرية بهذا هي :

"إتفاق بموجبه تتشارك كل من الجزائر و الإتحاد الأوروبي بكل إمكانيتهما المالية و المادية و البشرية و التقنية في إنجاز مشروع معين تكون الاستفادة منه حسب مشاركة الطرفين".[1]

وقد حدد إتفاق الشراكة الأوروجزائرية خمس أهداف رئيسية تمثلت في :

- توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الأطراف بهدف تدعيم العلاقات فيما بينهم و التعاون في جميع المجلات ذات الاهتمام المشترك.
- تنمية المبادلات وضمان مستقبل متوازن للعلاقات التجارية و الاجتماعية بين الأطراف، و تحديد شروط التحرير التدريجي لعمليات تبادل السلع و الخدمات و رؤوس الأموال.
- تشجيع المبادلات البشرية و خاصة فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية.
- تشجيع الاندماج المغاربي عن طريق تنمية المبادلات و التعاون ضمن المجموعات المغاربية وبين هذه الأخيرة و الاتحاد الأوروبي.
- تشجيع التعاون في المجلات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية و المالية.[2]

ثانيا : أهداف الشراكة الأوروجزائرية

يسعى اتفاق الشراكة بين الجزائر ولاتحاد الأوربي و الموقع في أفريل 2002 بمدينة فالنسيا من الناحية النظرية إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية وفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية، وذلك بإقامة منطقة جمركية للتبادل الحر في حدود 2010 ويسير هذا الاتفاق في نفس المسار

---

[1] أوشن ليلى، **الشراكة الأجنبية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** ، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون، فرع قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق، مدرسة الدكتورة للعلوم القانونية والسياسية، تيزي وزو، 2011، ص 11.

[2] هشام صغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 1988-2008، 2010 ص 260.

الذي حددته المنطقة العالمية للتجارة التي رخصت بإقامة التكتلات الجهوية على أن لايضر ذلك بمصالح أعضاءها.

ويتضمن اتفاق الشراكة بين الجزائر ولاتحاد الأوروبي النقاط التالية :

تطوير المبادلات وضمان انطلاق علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات والخدمات ورؤوس الأموال.

وفي هذا الإطار من المنتظر التقليص التدريجي للحقوق الجمركية والرسوم المماثلة المطبقة على الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي حسب الرزنامة الآتية:

- الحقوق المطبقة على الواردات على المواد الأولية ستلغى نهائيا بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ (01 09 2005).
- الحقوق المطبقة على المواد الأخرى ستعرف انخفاضا سنويا يقدر (ب 10% لتصل إلى 15% من الحق القاعدي خلال 11 سنة قبل إلغاءه نهائيا و12 سنة بعد دخول لاتفاق حيز التنفيذ.
- الحقوق المطبقة على المواد نصف المصنعة و التجهيزات الصناعية والفلاحية ستبدأ في الانخفاض لسنتين بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ بنسبة 20% من الحق القاعدي ثم 30% السنة الموالية ثم 60% ثم 80% و تلغى نهائيا بعد 7 سنوات، أما فيما يخص المنتجات غير الواردة في هذه الرزنامة سيتم إلغاء الحقوق الجمركية منها بعد 11 سنة من سريان الاتفاق.

وفي إطار المعاملة بالمثل فان المنتجات الجزائرية تستفيد من نفس النظام هذه الرزنامة يمكن مراجعتها باتفاق مشترك من طرف لجنة الشراكة في حالة عوائق أو صعوبات خطيرة[1].

[1] باط عبد الحميد،**"الشراكة الأورومتوسطية أثرها على اقتصاد الجزائر،"** مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع1 ،2009، ص58.

كما أن المنتجات الفلاحية و المنتجات الفلاحية المحولة و كذا منتجات الصيد البحري ليست معنية بهذه الرزنامة، مع ضمان حرية تنقل رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر إضافة إلى إعادة توظيف هذه الاستثمارات، إضافة إلى تفضيل المبادلات البشرية في إطار إجراءات إدارية، مع توفير إطار مناسب للحوار السياسي، واحترام مبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان.

ويشمل الاتفاق 8 مجلات هي:

الحوار السياسي القاعدة الأساسية لحركة التبادل الحر للمنتجات ممارسة النشاط وإهداء الخدمات التعاون الاقتصادي والتعاون المالي، التعاون الاجتماعي والثقافي، التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية الأحكام المؤسسية العامة والختامية.[1]

- ✓ **مجال الحوار السياسي:** يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين، تساهم في تحقيق رفاهية وامن المنطقة المتوسطية وهذا ما جاءت به المواد 543 من الاتفاقية 152.
- ✓ **الجانب الثاني:** يتعلق بحرية تنقل البضائع "التبادل التجاري" وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل وهذا خلال فترة انتخابية تم تحديدها ب 12سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وذلك طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة "المادة السادسة"، أما فيما يتعلق بمجال المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري تنص الاتفاقية أن على الطرفان تحرير أو توسيع المبادلات فيما بينهم بصفة تدريجية وذلك بالتركيز على المبادئ التالية:

– عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات واتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين.

---

1 على لزعر، بوعزيز ناصر،"تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية،"مجلة.5 (جوان أبحاث اقتصادية وإدارية، ع 2009)، ص ص.33 34.

– إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات.

– إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الأخر أو منتجات عن طريق الاستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنين.

- ✓ **الجانب الثالث:** يتعلق بحقوق التأسيس والإنشاء و تقديم الخدمات حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الأخر وتحرير الخدمات.

- ✓ **الجانب الرابع:** يتعلق برفع رأس المال المنافسة وإجراءات أخرى اقتصادية حيث تفهم الطرفين بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات والصفقات الجارية بعملية قابلة للتحويل، مع الالتزام بإمكانية قيام كل طرف بعملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الرسام يل المستثمرة وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر، التي تقوم بها الشركات المنشئة ووفق لتشريع الجاري العمل به "المواد 38 و39"، وتم في هذا الجانب اتفاق الطرفان على إتخاذ إجراءات تقيدية في حالة تعرض أحد الطرفين لإختلالات في ميزان مدفوعاته شريطة أن يتم إبلاغ الطرف الأخر بهده الإجراءات وأن يتم إزالتها قيما بعد تصحيح الاختلال.[1]

- ✓ **الجانب الخامس:** يتعلق بالتعاون الاقتصادي حيث ألتزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي ففي إطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاقية، ويتعلق هذا التعاون أساس حسب ما جاءت به المادة 48 من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير التقارب بين الطرفين، وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع الصادرات الجزائرية وقد تم التركيز في المواد 53 50 من الاتفاقية على التعاون الجهوي وذلك كمايلي:

---

1 سمينة عزيزة، **"الشراكة الاوروجزائرية بين متطلبات الإنفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة،"**مجلة الباحث،ع 9 (2011)، ص ص 152- 153.

– دعم التكامل واندماج الاقتصاديين "لا سيما التعاون ألمغاربي البيني."

– تطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية "البني التحتية."

– التعاون في مجال البيئة ومقاومة التلوث.

– التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي.

– التعاون في المجال الجمركي بهدف تنشيط الرقابة والإجراءات الجمركية واستعمال وثائق إدارية موحدة ووضع نظام مشترك للعبور بين الطرفين.

– دعم الاستثمار المباشر.

– تشجيع عمليات التحديث وإعادة الهيكلة الصناعية بما فيها الصناعات الزراعية والعدائية.

– وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار بتوقيع اتفاقيات تتعلق بتفادي الازدواج الضريبي

– التعاون من أجل مقاربة القواعد المعيارية المشتركة عن طريق تقوية وإعادة هيكلة المصالح أو الهيئات المالية بتحسين المحاسبية.

– دعم إعادة هيكلة قطاع النقل وتحديثه وكذا قطاع الإعلام والاتصال وقطاع الطاقة والمناجم السياحة والحرف التعاون في مجال الإحصاء كما، اشتمل أيضا على التعاون بخصوص حماية المستهلكين.[1]

- ✓ **الجانب السادس:** يتعلق بالتعاون الاجتماعي والثقافي حيث تضمن الإجراءات الخاصة بالعمال وذلك بعدم المعاملة التميزية في شروط العمل والمكافآت والاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي المعمول بها في هذا البلد، كما احتوى هذا الجانب على التعاون الثقافي والتربوي وذلك بتشجيع تبادل المعلومات وتشجيع التفاهم المتبادل بين الثقافات، باستعمال كل الرسائل التي من شأنها أن تقرب بين هذه الثقافات كالإعلام والصحافة وتنظيم التظاهرات الثقافية.
- ✓ **الجانب السابع :** يتعلق بالتعاون المالي الذي يقوم على مايلي:

[1] سمينة عزيزة، نفس المرجع السابق، ص ص.152-153.

– دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد.

– إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.

– ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل.

– الأخذ بعين الاعتبار للآثار الناجمة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد.

✓ **الجانب الثامن:** يتعلق بالتعاون في مجال العادلة والشؤون الداخلية وذلك:

– تقوية مؤسسات الدولة والقانون.

– التعاون في مجال تنقل الأشخاص"خاصة ما يتعلق بالتأشيرات.

– التعاون في مجال رقابة الهجرة غير الشرعية التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة.[1]

[1] سمينة عزيزة، نفس المرجع السابق، ص 153.

المبحث الثاني : المقاربات التفسيرية للشراكة الأوروجزائرية

حاول رواد الطرح الليبرالي النظر بنوع من التفاؤل للنظام العالمي، من خلال إمكانية التقليل من حدة التفاعلات النزاعية بين الدول بسبب انسجام القيم والمصالح والتركيز على أطر التعاون الدولي مما يجعل الأمن معطى مشترك فيما بينها.

شهد هذا المنظور تطورا كبيرا في سبعينات وثمانينات القرن العشرين، خصوصا مع تطور نظرية الاعتماد المتبادل وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث أصبح ينظر إلى السياسة الدولية عبر نموذج الشبكة العنكبوتية Cobweb Model عوضا عن نموذج كرات البيلياردو وعليه فقط أعطى الاتجاه الليبرالي الجديد ممثلا في كل من الليبرالية المؤسساتية وأنصار السلام الديمقراطي مقاربات جديدة لمحاولة فهم وتعزيز السلم والأمن الدوليين.[1]

المطلب الأول: نظرية تكاليف الصفقات

تعريف الصفقة:

تعبر عن انتقال منتوج أو خدمة نتيجة اعتماد مرحلة على نتائج المراحل السابقة هذا الانتقال يمكن يكون مكلفا، ويركز" وليامسون" على الصفقات مابين مختلف مراحل الإنتاج، التي يفرض أنها منفصلة تكنولوجيا عدا المرحلتين.

وقد اعتمد "وليامسون" على تحديد العوامل المحددة لتكاليف الصفقات كخطوة أولى ثم كخطوة ثانية قيم قدرة النماذج المختلفة للتنسيق و أطلق عليها اسم" هياكل الحوكمة" ويركز في البداية على المقارنة بين المؤسسة والسوق.

---

1 قسوم سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن غبر منظارات العلاقات الدولية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الإستراتيجية والمستقبليات، قسم العلوم السياسيةوالعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 1431ه/2010م، صص 87- 94.

نظرية تكاليف الصفقات:

يعود ظهور النظرية إلى سنة 1970، وهي ترتكز على أهمية التكاليف المرتبطة بتنسيق وتنظيم نشاطات المؤسسة في مجال الإنتاج التي تعرف بتكاليف الصفقات.

تبحث هذه النظرية عن المعلومات في وسط محيط غير كامل المنافسة لذلك يتعين على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار تكاليف التفاوض على الاتفاقية وكذا مراقبة نشاطاتها واستخدامات مواردها.[1]

تستند هذه النظرية إلى كون المؤسسة تسعى إلى تعظيم أرباحها في السوق العالمية، لأن دولية النشاط تعد وسيلة هامة للحفاظ على الميزة التي تمتلكها المؤسسة في بلدها الأصلي، أما الفروع التابعة لها فتدخل ضمن المؤسسة الأم من أجل تشكيل سوق داخلي في السلم العالمي.

تعتبر نظرية تكاليف الصفقات نظرية اقتصادية، توضح بأن المؤسسات الاقتصادية تنمو بشكل أوسع فهي تجري تعاملات في الأسواق الخارجية وبأقل تكلفة، من خلال قيامها بإبرام عقود شراكة مع المؤسسات الأجنبية إذ غالبا ما تعد الشراكة الأجنبية الحل الأمثل حسب هذه النظرية على الأقل، لأنها مرحلة وسطية بين صفقات السوق التي تتميز بالتكاليف الضخمة، وقيام المؤسسة بهذا النشاط لوحدها يتطلب استثمارات جد مرتفعة، فتمثل لها الشراكة الأجنبية خيارا استراتيجيا تحقق فعاليتها من خلال الأسواق الخارجية وتضمن لها الاستغلال العقلاني للمواد المتاحة، كما تمكنها من تسيير تكاليفها بأفضل الطرق.[2]

---

1 WITKINS Thayer, **the transation cost approach to the theory of the firm**, saint José state university, Economics department, Sure le site web: www.sjsu.edu./facult/wathins/coase.htm.23.03.2015.

2 أوشن ليلى، مرجع سابق، ص 26.

كما تؤكد نظرية الإنتاج الدولي وإستراتيجية العلاقات أن الشراكة بين المؤسسات تتجلى في طريقتين:

1- تتمثل الأولى في كون الشراكة هي طريقة لتفادي المنافسة مما يؤدي إلى تكوين إستراتيجية علاقات وترابط بين الشركاء.[1]

2- وتتمثل الثانية في كون الشراكة وسيلة لتوطيد امتياز تنافسي للمؤسسة بشكل يجعلها تقاوم المنافسين لها.

ولهذا يتعين على المؤسسات الاقتصادية خاصة في ظل العولمة الاقتصادية وانفتاح اقتصاديات الدول على بعضها البعض، اللجوء للشراكة الأجنبية كوسيلة تمكنها من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لها والتصرف المحكم في وسائل الإنتاج قصد التحكم في التكاليف، وبذلك اكتساب القدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.[2]

المطلب الثالث: نظرية التبعية

بدأ مفهوم التبعية بالتبلور منذ أواسط ستينات القرن العشرين لدى بعض مفكرين أمريكا اللاتينية من أمثال فرانك ودور سانتوس، وكاردوزو وغيرهم، ثم ما لبثت أفكار هؤلاء أن انتشرت وتطورت على يد مفكرين آخرين في بلدان العالم الثالث الأخرى ومن بلدان أوروبا الغربية، وصارت هذه الأفكار تمارس تأثيرا كبيرا على دراسات التنمية والتخلف خلال عقدي السبعينات والثمانينات تحت اسم مدرسة التبعية" Dependency school"ويعد المفكر العربي سمير أمين أحد أبرز منظري هذه المدرسة.[3]

---

[1] محمد يعقوبي، لخضر عزي، **الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على المؤسسات الاقتصادية**، مجلة العلوم الإنسانية عدد 14، 2004، ص ص 5- 6.

[2] TERSEN Denis, BRI COUT Jean luc**, l'investissement international** , édition Armand colin, Masson, Paris, 1996, p68.

[3] جهينة سلطان العيسى وآخرون، **علم إجتماع التنمية**، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع،1999 ، ص 127.

وقد توصل إلى وجود علاقة سببية بين بلدان المركز وبلدان المحيط، أي أن العلاقة بين الطرفين تتضمن تباين البنيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدول المحيط مما يزيد من ارتباطها ببنيات دول المركز وبالتالي بقدر ما تتطور العلاقة بين المركز والتوابع بقدر ما تزداد وتيرة التخلف وهذا ما سنبرزه في هذا المطلب من خلال ما تخلقه الشراكة من تبعية. 1

فإذا حاولنا إسقاط هذه الافتراضات على الواقع الدولي، نجد التبعية مكرسة فعلا وذلك من خلال آليات ووسائل عديدة، حيث يرى سمير أمين أنه لا يمكن الحديث عن دولة قوية ومستقلة في الأطراف تستمد وجودها من خلال التحالفات التي تقيمها مع رأس المال الاحتكاري الأوروبي، حيث عمدت الرأسمالية الاحتكارية الأوروبية على خلق ودعم تحالفات طبقية في المستعمرات وأشباهها، تكون بمثابة توابع لها وتكونت هذه التحالفات من عناصر الإقطاع والبرجوازية الكمبرادورية، حيث أصبحت الدولة مجرد أداة تخدم رأس المال الاحتكار الأوربي سواء بطريقة مباشرة من خلال الحكم الاستعماري المباشر، أو غير المباشر من خلال النظم شبه الاستعمارية.[2]

فالاتحاد الأوروبي حسب هذا الطرح يهدف بالدرجة الأولى إلى ربط الجزائر وفق علاقة مركز–أطراف من أجل الحفاظ على الإرث التاريخي من هيمنة و بسط للنفوذ، فهناك من يرى أن الشراكة الأورومتوسطية وضمنها الشراكة الأوروجزائرية نابعة من ذلك الإدراك الأوروبي الجمعي بأن المخاطر المحتملة التي تواجه البحر الأبيض المتوسط، لا يمكن أن تواجهها المجموعة الأوربية بمفردها ضمن إطار الإتحاد الأوربي وإنما بشراكة الجنوب.[3]

---

[1] نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الإجتماع السياسي**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2007 ، ص 81.

[2] عبد العالي دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية**، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004 ، ص 208.

[3] ناظم عبد الواحد جاسور، **" جامعة الدول العربية ومستقبل العلاقات العربية– الأوروبية"**، شؤون عربية، ع:99 (سبتمبر 1999)، ص 16.

فهذه الشراكة أملتها مصالح أوروبا الموحدة، وعليه وبالتأكيد سوف تؤدي إلى علاقات تعاونية غير متكافئة نتيجة للأوضاع الاقتصادية غير المتوازنة وغير المتكافئة بين الطرفين، إضافة إلى دخول الجزائر كدولة واحدة في هذه الشراكة وبالمقابل نجد أن الإتحاد الأوروبي عبارة عن كتلة واحدة تتألف من قوى فرعية تمتلك اقتصاديات قادرة على المنافسة، فبواسطة الشراكة يمكن أن يتواصل احتواء المنطقة فبعد عوامل النفط الغاز والهجرة باتجاه الشمال تأتي الشراكة كتكتيك جديد في إستراتيجية الاحتواء.[1]

فالتفاعل داخل حوض البحر المتوسط يبقى متأثرا بخصائص التبعية جنوب– شمال، وهذا ما يدفع إلى مناقشة الأفكار والسلوكيات الإستراتيجية للإتحاد الأوربي في علاقته الاقتصادية مع جيرانه المتوسطين وهو الرأي الذي ذهب إليه "سمير أمين،" حين طرح مقولة "الاستعمار الجماعي " أي المراكز الرأسمالية أصبح باستطاعتها على العكس من عصر الاستعمار التقليدي ضبط التناقضات بينها إلى حد ما خاصة في ظل العولمة.[2]

أليات التبعية :

تعتبر الآليات بمثابة أدوات سيطرة وهيمنة ارتبطت بسيرورة انتشار وترسيخ بنية النظام الاقتصادي الدولي اللامتكافئ، وهي تتجسد في جملة من المنظمات والوسائل المختلفة، التي تعتبر من أهم ملامح العولمة والمتمثلة في العناصر التالية:

[1] محمد بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة**، بيروت: دار الجيل، 1999 ، ص 188.

[2] أليسادنرو رومانيولي،" **التنمية الاقتصادية والتبادل الحر الاورو-متوسطي**، "موسوعة البحر الأبيض المتوسط ،(تر:حسن بن منصور)، الجزائر: منشورات زرياب، 2003 ، ص 56.

– الشركات العابرة للقارات التي لعبت دورا هاما في تعميق نزعة التوجه العالمي، إذ تتكفل بالاستثمار الأجنبي المباشر وبجزء كبير من الإنتاج العالمي وتموضعه حيث تقل التكلفة، بل ويمكن أن تقوم بصنع أجزاء منتوج ما في أماكن عدة من العالم قبل أن تقوم بتجميعها والمعيار الوحيد الذي يحكم عملها هو تحقيق الربح.

– ظهور أقطاب عالمية معبر عنها بالتكتلات الجهوية و الإقليمية على غرار الإتحاد الأوروبي وتفكك البلدان النامية من جهة أخرى، إذ تضائل دورها سياسيا و اقتصاديا.

– البنوك والمنظمات المالية الدولية والنظام النقدي الدولي.

– العالمي للتنمية فبعد استحواذ الأزمات في العالم الثالث رحبت هذه الأخيرة بمقترحات المصارف العملاقة لإقراضها لرفع مستوى التنمية.[1]

فالتبعية إذا ما أسقطناها على الحالة الجزائرية في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوروبي هي ارتباط الاقتصاد الوطني باقتصاد الدول الأوربية حيث تمارس هذه الدول كل أنواع الاستغلال والاحتكار و يشمل هذا المصطلح التبعية الزراعية و الصناعية و التجارية و المالية و التكنولوجية، و تكمن التبعية الجزائرية للإتحاد الأوربي في المظاهر التالية :

– المواد الأولية (المعدنية و الطاقوية) و التركيز على الزراعة التجارية على حساب الزراعة المعيشية وسيطرة الشركات الاحتكارية على استخراج المواد الأولية و تسويقها و تحكمها في مختلف النشاطات الصناعية.[2]

[1] فاطمة علوي، **تبعية الدول النامية للدول المتقدمة :التبعية الاقتصادية**، متوفر على الرابط التالي :

[2] **التحول الاقتصادي و الإجتماعي في الجزائر**، متوفر على الرابط التالي :http:www.onefd.edu..dz

خلاصة الفصل الأول

– تعتبر الشراكة الاوروجزائية شكلا من أشكال التعاون تهدف إلى تقوية العلاقة بين الأطراف المتعاملين تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف تتماش و مصالح الدول المشتركة .

– و قد تتخذ هذه الشراكة عدة أشكال لذلك لا يمكن أن نطلق على كل تعاون هو شراكة فالتحالف ليس هو شراكة و لا اندماج و لا تكامل لذلك ارتأينا أن نبين الاختلاف و العلاقة بين الشراكة و جملة من المصطلحات الأخرى.

– الجزائر دخلت في اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي على أساس مجموعة من المميزات و الإيجابيات يحصل عليها كلا الطرفين.

– تطمح الجزائر للاستفادة من مميزات التحرير التجاري بينها و بين الاتحاد الأوروبي وأما بالنسبة له فهو يطمح للاستفادة من أسواق جديدة لتصريف المنتجات.

– إن الشراكة بصفة عامة تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الأمنية و السياسية و الاقتصادية والمالية و الاجتماعية الثقافية تكون محكومة بجملة من النظريات على غرار نظرية الصفقات و الاحتكار الدولي و نظرية التبعية.

الفصل الثاني: واقع الشراكة الأوروجزائرية

تمهيد:

يعد اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بداية لمرحلة جديدة ترتكز أساسا على الانفتاح الفعلي وحرية التبادل وقواعد المنافسة، خاصة وأن الجزائر على مشارف الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وهو ما من شأنه أن يساهم في تسهيل عملية اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي الذي أصبح ضرورة ملحة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية.

يتيح هذا الاندماج للمؤسسات الجزائرية والخاصة منها على وجه التحديد فرصا جديدة تمكنها من الولوج إلى أسواق جديدة واكتساب تكنولوجيات ومهارات وفي هذا الصدد سترتكز دراستنا في هذا الفصل حول مدى اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي وتأثيراته على المؤسسات الجزائرية، كذلك سنحاول التطرق إلي واقع الاقتصادي الجزائري في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهل الجزائر استطاعت الاستفادة من هذه الشراكة وحققت النمو الاقتصادي من خلال معرفة أثر هذه الشراكة على الاقتصاد الوطني، حيث يستخدم النمو الاقتصادي كمؤشر للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي و ما يتبعه من إمكانيات لتحقيق تطور مستمر، كما يعد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

الفصل الثاني: واقع الشراكة الأوروجزائرية

لمبحث الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة

لتحليل طبيعة الشراكة الأوروجزائرية يتطلب الأمر أن نقف على الواقع الاقتصادي الجزائري، ونبرز أهم الانعكاسات الاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري، والمكاسب المحققة للجزائر في إطار تعاون اقتصادي في مختلف المجالات وإقامة منطقة تبادل حر.

المطلب الأول: الوضع الاقتصادي في الجزائر بعد 1998

إن من أجد الحقائق التجريبية في العقدين الأخيرين هو أن الاقتصاديات المنفتحة تنمو بمعدلات أعلى من الاقتصاديات الأقل انفتاحا، فمع الانفتاح تزداد فرص التبادل التجاري وانسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي يتيح للدول فرص الحصول على مزايا إنتاجية على المستوى الدولي.

بالنسبة للاقتصاد الجزائري ولأول وهلة يبدو جليا أنه منفتح بدرجة جد مرتفعة، حيث تتجاوز نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي 65 %، وهو ما يضع الاقتصاد الجزائري في خانة الدول الأكثر انفتاحا و الأكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي، باعتباره أن معدل الانفتاح أكبر من 50 %، لكن عند الرجوع إلى بنية الاقتصاد الجزائري، نجد أنه لم يستطيع التحرر من التصدير الأحادي الجانب يسبب الضعف الهيكلي للصادرات خارج المحروقات و التي تمثل 1.97 %من إجمالي الصادرات، حيث سجلت سنة 2005 ما يعادل 907 مليون دولار كصادرات خارج المحروقات وهو رقم لا يزال بعيد عن عتبة 02 مليار دولار التي حددتها السلطات الجزائرية عام 2001، ولذا من أجل التعرف على المعدل الحقيقي لانفتاح الاقتصاد الجزائري، لابد من تحديد نسبة إجمالي التجارة الخارجية خارج صادرات المحروقات إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات أيضا.[1]

[1] إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2012، ص ص.246،248.

يصنف الاقتصاد الجزائري ضمن الدول الأقل انفتاحا باعتبار معدل الانفتاح لم يتجاوز 40%، وهو ما يمس مباشرة بالقدرة التنافسية الخارجية للاقتصاد الوطني في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عند تحرير كل الحواجز الجمركية و الضريبية، ونفس الإشكالية تطرح عند الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ستجد المؤسسات الجزائرية نفسها في منافسة مع المؤسسات الأجنبية ذات الخبرة الواسعة في شتى مجلات الانفتاح و التوزيع واختراق الأسواق، في حيث أن المؤسسات الجزائرية و الخاصة منها على وجه التحديد لا تستطع كفاية الحاجيات الوطنية ولا اختراق الأسواق الخارجية.

وما يترجم هذه الوضعية هو حجم الصادرات خارج المحروقات، والتي لم تتجاوز في أحسن الحالات 2% إذ بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 1,066 مليار دولار سنة 2006 و حتى عند دراسة هيكلة هذه الصادرات نجد أن ما يقارب 36% من مجموع هذه الصادرات مشكل من مواد ناتجة عن تحويل المحروقات (الأمونياك، الأسمدة، الغازات النادرة...).[1]

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد شهدت الساحة الاقتصادية العالمية تحولات غير مسبوقة وذلك منذ بداية عقد التسعينات تمثلت أساسا في ظهور البوادر الأولى لعولمة الاقتصاد عبر فتح الأسواق وإزالة مختلف القيود والزيادة السريعة للتجارة الدولية ولحجم التبادلات المالية الدولية وكذا تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا الأخير الذي تغيرت نظرة الدول النامية إليه وانتقلت من موقع المانع والمقيد لحرية نشاطه إلى الراغب في جذبه واليوم لم تعد هناك دولة في العالم تناوئ دخوله إلى أراضيها بل على العكس أصبحت كل الدول تتنافس فيما بينها لجذبه مغيرة في ذلك قوانينها ومضمنة إياها المزيد من الامتيازات والتسهيلات، والجزائر لم تشد عن القاعدة وعمدت منذ التسعينات إلى تغيير نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر، وعملت على جذبه

[1] إكرام مياسي، نفس المرجع السابق، ص ص 249- 250.

خصوصا وأن فرص الاستثمار متاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية إضافة إلى توفر اليد العاملة وسوق يتميز بطلب مرتفع عن العرض.

إن مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد يعتبر مؤشرا حقيقيا لمعرفة مدى تقدير المستثمرين الأجانب للمؤسسات الاقتصادية في ذلك البلد.

إن الجزائر في بداية انفتاحها على الاستثمارات الأجنبية بعد إصدارها لقوانين الاستثمار حققت مستويات مقبولة نسبيا خلال الفترة (1995-2005)، إذا انتقلت من 25 مليون دولار سنة 1995 إلى 438 مليون دولار سنة 2000 وقد ارتفعت هذه التدفقات بشكل محسوس خلال السنتين 2001 و 2002، وبلغت على التوالي 1196 مليون دولار و1065 مليون دولار، وقدرت نسبة الارتفاع ب 173% بالنسبة لسنة 2001 مقارنة مع سنة 2000، ويعود أساسا إلى التدفقات المحققة في قطاع الاتصالات (بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية).

التطور في التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة نحو الجزائر، عزز مخزونها التراكمي لهذه الاستثمارات والذي بلغ خلال الفترة (1995-2005) ما يعادل 6859 مليون دولار، غير أن هذه التدفقات تبقى غير كافية تماما إذا ما قورنت بالدول الواردة في الجدول الموالي، حيث يمثل المخزون التراكمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لكل من مصر والمغرب على امتداد الفترة (2000-2005).[1]

[1] إكرام مياسي، نفس المرجع السابق، ص ص.250-251.

الجدول: مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 2000-2005

الوحدة: مليون دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المخزون التراكمي (2000-2005)
الجزائر	438	1196	1065	634	882	1081	6859
مصر	1235	520	647	237	2157	5376	14424
المغرب	215	2825	481	2429	1070	2933	13100
تونس	779	486	821	584	639	782	6221

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،"مناخ الاستثمار في الدول العربي"، 2006، ص:161 بتصرف.[1]

تغيرت نظرة العالم إلى الجزائر بعد انعزالها و التخوف من التعامل معها خلال العشرية الماضية، غير إن انتهاج الدولة لسياسة حكيمة و عقلانية خلال سنوات الثلاثة الماضية جعل صورة الجزائر أكثر وضوحا، و عزز مكانتها مع مختلف دول العالم خاصة بعد مفاوضات الجزائر للدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة، إن دخول إلى المنظمة يؤكد على التسيير الثابت للدولة نحو سياسة اقتصاد

[1] إكرام مياسي، نفس المرجع السابق، ص ص 252.

السوق(الحر) و الذي يؤكد على حرية التجارة، كما إن علاقتها تعززت أكثر مع بلدان الإتحاد الأوروبي والدليل المؤكد في التبادلات التجارية التي تظهر إن أكبر حصة للتبادل هي مع دول أوروبا.

و رغم إن صادرات الجزائر ارتفعت إلى 37,14% مقارنة مع دول أسيا و 25,45% مقارنة مع الدول العربية، إلا أن الأرقام تؤكد على إننا مازلنا نعتمد بصورة كبيرة و مطلقة على الواردات التي تزداد نسبيا في كل سنة، لابد لنا إن ننعش الاقتصاد في مجالات أخرى كالفلاحة الري الصيد البحرين، توازنا مع القطاع الصناعي و أن نبحث عن أسواق عالمية نغرق بها المنتجات الجزائرية من اجل رفع مستوى الصادرات لتغطية حاجياتنا المستقبلية من الواردات، و كدا محاولة جلب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية في مختلف المجالات لتمويل و إنعاش الاقتصاد الوطني.[1]

في حوار مع سفير الاتحاد الأوروبي ماريك سكولي Marek skolil رئيس وفد الاتحاد الأوروبي في الجزائر حيث تحدث عن العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي مهمة جدا ومتنوعة على الرغم من أنه لايزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به بين الطرفين لنجاح هذه العلاقات على مستوى أعلى.

اتفاق الشراكة على دعم الاتحاد الأوروبي عملية انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، وتكون العضوية من خلال المفاوضات مع العديد من الأطراف بما فيها الاتحاد الأوروبي، وهو يدعم بشكل كامل انضمام الجزائر، ونحن نرحب بالتقدم المحرز حتى الآن، ونحن على استعداد تام لدعم المفاوضات مع كل الوسائل التي في حوزتنا، وعملية الانضمام بسرعة هي علام مشجعة للغاية، وسوف نناقش مع وزارة التجارة لتحديد أفضل طريقة للمضي قدما معا وتسريع المفاوضات.[2]

---

1 خطاب رئيس الجمهورية في منتدى كرانس مونتانا (**الجزائر لن تلجأ إلى إعادة جدولة ثالثة**)، مقال في جريدة الخبر، بتاريخ 1999/12/26 ص20

1 khelifa litamin,Marek skolil, Ambassadeur chef délégation européenne en algérie « **L'UE et favorable à l'adhésion de l'algérie à L'OMC** », sur le sit web :http ;//www.leconws.com/fr/politique/politique international/diplomatic.

إن الاتحاد الأوروبي يستعد للضغط على الجزائر لفتح أسواقها أمام المنافسة، وبالنسبة للجزائر تذبذب الأسعار وانخفاض القدرة على التنبؤ التي تأتي من تحرير السوق هي إرهاصات وتحديات خطيرة، وخسارة حصتها في السوق هو مخيف بالنسبة لبلد لا يزال اقتصاده يعتمد كليا على احتياطات النفط والغاز ويلاحظ في موقع المديرية العامة للتجارة خطوة محددة في الاتجاه الصحيح هي الانضمام إلى المنظمة العالمي للتجارة.[1]

إن النجاح النسبي في ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي، تحقيق استقرار سياسي وأمني في نهاية التسعينات وبداية الألفية إلى حد ما، دفع بنائب رئيس البنك الدولي في نهاية شهر مارس من سنة2001 الإقرار بأن الاقتصاد الجزائري يحمل مؤشرات إيجابية من بينها ارتفاع الناتج الإجمالي الخام بمعدل 4.5% في السنتين 1998-1999 إلى 6.2% في سنة 2000.

فالدراسات تدل على ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية 10.8% في منتصف 2000، وانخفضت إلى 9.4% في نفس الفترة لسنة 2001، إن هذا الارتفاع ناتج من تحسين الوضعية الاقتصادية في معظم القطاعات الاقتصادية، منها ارتفاع أسعار البترول، وصادرات الغاز الطبيعي بـ 60 مليار مكعب، وقيمة صادرات المحروقات (الغاز والنفط) في سنة 2000 إلى 10.6 مليار دولار، أي ما يمثل 95% من المجموع للإيرادات بالعملة الصعبة، تشكل نسبة الصادرات خارج المحروقات متمثلة في المنتجات الزراعية والفوسفات والمنتجات التحويلية 2.7% في النصف الأول من سنة 2001، ارتفعت قيمة الواردات في هذه الفترة إلى 16% عن نفس الفترة لسنة 2000، حيث تصدر المعدات الصناعية قائمة الواردات ب 33% ويليه المواد الغذائية بـ 25.8% من المجموع الكلي للواردات، إن ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات في منتصف الأول من سنة2001 ، أدى إلى انخفاض في الميزان التجاري بـ 24%

[1] Daniela Caruso, Joanna Genève, **Trade and History:The case of EU-Algeria Relation**, February 17th,2015.

عن منتصف الأول لسنة 2000. وتشير نفس الدراسة السابقة، أن ارتفاع الاحتياطي من العملات الصعبة من 6 مليار دولار سنة 2000 إلى 12مليار دولار في نهاية 2001، حيث لم تحققه منذ الثمانينات، ويسهم في تغطية الواردات لمدة أكثر من سنة، انخفضت مديونية الجزائر بـ 10% في سنة 2001 عن سنة 2000، أي من 25 مليار دولار إلى 22.5 مليار دولار، كما أن انخفض التضخم إلى 1% سنة 2001.[1]

مميزات سوق العمل في الجزائر.

تميز سوق الشغل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينيات إلى غاية عام 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 30 %، بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها البلاد خلال هذه الفترة، و التي اتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات وانخفاض أسعار النفط، مما أدى إلى تقليص فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة، الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال.

تفاقم ظاهرة البطالة مس كل الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب و أصحاب الشهادات العلمية، وارتفعت نسبة البطالة بشكل كبير حيث كانت سنة 1995 في حدود 28 %، وبلغت أكبر نسبة سنة 1999 في حدود 30 %، معدلات البطالة المرتفعة هذه دفعت الحكومة للشروع في إجراءات استثنائية للتخفيف من حدتها، و ذلك من خلال وضع برامج عديدة لترقية الشغل وإنشاء هياكل متخصصة لتنفيذها، وقد ساعد على ذلك عودة الهدوء و الأمن و الاستقرار إلى كامل التراب.

[1] كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005، ص-

وبالموازاة مع البرامج التي وضعت للتطبيق في مجال التشغيل فإن الفترة من 1999 إلى 2009 عرفت انتعاشا اقتصاديا معتبرا، حيث تم تجنيد إمكانيات مالية كبيرة سواء عن طريق الاستثمار المباشر للدولة أو بمساهمة الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي، وكانت لكل هذه المجهودات نتائج إيجابية في مجال التشغيل، كما كانت البداية لإعادة التوازن بين العرض و الطلب في سوق الشغل.[1]

و يظهر ذلك جليا من خلال نسبة البطالة التي تراجعت كثيرا حيث :

– سنة 1999 في حدود 30%، أما سنة 2004 في حدود 17.7 %، وفي سنة 2007 بلغت 21.3 %، أما في سنة 2009 في حدود 10.2 ،%و خلال نفس هذه السنة تم تسجيل 300.000 طلب إضافي سنويا من بينهم 120.000 طلب من طرف خريجي التعليم العالي.

– سنة 2010 بلغت في حدود 10.0%، و تم تقديرهم ب1.076.000 بطال، كما بلغ عدد العاملين لسنة 2010ب000 735 9 و بنسبة 37,6% على المستوى الوطنى (شغلت النساء نسبة11.5 %والرجال بنسبة 63.3%، اما توزيع العمالة حسب النشاط نجد أن قطاع الخدمات والتجارة شمل اكبر نسبة من العمالة ب(55.2 % تليه قطاع البناء بنسبة 19.4%، ثم قطاع الصناعة بنسبة(13.7 % واخير نجد قطاع الزراعة بنسبة (11.7%).[2]

مجالات التعاون الجديدة مع الاتحاد الأوروبي

أكد مايكل كولر مدير المديرية العامة للتنمية والتعاون التابعة للمفوضية الأوروبية تسليط الضوء على فرص جديدة للتعاون، وإقامة شراكة قوية وديناميكية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، ونأمل في مواصلة تعميقها في المستقبل، فالجزائر هي البلد الذي لديه إمكانات هائلة، وبرامج التعاون الجديدة في مجلات البيئة، حيث ساهم الاتحاد الأوروبي بقيمة 34 مليون أورو والتوعية بشأن القضايا البيئية، ويتضمن

[1] رحيم حسين، حاجي فطيمة، **بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لقسم العلوم الاقتصادية بجامعة المسيلة بعنوان: إشكالية البطالة والتشغيل في الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**، الجزائر، ص ص.3-4.

[2] رحيم حسين، حاجي فطيمة، نفس المرجع السابق، ص ص.3-4.

البرنامج أيضا عنصر التنمية المتكاملة على مستوى مستجمعات المياه في المنطقة الجزائرية، من خلال معالجة النفايات، والنظر في تغير المناخ وإدارة المناطق الساحلية، وهو أول برنامج ثنائي بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في مجال البيئة، أما بالنسبة لبرنامج الدعم من أجل التنمية المستدامة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، فالإتحاد الأوروبي يمول البرنامج بمبلغ 15 مليون أورو، وهذا شكل من أشكال تنويع الاقتصاد الجزائري، يهدف إلى تحسين الأداء الاقتصادي للقطاع، وتعزيز قدرات المنظمات المهنية للحصول على جودة توزيع وتسويق المنتجات.

وفيما يتعلق ببرنامج (P3A) فالهدف منه هو المساهمة في تحديث الإدارة والاقتصاد الجزائري، وقد بدأ هذا البرنامج في أواخر عام 2008 وجرى تمديده حتى عام 2011، ونظرا للنجاح من قبل هذه البرنامج التي تحققت خلال 05 السنوات الماضية تم تمويل أكثر من 10 مشاريع في مجموعة واسعة من القطاعات (المياه، التجارة، التمويل، الحرف والزراعة، العدالة والطيران المدني...)، فضلا عن تقديم المساعدات الفنية، أما برنامج التعاون الرابع"دعم الشراكة من أجل الإصلاح والنمو الشامل"، والتي ستركز على الدعم المتعلق ببناء ديمقراطي للمؤسسة والنمو والتنمية المستدامة والشاملة، هذا هو برنامج دعم الحكم الذي يهدف أولا إلى توطيد سيادة القانون من منظور العدالة والمساواة وتقليص الفوارق، وذلك للدعم والمساعدة في تعزيز خبرات مختلف المنظمات المشاركة في الحكم السياسي والاقتصادي للجزائر.[1]

يعد الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للجزائر بحصة تفوق 60 بالمائة، حيث انتقلت الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي من 8 مليار دولار قبل تطبيق اتفاق الشراكة (2002 –2004) إلى 24,21 مليار دولار في 2011، أي بزيادة تقدر ب200 بالمائة أما بالنسبة للصادرات نحو الاتحاد الأوروبي، فقد

[1] Portail Algérien des Energies Renouvelables, **le patenariat EU-Algérie enriche par 4 nouveaux programmes de coopération**, vendredi 20 décembre 2013, sur le sit web :http://portail.cder.dz/spip.php ?articl3702

انتقلت من 15 مليار دولار قبل توقيع اتفاق الشراكة إلى 36,3 مليار دولار في 2011 أي بزيادة تصل إلى 140 بالمائة، إلا أن الجزائر وجدت أن وتيرة التفكيك الجمركي أدت إلى زيادة حصة الاتحاد الأوروبي في السوق الجزائرية دون التوصل إلى سياسة حقيقية للشراكة التي تعد احد أهداف الاتفاق، بعد أن أصبحت وتيرة التفكيك عائقا حقيقا أمام تطبيق سياسات المؤسسات الجزائرية وبالتالي طلبت الجزائر تأجيل التفكيك الجمركي طبقا للمادتين 11 و16 من اتفاق الشراكة واللتان تنصان على إمكانية العودة إلى مراجعة رزنامة التعريف الجمركي وتعديل الامتيازات في حال تغير السياسات الفلاحية، وبعد ثمان جولات من المفاوضات حصلت الجزائر على تأجيل إقامة منطقة التجارة الحرة من 2017 إلى 2020، ويعد هذا الآمر سابقة أولى في المنطقة ومعطى جديد ومهم للمؤسسات الجزائرية لتحضير نفسها لستة سنوات إضافية من اجل مواجهة المنافسة التي تنتظرها في منطقة التبادل الحر، أما من الناحية الجبائية فان الجزائر خسرت 2,8 مليار دولار بين 2009-2005 بسبب إلغاء التعريفة الجمركية، وكانت ستخسر 8,5 مليار دولار بين 2017-2010 لو ابقي على نفس وتيرة التفكيك التعريفي المرسم في الاتفاق قبل تعديل رزنامته، أظهرت الجزائر من خلال قدرتها على تأجيل منطقة التبادل الحر وزنها التفاوضي ورغبتها الحقيقية في بناء شراكة عادلة ومتوازنة، وهو ما يفتح لها الآفاق واسعة لقيادة الشراكة مستقبلا مع الاتحاد الأوروبي وإرغامه على مشاركتها له في سياسات أهم تتعلق بالمنطقة خصوصا منذ اندلاع الأزمة الأكرانية، حيث يعول الأوربيون على الجزائر لتعويض أي خلل يتعلق بالإمدادات الطاقوية من روسيا، ومنه تتضح مكانة الجزائر من معادلات السيناريوهات المحتملة والتي يستعد لمواجهتها الاتحاد الأوروبي ,وبالتالي فأمام الجزائر فرص اكبر لتعميق حضورها المستقبلي في مشهد الشراكة.[1]

1 إبراهيم قلواز، **واقع وآفاق الشراكة الأورومتوسطية**، (16 أكتوبر 2014)، متوفر على الرابط التالي:
http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com

ترى الحكومة الجزائرية أن خيار الشراكة مع أوروبا يعتبر قرارا استراتيجيا، يعبّر عن رغبة بلادنا في أن تكون شريكا كامل العضوية على الساحة المتوسطية في الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ولذلك فقد عملت الجزائر على تحويل الاقتصاد الذي كان خاضعا للتخطيط إلى اقتصاد للسوق منفتح على الخارج، وقد مست التعديلات والإصلاحات ميادين القطاع المالي، وتحرير نشاطات التجارة الخارجية، والخدمات، والهياكل، والإطار التشريعي وخوصصة الأراضي الزراعية، والعمل على محاولة القضاء على العراقيل التي تجابه الاستثمار الصناعي في هذا المجال، لقد قامت الجزائر فيما بين سنوات 1995 و1998 بخوصصة واسعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي أوت2001 تم توقيع القانون المتعلق بالخوصصة، وبالرغم من أن الاتحاد الأوروبي ينظر إلي ذلك على أنه قفزة هامة في طريق الإصلاح الاقتصادي، إلا أنهم ينتظرون خوصصة المؤسسات العمومية المتوسطة والكبرى، حيث عملت الجزائر على خفض نسب الرسوم الجمركية بالنسبة لعدد من المواد الأولية أو المواد النصف المصنعة التي تدخل في إطار الصناعة التركيبية في بلادنا، كما تم رفع عدد المواد الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت(DROITADDITIONNEL PROVISOIRE).[1]

الآثار الناجمة عن الإصلاحات والتدابير الاقتصادية الجديدة

إن الإصلاحات المتعلقة بإعادة النظر في التعريفات الجمركية، وفي إعادة الهيكلة التي تأتي في سياق الشراكة ستظهر حتما مشاكل اجتماعية، كالبطالة التي بلغت 30 بالمائة سنة 2000 بعدما كانت في حدود17 بالمائة سنة 1986، فإذا عرفنا أن السكان القادرين على العمل يتزايدون سنويا بنسبة 4 بالمائة وأن الاستثمار لا ينمو إلا في حدود 3.3 بالمائة سنويا (1995–2000)، في حين أنه حتى تتراجع البطالة وتتحسن الظروف الاجتماعية يجب أن ينمو بنسبة تتراوح على الأقل بين 6 و7 بالمائة سنويا ولذلك فإنه لا أفق لمساهمة مؤسساتنا في هذا الجانب.

1 إبراهيم قلواز، نفس المرجع السابق، ص-

إن اتفاق الشراكة لن يدخل حيّز التنفيذ بمجرد التوقيع عليه رسميا إلا بعد المصادقة عليه من قبل برلمانات الدول الأعضاء والبرلمان الجزائري، وهذا ما يستغرق عادة مدّة زمنية لا تقل عن سنتين، حينئذ تبدأ عملية التفكيك الجمركي مع التزام ما يسمى" مهلة صمت" (PERIODE DE SILENCE) تدوم سنتين، وحيث أن الاتفاق لن يدخل حيز التنفيذ إلا بعد أربع سنوات فإنه خلال هذه الفترة الزمنية يمكن القيام بتطهير الوضع الاقتصادي وتأهيل النسيج الصناعي بما يدعم القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية لأن الاقتصاد الجزائري حاليا هش في كل فروعه، نتيجة لرفع القيود الجمركية، فإننا نتوقع تزايدا في الصعوبات التي تشهدها المؤسسات وبعض النشاطات الأخرى، بل يمكن أن يختفي بعضها نهائيا، وذلك إذا لم تتخذ التدابير الوقائية منذ الآن، سوف تلزم اتفاقيات الشراكة المصدرين الجزائريين بإتباع المعايير الأوروبية ومواصفتها القياسية مما يضعف مواقعهم التنافسية ويقيد حركة التجارة.

بمجرد تنفيذ الاتفاق بصورة عادية، سيمر بجدول زمني محدد يصل إلى 12 سنة و عندئذ تزول الحدود الجمركية و يقع التبادل الحر، و تدخل الجزائر مرحلة المنافسة التامة « concurrence totale » و يختفي دعم الدولة للمؤسسات الاقتصادية و تنفتح الجزائر على القطاع الخاص بشكل واسع وإذا تم تطبيق اتفاق الشراكة في مثل هذه الظروف وبقيت المؤسسات الجزائرية على حالها فإنه سيتم استيعاب الاقتصاد الجزائري من الجانب الأوروبي، وسنتحول إلى مجرد سوق للسلع والبضائع الأوروبي.[1]

المطلب الثاني: أثر اتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني

أثر اتفاق الشراكة الأورو--جزائرية على التجارة الخارجية الجزائرية:

الانعكاسات الايجابية لاتفاق الشراكة الأورو- جزائرية على تحرير التجارة الخارجية الجزائرية

1 حمدي باشا رابح، **الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد**، 23/22 أفريل 2003، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ص.4-5.

كانت العلاقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي غير متوازنة، ولذلك فمن الأهمية أن تأخذ بعين الاعتبار بعض العناصر في علاقتها التجارية، فمصدر القلق الرئيسي للجزائر هو تحقيق توازن عادل ومستدام للتجارة مع الاتحاد الأوروبي ويجب إعادة التأكيد على نوعية هذه التبادلات في اتفاقية الشراكة الجديدة في إطار التعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، وقد شكلت دول الاتحاد الأوروبي بشكل دائم كمجموعة اقتصادية مكانا خاصا في تجارة الجزائر الخارجية.

كما أن الجزائر هي واحدة من الشركاء الأكثر موثوقية للإتحاد الأوروبي، وتشارك في مشاريع طويلة الأمد والتي تساهم في إمدادات الطاقة للإتحاد الأوروبي، وفي هذا الصدد لم تتردد الجزائر للدخول في استثمارات كبيرة ودفع ثمنها رغم المخاطر المالية منها والسياسية.

إن تطوير قطاعات التصدير الجديدة هي واحدة من المشاكل الرئيسة التي يتعين حلها من أجل ضمان النمو المستدام الهادف، وبالتالي لضمان تنمية اقتصادية متوازنة في المدى المتوسط والطويل فمن الضروري تطوير قطاعات التصدير وهذا سيكون عنصرا أساسيا في السياسة التجارية الجزائرية في السنوات العشرين المقبلة، كبديل لقطاع النفط والغاز التقليديين، والشركاء الأوروبيين لن يشاركوا في هذا النمو فقط ولكن تشجيع ودعم ذلك أيضا، والأهمية الكبرى في المفاوضات الجارية لاتفاقية الشراكة هو وضع إطار جديد لتنظيم علاقاتها التجارية مع الشركاء الأوروبيين.[1]

إن إبرام الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يهدف أساسا إلى إنشاء منطقة التبادل الحر وخلق مجال للتعاون الاقتصادي سيرافقه ارتفاع ملموس في حجم المبادلات التجارية الاقتصادية مع الدول الأوروبية، ففي الوقت الذي تفتح فيه الجزائر أسواقها لاستقبال سلع وخدمات الدول الأوروبية، ستحظى بفرصة النفاذ بدورها إلى أسواق هذه الدول بأكثر سهولة وحرية.

[1] Les groupe des belles feuilles(GBF), **L' Algérie et la coopération Euro- méditerranéenne**, sur le sit web :htt://www.groupe des belles feuilles.eu/fr/content/.

إن التخفيض الجمركي الذي ستباشره الجزائر تطبيقا لبنود الاتفاقية، يمكن أن يساعد المؤسسات الجزائرية والشركات الأجنبية التي ستصبح على علاقة مباشرة بالأسواق الأوروبية في مجال استيراد السلع والخدمات، بتخفيض الأعباء على المؤسسات المنتجة منها وإمكانية تخفيض الأسعار للمواد النهائية إضافة إلى معاملة المنتجات في الأسواق الداخلية والخارجية وفق مبدأ المعاملة بالمثل، فالجزائر التي كانت تستفيد من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومن المعاملة التفضيلية وفق اتفاق التعاون المبرم سنة 1976 مع المجموعة الأوروبية، ستفتح أسواقها الآن لاستقبال منتجات أحسن جودة وأقل تكلفة وسعرا.

كما أن المسعى الذي تأمل الجزائر تحقيقه إثر انضمامها إلى الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي، هو اندماج القطاع الخاص المهيأ للمنافسة الدولية في شبكات التسويق العالمية سواء في مجال السلع أو الخدمات ومن ذلك استغلال بعض التسهيلات الخاصة بعملية التسويق، إلى جانب رد الاعتبار وإحياء كل قطاعات الإنتاج السلعية والخدماتية بإعادة تأهيل وتكييف قطاع الإنتاج، وإعادة التشخيص الناجح لآفاق الموارد البشرية الخدماتية والتي تعتبر قطاعات هامة بالنسبة للمستثمر الأجنبي.[1]

إضافة إلى ذلك فإن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية، سيؤدي إلى رفع مستويات الاستهلاك الكلي الذي قد ينتج عنه أثر إيجابي يتمثل في توسيع الوعاء الخاص بالضرائب على الاستهلاك (الرسم على القيمة المضافة مثلا)، والذي من شأنه أن يدعم موارد ميزانية الدولة وتقليل الاعتماد على الجباية البترولية كمورد أساسي من موارد الميزانية، وبمثابة تعويض للرسوم الجمركية المفقودة أو الضائعة.

أما بخصوص الإلغاء الفوري للحقوق الجمركية على المنتجات الوسيطة وقطع الغيار المستوردة، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض أسعارها وهو ما يؤدي إلى خلق نوع من المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين، مما سيؤدي إلى تحسين النتائج الاقتصادية للمؤسسات المحلية ويجعلها في وضع أفضل تجاه

1 بارة عصام، بن جميل عزيزة، **الملتقى الوطني حول: حرية المنافسة، مداخلة بعنوان: انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على تحرير التجارة الخارجية**، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، باجي مختار-عنابة-،2013، ص-

الالتزامات الضريبية مما يمكن الاقتصاد أيضا من الاستفادة من زيادة مستويات الإنتاج، الاستهلاك، وكذا زيادة الموارد الجبائية .

وفضلا عن ذلك، فإن انخفاض الرسوم الجمركية سيساعد الجزائر على استيراد التجهيزات الصناعية والمنتجات النصف مصنعة، لاسيما تلك التي تندرج ضمن الصناعات التركيبية في الجزائر، مما يؤدي إلى إعادة تأهيل الشركات الصناعية لتؤدي دورها في التنمية الاقتصادية، إلا أن ذلك يتطلب تحديد القطاعات والصناعات التي يمكن الاعتماد عليها بما يتوافق وإمكاناتها .

الانعكاسات السلبية لاتفاق الشراكة الأورو– جزائرية على تحرير التجارة الخارجية الجزائرية

إن الشراكة بين طرفين غير متكافئين في الإمكانات المادية والقدرات البشرية والتقنية والثقل السياسي ستؤدي حتما إلى نتائج لصالح الطرف الأقوى ومكلفة للطرف الضعيف، أي أن الآثار الاقتصادية لهذه الاتفاقية ستكون غير ملائمة في بعض الجوانب، إذ أنها ستؤدي إلى خلق متاعب أخرى تضاف إلى تلك التي تتعرض لها المؤسسات العامة والخاصة الوطنية، مما يمكن أن يعرضها إلى الإفلاس لافتقادها للحماية من ناحية، وعدم قدرتها على منافسة منتجات دول الإتحاد الأوروبي من ناحية ثانية.[1]

ففي الواقع فإن إلغاء الرسوم الجمركية، سيولد ضغوطا متزايدة على توازن المالية العامة في الجزائر بسبب تقلص الإيرادات الجبائية من الرسوم الجمركية، كما أن التفكيك الجمركي من جانب واحد إزاء السلع الصناعية القادمة من الإتحاد الأوروبي سيكون له أثر كبير على الميزان التجاري للجزائر، التي حققت خلال السنوات الأخيرة فوائض في ميزانها التجاري، وهذا بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية القادمة من أوروبا بوتيرة أكبر من الصادرات في المدى القصير، وهو أثر منطقي ناتج عن الشروط الهيكلية والتنظيمية الجديدة، حيث ستنشأ هذه الزيادة عن طريق ما يسمى بتحويل التجارة على حساب باقي الدول الصناعية التي سوف تستفيد من هذا التفكيك الجمركي، لكن سرعان ما تتغير الوضعية على

[1] بارة عصام، بن جميل عزيزة، نفس المرجع السابق، ص-

المدى المتوسط والبعيد باتجاه زيادة الصادرات بسبب إعادة التخصيص في عوامل الإنتاج، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان الجهاز الاقتصادي للبلد مرنا والسياسة الاقتصادية تتسم بالاستقرار، إضافة إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال وجلب الاستثمار الأجنبي، من خلال هذا التحليل يمكننا القول أن السوق الجزائرية لا تتمتع بخاصية التنوع وتبقى عرضة للصدمات الخارجية وهذا بسبب الحماية المفروضة والعوائق المتمثلة في الحواجز التعريفية وغير التعريفية، وسياسات الإحلال محل الواردات التي انتهجتها الجزائر خلال العشرينات السابقة، والتي أدت إلى الاتجاه نحو الأنشطة غير التنافسية، فضلا عن الاحتكار الممارس من طرف الدولة عن طريق المؤسسات العامة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتهميش دور القطاع الخاص في المساهمة في النشاط الاقتصادي.

وما يجب الإشارة إليه أن الجدل القائم اليوم، حول أفضلية تحرير التجارة على الحماية الجمركية، أو أفضلية التحرير متعدد الأطراف (التحرير في إطار منطقة تجارة حرة)، فحسب الدراسات التي أنجزت[1] من أجل تقدير المكاسب المنتظرة من منطقة التبادل الحر الأورو–متوسطية على بعض الدول المتوسطية (جنوب وشرق المتوسط)، فإن السيناريو المتوقع لأثار اتفاق التبادل الحر بالنسبة للإتحاد الأوروبي ستكون ضعيفة، كون أن التخفيضات التدريجية للحقوق الجمركية ستؤدي إلى ارتفاع طفيف في الصادرات الأوروبية نحو الجزائر، بسبب المكاسب المتعلقة بمؤشر الكفاءة (السعر التي ستحصل عليها مقارنة مع الدول الأخرى التي لا تستفيد من هذه التخفيضات الجمركية، المنتجات الصينية مثلا)، وبالتالي سيكون الأثر الكمي للصادرات ضعيفا، وبالمقابل وعلى المدى القريب فلن تكون هناك آثار أيضا على الصادرات من الجزائر باعتبار أن ليس هناك تفكيك أو إلغاء جمركي ينبغي أن يقوم به الإتحاد الأوروبي على السلع الجزائرية، طالما أن الأسواق الأوروبية للسلع الصناعية الجزائرية مفتوحة منذ أمد بعيد، في حين أن العراقيل على السلع الزراعية تم الاحتفاظ بها، وبالتالي فإن الجزائر لن تكون في وضع متميز

[1] بارة عصام، بن جميل عزيزة، نفس المرجع السابق، ص-

وأفضلي لدخول منتجاتها الصناعية إلى الأسواق الأوروبية، بالإضافة إلى أن التجارة الأوروبية الجزائرية مازالت منذ السبعينات إلى يومنا هذا تعتمد نظاما تفضيليا ونظام مزايا تعريفية وغير تعريفية، ساعدت على خلق اقتصاد محمي ومدعم وريعي إلى حد كبير، وبالتالي فإن عملية تحرير التجارة بين الطرفين تحتاج إلى وقت طويل وتتطلب إجراءات تصحيحية هيكلية عميقة، وما يجب التنويه إليه أن هذا الاتفاق سيؤدي بالجزائر إلى منح ميزة تفضيلية للصناعات الأوروبية وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية عليها ثم إلغائها نهائيا بعد إنشاء منطقة التبادل الحر، في حين تبقى الرسوم على صناعات الدول الأخرى غير الأعضاء في الشراكة، وهذا يمثل تهديدا وتقييدا على حرية الاستيراد في الجزائر لصالح الإنتاج الأوروبية، وعلى هذا الأساس فإن منطقة التبادل الحر هذه، ينتابها نوع من اللاتناظر واللاتكافؤ بين طرفي العلاقة، باعتبار أنها تؤدي إلى تكاليف مؤكدة ومباشرة ومكاسب غير مؤكدة وغير مباشرة، أي أن الآثار المتوقعة تدخل في إطار ما يسمى "**بالدفع الفوري والأرباح المؤجلة**"، بمعنى أن الآثار السلبية المؤكدة تظهر على المدى القريب، أما الآثار الإيجابية المحتملة فستكون على المدى المتوسط والطويل .[1]

أثر الاتفاقية على المالية العمومية

إن التفكيك الجمركي وتحرير المبادلات سيكون له تأثير على توازن المالية العمومية، وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموع إيرادات الدولة.

وحسب بعض التقديرات التي أعدتها وزارة المالية سنة 2005 حول الآثار المرتقبة لاتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية ومنطقة التبادل الحر، أن نقص القيمة النهائية لموارد الدولة من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات في غضون سنة 2018، ستكون في حدود نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004، وتتمثل خسائر الميزانية في السيناريوهات التالية:

[1] بارة عصام، بن جميل عزيزة، نفس المرجع السابق، ص-

1- السيناريو الأول: خسائر الميزانية سنة 2006 (تاريخ التفكيك الكلي للقائمة الأولى من السلع): حيث يتوقع أن تتعرض الجزائر لخسارة أو فقدان ما قيمته 26.3 مليار دج من الإيرادات الناتجة عن الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي بنسبة 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

2- السيناريو الثاني: خسائر الميزانية سنة 2008 (تاريخ بداية التفكيك الجمركي لقائمة السلع الثانية والثالثة): يتوقع أن تفقد الجزائر ما قيمته 40.5 مليار دج من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات، أي بنسبة 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

3- السيناريو الثالث: فتتمثل خسائر الميزانية لسنة 2013 (تاريخ التفكيك النهائي والكلي على القائمة الثانية من السلع): يحتمل أن تفقد الجزائر ما مقداره 118 مليار دج من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي بنسبة 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

4- السيناريو الرابع: يتمثل في خسائر الميزانية لسنة 2018 (تاريخ التفكيك النهائي للقائمة الثالثة من السلع): حيث يحتمل أن تفقد الجزائر ما قيمته 188.8 مليار دج من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي بنسبة 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004،إن حجم الخسائر في الإيرادات العامة يعطي دلالة قوية حول الاختلالات التي سيخلفها هذه الاتفاق نتيجة التفكيك الجمركي، خاصة إن لم تتمكن الجزائر من تعويض هذه الخسائر في الموارد، عن طريق تدعيم التحول القطاعي الناتج عن مواجهة المنافسة الأوروبية المتزايدة.[1]

الأثر على سوق العمل

إن غزو السلع الأوروبية ذات الجودة العالية والسعر المنخفض نتيجة رفع الحماية، سيترتب عنه انخفاض في الطلب الكلي على المنتوج المحلي الأقل جودة والسعر المرتفع، مما قد يتسبب في غلق

[1] سمينة عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص 155.

مؤسسات اقتصادية عمومية وخاصة، لأنها لا تستطيع مواجهة المنتوج الأوروبي لفترة طويلة وتكون النتائج تسريح العمال.

الآثار المتوقعة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية

يقتضي اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية على المنتجات الصناعية لدول الاتحاد الأوروبي، وهذا يعني إلحاق آثار على الإنتاج الوطني نظرا لزيادة المنافسة داخل السوق الوطنية، ولأن قواعد التبادل الحر تضع كل من المستورد والمنتج المحلي على قدم مساواة في ظل المشاكل والضعف الذي تعاني منه أغلبية المؤسسات الوطنية، خاصة منها تلك الصغيرة والمتوسطة التي تتمتع بحماية عالية، وهي غير قادرة على مواجهة المؤسسات والشركات الأوروبية التي تصنف أغلبيتها ضمن الشركات متعددة الجنسيات، وتتوفر على تكنولوجيا عالية وبإمكانيات هائلة إضافة إلى انخفاض تكلفة إنتاجها، ويمكن تصنيف الآثار المتوقعة لاتفاق الشراكة فيمايلي:

1– الأنشطة التي تتمتع بحماية مرتفعة وقدرات تنافسية ضعيفة، ستتأثر بدرجة كبيرة بعملية التحرير.

2– الأنشطة التي تتمتع بحماية مرتفعة وقدرات تنافسية حقيقية، سوف لن تجد إشكالا كبيرا جراء التفكيك الجمركي.

3– الأنشطة التي تتصف بحماية ضعيفة وقدرات تنافسية ضعيفة، سيكون مصيرها الزوال نتيجة التحرر.

أعدت وزارة التجارة الجزائرية دراسة أوضحت أن القطاعات الأكثر تهديدا من اتفاق الشراكة هي:

– قطاعات الصناعات الحديدية، التعديني ، الميكانيكية، الإلكتروتقنية والإلكترونية.

– قطاعات مواد البناء، النسيج وصناعة الجلود

أوضحت هذه الدراسة أن 80 من منتجات القطاعات الأولى ومواد البناء مهددة بشكل كبير وما يقارب 94% من مناصب الشغل مهددة بالزوال، وستفقد الصناعة الجزائرية أكثر من 65 مليار دج.[1]

ومن الآثار الايجابية الناتجة عن الشراكة:

– انخفاض أسعار المخلات المستوردة من الاتحاد الأوروبي للإنتاج الموجه نحو السوق المحلية أو إلى التصدير.

– تحسين الكفاءة الإنتاجية نتيجة رفع الحماية من الاقتصاد الوطني، أي تحسن الكفاءة الإنتاجية بسبب المنافسة الخارجية.

– إعادة تخصيص عوامل الإنتاج وتوجيهها إلى القطاعات التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية والأكثر مردودية، وبذلك ستساهم في رفع إنتاجية وتنافسية المؤسسات الجزائرية محليا ودوليا.

– كل هذه الآثار ستدفع الدولة إلى ضرورة وضع إستراتيجية محكمة للقيام أولا بعملية تأهيل المؤسسة الجزائرية وخاصة الصغيرة والمتوسطة، ثم المفاضلة بين الأنشطة التي يجب الاهتمام بها والأنشطة التي يجب التخلي عنها.[2]

أثر الشراكة على القطاع الصناعي

يعاني القطاع الصناعي من عدة مشاكل تجعلنا نتساءل حول مستقبل الصناعة التحويلية في الجزائر حيث أن الانعكاسات السلبية ستكون على المديين القصير والمتوسط، في حين أن الايجابيات التي تطمح الجزائر تحقيقها على المدى الطويل غير مضمونة النتائج.

---

[1] بوهزة محمد، بن سديرة عمر، **الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية**، المنعقد خلال الفترة 13-14 نوفمبر 2006 الموافق ل:22-23 شوال 1427، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص ص8-9.

[2] بوهزة محمد، بن سديرة عمر، نفس المرجع السابق، ص 9.

إن دخول الاتفاقية حيز التنفيذ سيؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية التي تمتلك مقومات النجاح، من جانب أن الاتفاق سيعطي للجزائر دعم وتعاون اقتصادي في شتى المجالات، بما فيها التعاون الصناعي من قبل الاتحاد الأوروبي كذلك تدفق رؤوس الأموال الأوروبية إلى الجزائر وتطوير نشاطها والاستفادة من المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام الاختراع والمعرفة التكنولوجية وذلك من خلال إقامة المؤسسات الجزائري شراكات مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

هذا لا يعني أن الدخول في شراكات مع هذه المؤسسات لن تكون له سلبيات إذ تتمثل في:

– تزايد العجز في الميزان التجاري والخاص بالمنتجات المصنعة، حيث سجلت الجزائر عجزا في ميزانها التجاري بالرغم من خضوعها للتدابير الحمائية، ونتيجة لتفكيك الجمركي وفتح الأسواق المحلية أمام السلع الأوروبية سيزداد العجز بسبب ازدياد الواردات التي تتميز بقدرة تنافسية عالية مقارنة بالسلع الجزائري التي تعرف صعوبة تسويقها في الأسواق المحلية.

– التخلي عن العديد من الأنشطة لأنها تعجز عن الوقوف في وجه المنافسة الأجنبية بعد فقدانها الحماية، أي إغلاق وحدات إنتاجية، وإعادة هيكلة وحدات أخرى لها القدرة على المنافسة، كل هذا سيزيد من نسبة البطالة والتي هي في تصاعد أصلا.

أثر الشراكة على قطاع الزراعة:

إن القطاع الزراعي في الجزائر يمتاز بإمكانيات تصديرية محدودة ومنحصرة في عدد قليل من المنتجات أهمها التمور، بسبب ارتباطه بصورة كبيرة بالظروف المناخية، وهو غير قادر على تلبية الاحتياجات من المنتجات الوطنية.

يعاني القطاع الزراعي الجزائري من عجز يتجاوز المليار دولار أمريكي، ينتظر أن يزداد هذا العجز بسبب ارتفاع إجمالي الواردات الجزائرية الزراعية الآتية من الاتحاد الأوروبي، في حين أن زيادة الصادرات الزراعية الجزائرية إلى الأسواق الأوروبية غير مؤكدة، وذلك لأن هذا القطاع يعاني الكثير من

العقبات التي تحول من دون تحقيق النتائج المطلوبة، سواء من حيث تلبية حاجيات الأسواق المحلية، أو حتى من تطوير القدرة التنافسية لصادراتها من هذه المنتجات نحو الأسواق الخارجية.[1]

وتتمثل هذه العقبات في:

– ضعف المردود الزراعي، حيث أن مردود الهكتار الواحد من القمح مثلا يقدر في الجزائر ب8 قناطير في حين نجده في كل من المغرب وتونس يقدر ب12 قنطار في الهكتار الواحد.

– النقائص في الإمكانيات المتعلقة بحماية الموارد وتثمينها كأنظمة التخزين والتبريد، النقل والتوزيع...

– النقائص في مجال المكننة واستعمال المخصبات ، ففي بعض المناطق الريفية الخصبة مازالت تستعمل الآلات التقليدية ومبيدات ضعيفة المفعول، مقارنة بالدول الأوروبية التي تتوفر على وسائل وآلات جد متطورة.

– نقص الدعم المالي والتقني المقدم للقطاع، مقارنة باحتياطات القطاع الذي يحتاج لدعم واهتمام أكبر.[2]

أثر الاتفاق على الادخار والاستثمار وميزان المدفوعات :

تؤدي هذه الاتفاقية في البداية إلى انخفاض المدخرات وزيادة الاستثمار، ومن ثمة إلى زيادة العجز في الميزان التجاري والحساب الخارجي، لأن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية قد يحفز الاستهلاك الخاص، من خلال توفير طائفة أوسع من السلع الاستهلاكية، في حين أن الاستثمار يمكن أن يزيد نتيجة لمزيد من التدفقات في رؤوس الأموال الخاصة إلى الداخل وللجهود التي تبدل لتوسيع أو تحسين قدرات الإنتاج، وعلى ذلك سيكون من الضروري طرح استثمارات كبيرة في البنية الأساسية على المدى المتوسط لتحسين بنية الأعمال التجارية والمساعدة في تدفقات أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

[1] براق محمد، ميموني سمير، **الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة: دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية**، المنعقد خلال الفترة 13-14 نوفمبر 2006 الموافق ل22-23 شوال 1427، جامعة فرحات عباس-سطيف، ص ص 24-27.

[2] براق محمد، ميموني سمير، نفس المرجع السابق، ص 27.

أثر الأورو على النظام البنكي والمصرفي

إن قطاع النظام البنكي لا يزال يمارس احتكارا على نشاطات الوساطة والخدمات المصرفية المرتبطة بالتجارة الخارجية كما أنه مازال عاجزا على التكيف مع شروط ومتطلبات اقتصاد السوق.

إن التأثير الإيجابي الوحيد والمباشر هو تبسيط الصفقات والعقود والعمليات الخاصة بالعملة الصعبة والمرتبطة بعمليات التجارة العادية خارج المحروقات مع الدول المنخرطة في نظام الأورو، بدلا من اللجوء إلى الدفع ب13 عملة مختلفة، فإن البنوك الرئيسية الجزائرية ستقوم بإعداد الفواتير بعملة واحدة فقط، إن مثل هذا التبسيط يمكن أن يسهل عملية إنجاز العقود والصفقات وسينتج عنه تخفيض التكاليف.

أثر الأورو على الاحتياطات

إن الجزائر شريك غير مؤثر بصفة مباشرة على نظام الدفع الدولي، وبالتالي لا يمكنها اتخاذ قرارات أحادية أو انفرادية يمكن أن تكلفها غاليا.

إن الأورو على الأقل في المدى القصير لن يكون له تأثير في سعر صرف العملة الجزائرية، أي تعامل تقوم به الجزائر مع الاتحاد الأوروبي يمكنها أخذ جزء من احتياطاتها المسعرة بالدولار، وتحويلها فقط إلى الأورو دون اعتماده كوحدة دفع.

وقد تجد الجزائر أن مصلحتها في تسعير صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي بالأورو لتسوية قيمة وارداتها من هذه الدول ومن هنا سيكون بنك الجزائر مطالبا بتوزيع احتياطاته بين الدولار والأورو والين، وذلك حسب توزيع التجارة الخارجية للجزائر بين منطقة الدولار ومنطقة الأورو ومنطقة الين، وسيؤدي تأثير الدولار مقابل الأورو إلى تأثير على قيمة هذه الاحتياطات، وهذا يكون دافعا للسلطات النقدية في الجزائر إلى ربط الدينار بسلة من العملات حسب نسب توزيع التجارة وتوزيع الاحتياطات لدى بنك الجزائر.

مشاكل الشراكة والأورو على المديونية

إن الدول الأوروبية تعتبر من أهم الدول الدائنة والمتعاملة مع الجزائر وذلك لاعتبارات تاريخية وجغرافية واقتصادية ويمكن القول أن عملية انطلاق الأورو سيكون حتما لها تأثير على المديونية الخارجية للجزائر إلا أننا نشير إلى وجود مفارقة بين الإيرادات الناتجة عن التصدير والتي أغلبها دولارات، والمديونية بالعملات الأوروبية والتي سوف تحول كمية منها إلى الأورو ، مما سيؤدي بالتأكيد إلى عدم اليقين حول قيمة الديون الحقيقية، وإمكانية ارتفاع المديونية وذلك ناتج عن تقلبات سعر الصرف للدولار مقابل العملات الأوروبية والأورو مستقبلا.[1]

أهم الآثار الاقتصادية المتوقعة لاتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية على العمالة:

من بين الآثار المترتبة على سوق العمل نجد أن تحرير المبادلات سيؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى نشوء بطالة ناجمة عن تحويل العمل أو التسريح، كما أن تفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية سيؤدي إلى رفع المنافسة وهذا بدوره يؤدي إلى إغلاق المؤسسات الأقل منافسة، فالدراسات تبرز أن تونس ستفقد من جراء دخولها لمنطقة التبادل الحر أزيد من 1200.000 وظيفة، بينما بالنسبة للجزائر فقدرها رئيس منتدى رؤساء المؤسسات السيد "عمار رمضان"بـ 96000 وظيفة مهددة للقطاع الخاص، وتقدرها وزارة التجارة بأكثر من 49000 وظيفة في القطاع الخاص وتعتبر الوظائف العمومية هي الأكثر تهديدا من عملية التجارة (24.8% بالنسبة للجزائر).

بالنسبة إلى الأجور فالانفتاح الاقتصادي سيؤدي إلى انخفاض الأجور في القطاعات ذات الوفرة في اليد العاملة، عموما النتيجة التي ينبغي التأكد منها بالنسبة للعمل هو أن التبادل الحر سيزيد من تدهور الوضع في المدى القصير مسببا بذلك بطالة، وبالتالي لابد من مواجهة هذه الآثار اعتمادا على إجراءات

---

1 رقية سليمة، **الملتقي الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، ورشة عمل: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الشراكة الأوروجزائرية هل هي نعمة أم نقمة**، خلال الفترة 13-14 نوفمبر 2014 الموافق ل 22- 23 شوال 1427، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، ص.10-14.

حمائية للصناعات الفنية والمساعدات الأوروبية في المجال الاجتماعي، والعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية من أجل خلق فرص شغل جديدة.

متطلبات وأساليب القضاء على البطالة والنهوض بتشغيل الشباب الجزائري في ظل اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية:

1. متطلبات النهوض بتشغيل الشباب في ظل الاتفاقية:

ما يمكن أن يتوقعه سوق العمل من القوة العاملة في عصر المعرفة هو بالطبع شيء يختلف بحسب كل شركة أو مجال عمل، ولكن يمكن استنتاج أن سوق العمل يتوقع الخصائص الأساسية التالية في الموظفين :

- القدرة على التقاط المعلومات وتحويلها إلى معرفة قابلة للاستخدام.
- القدرة على التكيف والتعلم بسرعة، وامتلاك المهارات اللازمة لذلك.
- إتقان التعامل مع تقنية المعلومات والتقنية المعتمدة على الحاسب وتطبيقاتها في مجال العمل.
- القدرة على التعاون والعمل ضمن فريق، وإتقان مهارات الاتصال اللفظية والكتابية والافتراضية.
- امتلاك مهارات إضافية مميزة تختلف عن المهارات التقليدية في الأعمال الروتينية.
- إتقان العمل خارج حدود المكان والزمان والقدرة على إدارة العمل سواء كان ذلك في بيئات عمل تقليدية أو بيئات افتراضية.
- القدرة على تحديد الحاجات والرغبات الفريدة الخاصة بالمستهلكين الأفراد أو المؤسسات والهيئات، فلم تعد المنتجات ذات المواصفات المعيارية الموحدة تناسب الجميع.[1]

2- أساليب النهوض بتشغيل الشباب الجزائري للقضاء على البطالة في ظل الاتفاقية:

[1] رحيم حسين، حاجي فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص.10-11.

– تجديد وتطوير المؤسسات التربوية والتعليمية والبحثية القائمة على كافة المستويات وبناء مؤسسات حديثة ومتطورة.

– العمل على تطوير نظم التعليم والتدريب المهني لتستجيب بكفاءة لمستجدات العولمة والمعلوماتية وتقنيات التواصل الإلكتروني في إطار توجهات التدريب والتعليم المستمر.

– إيجاد سياسات داعمة للمبادرين بمشروعات صغرى تمكنهم من شق طريقهم في تأسيس المشروعات والتوظيف الذاتي مع ضرورة الحصول على التكنولوجيا الحديثة.

– مراجعة التشريعات النافذة لتستجيب بكفاءة عالية لآليات التشغيل الذاتي وتوسيع قاعدة التشغيل وإقحام مؤسسات المجتمع المدني.

– إيجاد حوافز اقتصادية ليس فقط للحفاظ على الأجيال الجديدة التي تتخرج من الجامعات، بل أيضا لإعادة استقطاب الأدمغة المهاجرة بهجرة معاكسة للاشتراك في عملية التنمية الاقتصادية والبشرية ومسيرة النهضة الشاملة.

– تحديد حاجة السوق في كل من الكيانات إلى الاختصاصات الحديثة وتوفير هذه الاختصاصات..

– وضع خطة إستراتيجية وتنفيذها لولوج عصر المعرفة من بابه الواسع.

وبقدر ما يستطيع المجتمع تطوير مؤسساته التعليمية وبناء استراتيجيات تعليمية سليمة، بقدر ما يصبح الطريق سهلاً أمام بناء مجتمع المعرفة ويمكن إيجاز أهم توجهات التعليم فيما يلي:

– تحديث عمليات التعليم والإعلام والتوجيه التربوي ونقلها من إطاراتها الراهنة، إلى حيث تصبح هذه العملية في الموقع الأول في مشروع التغيير الفكري والاجتماعي.

– التركيز على تهيئة الطلبة للتعامل مع النظم الحديثة وخاصة في مجال التجارة الإلكترونية واقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي مجال خدمات المعلومات، والاهتمام بتزويد الطلبة بالقدرة على المحاكمة.[1]

رغم الجهود الكبيرة التي أولتها الحكومة الجزائرية للحد من مشكل البطالة إلا أنها لا تزال ظاهرة متفاقمة في المجتمع الجزائري، لذلك يتطلب من الحكومة بذل المزيد من الجهود للحد من هذا المشكل الذي يعد حاجزا أمام النمو الاقتصادي والاجتماعي.[2]

المبحث الثاني: اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوربي 1999– 2014

المطلب الأول : التعاون الاقتصادي و المالي من أجل تنمية المنطقة

تهدف اتفاقية الشراكة في هذا المجال إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وتقليل الفوارق بين معدلات النمو في دول أوروبا ودول جنوب المتوسط، إضافة إلى تحقيق التكامل وتشجيع التعاون بين المنطقتين، ويمكن إيجاز المحاور الأساسية لهذا التعاون في ما يلي: إقامة منطقة للتجارة الحرة :تماشيا مع بنود اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، تم التركيز على إنشاء منطقة للتجارة الحرة بصورة تدريجية حتى سنة 2010 مع الأخذ بعين الاعتبار القوانين الدولية في المجال التجاري والمتعلقة بقوانين المنظمة العالمية للتجارة ولتسهيل إقامة منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية تقرر مايلي:

– الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية، وتحرير تدريجي لتجارة المنتجات الزراعية وتجارة الخدمات.

– اتخاذ إجراءات مناسبة في ما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة به، وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية وسيادة المنافسة.

[1] رحيم حسين، حاجي فطيمة، نفس المرجع السابق، ص ص 11-12.

[2] طاطوري الجودي، بهلول لطيفة، **أزمة البطالة وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، ص 13.

– إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاديات السوق وتكامل الاقتصاد الوطني أخذا بعين الاعتبار احتياجات ومستويات التنمية.

– إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا في الدول الأكثر تقدما إلى بلدان المتوسط.

– حديث وتعديل البنى الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق، إلى جانب العمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على هذا التعديل.

–تحديد مجالات التعاون الاقتصادي :لقد ركزت الاتفاقية وبقرار من دول مجلس الإتحاد الأوروبي على تحديد مجالات التعاون الممكن قيامها بين دول الإتحاد الأوروبي والجزائر والتي أهمها:

– بناء تنمية اقتصادية معتمدة على الإمكانيات المحلية التي يتم تحويلها إلى استثمارات في مجالات مختلفة، كما يمكن فتح المجال للاستثمارات الأجنبية المباشرة، شريطة خلق مناخ مناسب لذلك، بإزالة جميع العقبات التشريعية والاقتصادية وتسهيل نقل التكنولوجيا ورفع مستوى الإنتاج والتصدير.

– بناء منطقة تجارة حرة أكد المشاركون على أهمية التعاون لتطوير التجارة بين المشاركين.

– ركز المشاركون على خلق جو تفاوضي يتماشى والتطورات الاقتصادية العالمية المبنية على اقتصاد السوق وبمساعدة تحديث الصناعة المتوسطة والصغيرة عن طريق النقل التكنولوجي من دول الشمال إلى دول الجنوب، ومراعاة الجانب البيئي ضمن مراحل التنمية المختلفة.

– التعاون في المجال الزراعي وفق مناهج حديثة بالاعتماد على أحدث التقنيات وتنويع الإنتاج بما يقلل من العجز الغذائي.

– إعطاء أهمية للموارد المائية وتحسين إدارتها والسعي في توطيد التعاون بينالدول المشاركة في هذا المجال.

– التعاون على تحسين البنية التحتية من شبكات الطرق والمواصلات والاتصالات والإسراع من نشر أحدث التكنولوجيات في هذا المجال.

– تدعيم البحث العلمي والعمل على التعاون في مجال تدريب العاملين في مختلف المجالات العلمية والفنية.

– إعطاء أهمية لقطاع الطاقة والاعتراف له بالدور المحوري في الشراكة الأوروبية.

– تطوير وتنسيق الأساليب الإحصائية والعمل على تبادل البيانات والإحصاءات.[1]

إن إقامة منطقة تجارة حرة أور ومتوسطية تفرض على الاقتصاد الوطني عرض تنافسي في الأسواق الخارجية والصمود في وجه المنافسة المتزايدة على مستوى السوق المحلي، بمبادئ العولمة وعملية التدمير الجمركي، تجعل من التأهيل المالي والتنافسي للاقتصاد الوطني الركيزة الأساسية لمواجهة آثار اتفاقية التبادل الحر، وعليه تتوقف عملية تطوير النظام الإنتاجي وديناميكية التنمية الاقتصادية وا لاجتماعية وتقليص الفوارق بين ضفتي المتوسط، إن هذه الأهداف والطموحات تبقى خاضعة لمسألة التمويل، وهنا يظهر دور الإتحاد الأوروبي من خلال تقديمه للإعانات المالية والتي حملت اسم برنامج ميد ا 1 للفترة 1995–1999والذي خصص للجزائر 164 مليون إيكو وكذا برنامج" **ميدا** 2 " الذي خصص للجزائر دعما ماليا للفترة2000 – 2004 قدر ب 232.8 مليون إيكو ورغم ذلك تبقى مسألة تنوع مصادر التمويل من التحديات التي ستواجه المؤسسات الجزائرية في السنوات القادمة، هذا التنوع سيمر حتما عبر تطوير سوق القيم المالية خاصة والمنظومة المصرفية عامة، عندها يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري يمتلك الهياكل الداعمة الأساسية لبناء منظومة إنتاجية وتحقيق نسيج صناعي بميزات نسبية تمكنه من الصمود في وجه المنافسة المتنامية والمتصاعدة.

---

1 علاوي محمد محسن،**"اتفاقيات الشراكة الأوروعربية: شراكة اقتصادية حقيقية أم شراكة واردات مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية"**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع:16، الجزائر، ص 142.

فالجزائر و من خلال برنامج ميدا واحدها قد استفادت من 164 مليون إيكو أي % 66 من البرنامج التوجيهي الذي طالبت به الحكومة الجزائرية والمقدر ب250 مليون إيكو. وهو رقم ضعيف مقارنة مع الدول المغاربة الأخرى، تونس 428 مليون إيكو والمغرب استفادت من 660 مليون إيكو.[1]

1 علي لزعر،بوعزيز ناصر،"تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية"، أبحاث اقتصادية و إدارية ع: 5(جوان 2009)، ص ص 42- 43.

جدول:1 يبين مجالات تدخل ميدا 1في الجزائر :

مجالات التدخل	(المبلغ المخصص) مليون أورو
تسهيل التعديل الهيكلي	30مليون أورو
ترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة	57مليون إيكو
دعم إعادة الهيكلة الصناعية والخوصصة	38مليون أورو
تحديث القطاع المالي	23مليون أورو

المصدر: علي لزعر، بوعزيز ناصر،"تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية"، أبحاث اقتصادية و إدارية،ع:5 (جوان 2009)،ص43.

الجدول 2: يوضح المساعدات المالية في إطار برنامج ميدا 2 للجزائر

برنامج ميدا (2000- 2004)								
الجزائر	سنة 2000	سنة 2001	سنة 2002	سنة 2003	سنة 2004	المجموع	الدفع	نسبة الدفع
	30.2	60	50	41.6	51	**232.8**	**74.7**	**%32.1**

المصدر: علي لزعر، بوعزيز ناصر،"تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية"، أبحاث اقتصادية و إدارية ،ع:5 (جوان 2009)،ص45.

نلاحظ من خلال قراءتنا للجدول الخاص ببرنامج "Meda II"أن الجزائر خصص لها مبلغ 232.8 مليون أورو كالتزام، ولكن المبالغ المدفوعة قدرت ب74.7 : مليون أورو أي بنسبة % 32.1 من الأموال المتعهد بها، ويرى العديد من المختصين أن هذه المبالغ غير كافية للقيام بعملية التأهيل كما يرى الأوروبيون أن تخصيص مبالغ لإعادة الهيكلة الصناعية في اقتصاديات الدول المغاربية يشكل إضرار بالمنافسة[1].

فالعامل الاقتصادي هو العنصر المهيمن على العلاقات الأوروبية الجزائرية و هو راجع إلى اكتشاف النفط و الغاز الطبيعي في المنطقة، ف % 64 من احتياطي الغاز الطبيعي يتركز في الجزائر فضلا عن توافر كميات أقل من احتياطي الغاز و النفط في تونس .فدول البحر المتوسط المنتجة للنفط توفر حوالي ربع احتياجات الاتحاد الأوروبي و حوالي % 10 من احتياجاته من الغاز الطبيعي التي تستورد أساسا من الجزائر .كما قد تعد الخطوط الملاحية في البحر المتوسط بالغة الأهمية في سياق إمداد الاتحاد الأوروبي بالطاقة باعتبارها معبر لمصادر الطاقة الواقعة في شرق منطقة البحر المتوسط و جنوبها.

رغم هذه الاستفادة إلا أن الجزائر قد استفادت بمبالغ ضعيفة في إطار برنامج ميداI بالمقارنة مع جيرانها تونس والمغرب الذي يرجع سببه الأصلي في حداثة توقيع اتفاقية الشراكة أفريل(2002 ، إلا أن هذه المساعدات المالية تعتبر المحرك الرئيسي لإتمام عملية الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الجزائري، وتأهيل المؤسسات الصناعية و تقوية البنية التحتية، و إحداث الاستقرار الاجتماعي و الأمني فالإستراتيجية المستخدمة من طرف الاتحاد الأوروبي لإنجاح عملية الشراكة مع الجزائر تستجيب لأهم المتطلبات الأولويات المبرمجة للفترة2002 -2004 والتي تطمح الجزائر من خلالها إلى تجسيد الإصلاحات التي تهدف إلى عصرنة الاقتصاد و إعادة تأهيل الوحدات الصناعية، إصلاح المنظومة البنكية، ترقية

[1]علي لزعر، بوعزبز ناصر، نفس المرجع السابق، ص 45.

الاستثمار الخاص و النشاطات التي من شأنها إنشاء مناصب شغل و كذا تكوين المسيرين، مع الأخذ بعين الاعتبار الإنعامات على الاقتصاد الجزائري[1].

فمنذ خمس سنوات خلت دخلت الجزائر وعن طريق اتفاقية في شراكة مع الاتحاد الأوروبي بلغت نسبة التبادل التجاري من سلع وخدمات مع نهاية سنة 9002 ما يقارب 85 % من مجمل ما نستورده لفائدة الإتحاد. واليوم وبعد هذه المدة فإنه قد آن الأوان كما جاء وصرح بذلك وزير التجارة الجزائري لمراجعة نص الاتفاق وإعداد مدونة اقتراحات جديدة لا تقتصر على جانب المبادلات التجارية فقط بين الجزائر والاتحاد، بل تتعداه إلى الطاقة المتجددة منها الطاقة الشمسية والنووية، وصادراتنا نحوه من الغاز الطبيعي، ومسألة تنقل الأشخاص وكذا السلع وعلى رأسها المنتوجات الزراعية والغذائية، من الجزائر إلى السوق الأوروبية المشتركة في9891، والتي لا يتعدى نسبتها حاليا عن 2 %.. هذا الاختلال الذي يعرفه الميزان التجاري الجزائري من جراء هذه الشراكة، حيث[2] موازين القوى طبيعيا أن تكون لصالح الاتحاد بحكم أن ما يتم الطلب عنه من سلع ولأن الجزائر تعد من أكبر الدول الأكثر استهلاكا لسلع المنتوجات الأوروبية وخاصة منها الفرنسية والألمانية والإيطالية، فإن مجال المنافسة في الوقت الحاضر دائما هو في صالح هذه الدول، إلا إذا شمر الجزائريون عن سواعدهم و شغلوا أذهانهم وعملوا بحرص وطني وهذا حتى يكون هناك على الأقل توازن في الميزان التجاري.

إننا ننتظر من عملية التقييم للسنوات الخمس من عمر الاتفاقية والتي سوف تقوم بها مصالح الحكومة المختصة، أن تبرز الإيجابيات والسلبيات التي لا شك أن أصبحت بادية ومعلومة للجميع.

إن ما نريده من خلال هذه الشراكة الجزائرية الأوروبية هو المحافظة على

---

1 زكري مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية – المغاربية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص دراسات أورومتوسطية، جامعة أبوبكر بلقايد،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية تلمسان،ص ص68 - 92 .

2 خليفة عقون، **اتفاق الشراكة مع الإتحاد الاوروبي**، أخبار اليوم، (7 -06-2010)، متوفر على الرابط التالي :
http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/2532

القطاع العام وتعزيز القطاع الخاص، وفتح المجال للمنتجات الجزائرية المتنوعة كما فتحنا نحن لمنتجاتهم، إلى جانب أن تتعدى الشراكة إلى التصنيع ونقل التكنولوجيا والتقنية وتدريب الأطر الجزائرية وتكوين يد عاملة ماهرة.[1]

المطلب الثاني : التحديات التي تعرقل مسار الشراكة الأوروجزائرية

يرى الإتحاد الأوروبي أن التجاور الجغرافي يقتضي إعادة توزيع للمسؤوليات الأمنية على طرفي خطوط الفصل "الإتحاد الأوروبي و الدول المجاورة "و قد أشارت لجنة الجمعيات الأوروبية في وثيقة أصدرتها عام 2003 في هذا الشأن بشكل واضح إلى ذلك حيث جاء فيها :

"إن تجاورا مشتركا يقتضي بطبيعة الحال تقاسم العبء و مسؤولية مشتركة للرد على التحديات التي تهدد الاستقرار. "

فمن الواضح تماما أن عبارة تقاسم العبء الناتج عن التجاور تعيدنا إلى فكرة الأثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي ، كما أن عبارة المسؤولية المشتركة للرد على التحديات لا يمكن أن تخرج على نطاق ما يرسمه و يحدده الأوربيين من أدوار للآخرين.

إن إشكالية الرؤى الأمنية لسياسة الجوار تظهر في الواقع أن ما يتم تقديمه باعتباره مشروعا مشتركا كما يبدو في حقيقة الأمر أنه رؤية ممركزة أوروبيا لهذه المبادرة و لأولويتها على الرغم من أن هذه السياسة تطرح المشاكل على أنها جماعية و بالتالي تستدعي حلولا جماعية. [2]

ومن بين التحديات التي تواجه دول البحر المتوسط هي الهجرة غير الشرعية و الإرهاب و الجريمة المنظمة حيث ساهمت هذه التحديات في عرقلة مسار الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الاوروبي إذ عمد كلا الطرفين إلى مجموعة من الآليات لمحاربة هذه الظواهر.

---

[1] خليفة عقون، نفس المرجع السابق.

[2] زهير بوعمامة، **"السياسة الأوروبية للجوار:دراسة في مكون ضبط الأثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي"**، مجلة المفكر ع.5 (د.ت.ن)، ص.245.

1- الهجرة غير الشرعية:

مفهوم الهجرة غير الشرعية :

"هي إنتقال أفراد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا".

مفهوم الهجرة غير الشرعية في الجزائر :

"هو اتجاه نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط بدون وثائق رسمية عبر قوارب الموت، بتأشيرات مزورة الذهاب للسياحة دون رجعة".[1]

آليات اتفاقيات الشراكة لمكافحة الهجرة السرية:

نجد من بين هذه الاتفاقيات مشروع قانون اتفاق الشراكة و المكون من 259 صفحة هذا المشروع الذي طرح على البرلمان بغرفتيه يتم المصادقة عليه من قبل الجزائر و دول أوربا و بهذا يتشكل هذا المشروع "العبقرية الأوروبية" لأنه و بمجرد المصادقة عليه تكون الجزائر و مثيلاتها من الدول المصدرة لمثل هذه الظاهرة أمام نص قانوني لا مناص منه تجاوزه و هو ما كانت تبحث عنه الدول الأوروبية منذ أزيد من عشرية من الزمن و لم تصل إلى تجسيد ذلك إلا هذه المرة و كان ذلك في 03/05/ 2005 و في المشروع أفرد لذلك الفقرة 03 منها التي تؤكد على شرط عودة الأفراد المتواجدين في حالة غير شرعية في نظر التشريع المتعلق بالإقامة و بالاستقرار المعمول به في البلد المضيف و لأن هذه النقطة تعتبر مطلبا قديما بقي يفتقد إلى آليات تجسيده واقعيا فقد عاد المشروع إلى ميكانيزمات التجسيد في المادة 84 من مشروع الاتفاق المتعلقة بالوقاية من الهجرة غير الشرعية و مراقبتها و إعادة القبول و مما جاء فيها التأكيد على تبادل المعلومات حول تدفق المهاجرين غير الشرعيين و التعاون على الوقاية من الهجرة غير الشرعية و مراقبتها و ذلك من

[1] أمير فرج يوسف، **الهجرة غير الشرعية طبقا للواقع والقانون و المواثيق و البروتوكولات الدولية**، القاهرة:دار الكتاب الحديث،2011، ص 21.

خلال موافقة الجزائر على إعادة قبول رعاياها المقيمين بطريقة غير شرعية على تراب الدولة الأوروبية بعد إتمام التعرف على الهوية و المتعارف عليه في هذا الإطار هو أنه مهما كانت

نوعية الاتفاقات و درجة تطور العلاقات بين الدول المستقبلة للهجرة غير الشرعية و تلك المصدرة لها فإن إعادة القبول لا يمكن أن تقع إلا في حالة واحدةو هي تأكد الدولة الأصل للرعية من هوية مواطنها بالأدلة الموثقة سواء أكان ذلك ببصمة أو الطريقة الكلاسيكية عبر جواز السفر غير أن هذهADN الأصبع أو بالبصمة الجينية أي الأخيرة تبقى مستحيلة لأن المهاجر غير الشرعي عادة ما) يحرق (بدون وثائق هوية أو بوثائق هوية مزورة أو بوثائق هوية مزورة أو بوثائق هوية شرعية لكنه يعمد لإتلافها أو إخفائها مباشرة بعد انتهاء مدة إقامته الشرعية و دخوله مرحة السرية و قد وجدت الدول الأوروبية في هذه الحيل و كذا في عدم تعاون الجزائر معها في إثبات هوية رعاياها المقدرين بالآلاف خاصة في فرنسا وألمانيا الاتحادية و بريطانيا طيلة مرحلة عشرية التسعينات لاعتبارات[1]

موضوعية تتعلق بالظروف الأمنية و ما يترتب عن ذلك من تسلسل لعناصر مجهولة الهوية و خارجة عن دائرة المراقبة و التصنيف الأمني عقبة كبيرة في كيفية التعامل معهم , مما إظطر هذه الدول إلى حجزهم لمدة معينة على أمل الحصول على إثباتات مادية تساعد على ترحيلهم غير أن ضغوط منظمات حقوق الإنسان و أحزاب الخضر المحلية عادة ما تقتضي إلى إطلاق سراح هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين دون ترحيلهم و لذلك جاء هذا الاتفاق ليعطي للمسألة شيئا من الصرامة حيث يؤكد في الفقرة الأولى من المادة 48 على إلزامية منح الجزائر لرعاياها وثائق الهوية اللازمة لهذه الغاية و معنى هذا أن الجزائر بعد المصادقة على اتفاقية الشراكة تصبح ملزمة بالتعاون مع الدول الأوروبية في التعرف على هوية رعاياها وذلك من خلال تقديم عينات لبصمات الأصابع في بعض الحالات وفيADN الموجودة

[1] مجدوب عبد الموؤمن، **"ظاهرة الهجرة السرية و الإرهاب و أثرها على العلاقات الأورومغاربية**، دفاتر السياسة و القانون، ع.10 (جانفي 2009)، ص ص 304- 305.

على الحالة المدنية أو مطابقة عينات حالة المطابقة تصبح المصالح القنصلية الجزائرية بتلك الدولة ملزمة باستصدار وثيقة الترحيل.

و إذا كان هذا البند ليس بالأمر الخطير طالما أن الأمر يتعلق بالرعايا الجزائريين فإن من غير المعقول هو أن ينساق النواب وراء رغبة جامحة لدى الدول الأوروبية , تتمثل في قبول رعايا غير جزائريين التحقوا بالضفة الشمالية للبحر المتوسط عبر الأراضي الجزائرية و هو ما تشير إليه الفقرة 02 من المادة 48 حيث تتحدث عن مفاوضات حول إعادة قبول رعايا دول أخرى قادمين مباشرة من إقليم أحد الطرفين المقصود هنا هي الجزائر على اعتبار أن الكثير من الرعايا الأفارقة يتخذون من التراب الجزائري جسر للإبحار نحو الشمال و ليس العكس[1].

و **من بين الآليات كذلك التي تسعى الاتفاقية إلى تحقيقها :**

– تقنين لأوضاع المهاجرين غير الشرعيين بقدر ما تسمح به ظروف الدول المستقبلة،وبما يخدم الأوضاع الاقتصادية لكل من دول المهجر و دول المنشأ ومن خلال آليات التعاون الفني و الأمني و القضائي و التشريعي و في إطار الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين.

– توسيع دائرة الاتفاقيات الثنائية بين جزائر و الإتحاد الأوروبي و السعي للوصول إلى أفضل الأطر التي تساهم في استقرار أسواق العمل و الهجرة في الدول الأوروبية، و في هذا الإطار ينبغي على السلطات الجزائرية سن المزيد من الاتفاقيات مع الدول الأوربية لتنظيم الهجرة غير الشرعية.

– تشديد الحراسة على الحدود البرية و البحرية لمواجهة جماعات الهجرة غير الشرعية على الحدود وبناء معسكرات لاحتجاز للمهاجرين على السواحل كي يستطيعوا العودة إلى بلدهم أو يسمح لهم بالعبور.

– ضرورة التعاون المشترك بين الوزارة المكلفة بالمهاجرين ووزارة الإعلام لتنفيذ مشروع حملة إعلامية لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

[1] مجدوب عبد الموؤمن، نفس المرجع السابق، ص 306.

– ضرورة قيام الحكومة الجزائرية بتوفير ما ينقص من احتياجات الشباب من فرص العمل التي تعتبر السبب الأساسي وراء هجرتهم للخارج و التي تعد أيضا أبسط حقوقهم في الحياة و توسيع دائرة الاستثمار الداخلي بدلا من الخارجي.[1]

1- الإرهاب :

لا يوجد تعريف محدد متفق عليه أو يجمع عليه الباحثون لتعريف ظاهرة الإرهاب على الرغم من أهمية هذا التعريف كأساس لتحديد معالم الظاهرة .و الإرهاب ليس مجرد عمليات مثيرة ،إنما هو نمط من أنماط استخدام القوة في الصراع السياسي ،و هو استخدام قد تمارسه الجماعات السياسية أو الحكومات من أجل التأثير على حرية القرار السياسي للحكومات و الدول و الأفراد .[2]

مفهوم الإرهاب :

"إن الإرهاب هو كل من يحاول تعزيز أفكاره باستخدام نظام التهديد و الإكراه بواسطة استخدام وسائل خطيرة كالمواد المتفجرة التي من شأنها أن تحدث خطرا عاما لتحقيق أغراض سياسية."[3]

مفهوم الجريمة المنظمة:

الجريمة المنظمة:"هي كل فعل أو امتناع عن فعل يصدر عن إرادة جماعية آثمة و يترتب عليه تهديد بالخطر أو إلحاق الضرر بالمصالح الجوهرية التي يحميها المشرع تحقيقا لأهداف الدولة في حفظ بقاء المجتمع و العمل على نمائه."[4]

---

[1] أمير فرج يوسف، نفس المرجع السابق، ص48.

[1]« dealing with today sasymetric threat to u.s.and globalsecurity , the need for integrated national asymmetric.

[2]Threat strategy , »CASI internatoinal inc and the national defense university NDU,p.28.disponible at :http://asymmetricthreat.net/docs/asymmetric_threat_1paper.pdf.

[3] مختار شعيب،**الإرهاب صناعة عالمية**، مصر:نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، 2004، ص 41.

[4] نبيل صقر، قمراوي عزالدين، **الجريمة المنظمة :التهريب والمخدرات ،و تبييض الأموال في التشريع الجزائري**، الجزائر:دار الهدى، 2008، ص 8.

فمن الحوادث الإرهابية التي وقعت في الجزائر منذ عام 2009ما يقارب770 حادثة، حيث ارتفعت الهجمات من 20 هجمة في عام 2001 إلى 185في2009 وقد سجلت ليبيا وتونس والمغرب عدداً أقل من الهجمات الناجحة، ولكن جميع هذه البلدان الثلاثة، وخاصةً المغرب، قد شهدت تكاثر الخلايا الإرهابية بشكل سريع في الداخل وزيادة في نشاطها في الخارج .

فالجزائر بلد نموذجي لدراسة العواقب الكارثية التي يمكن أن تتكشف بعد التحول المفاجئ في اتجاه الاصطلاحات الديمقراطية بل إنها أيضاً مثال هام على كيف يمكن للإدماج السياسي الانتقائي والعدوانية،[1] والتدابير الأمنية التي تكون أحياناً وحشية أن يخففوا من وطأة الإرهاب المحلي، ويفرضوا في الوقت ذاته تغييراً في توجه المقاتلين المحليين والهدف من هجماتهم .وقد أسهمت هذه الهزيمة شبه الكاملة للمقاتلين المحليين في عولمة العنف، مسرّعة بذلك من التزاوج بين الجماعات المحلية وتلك التي على شاكلة القاعدة التي لها امتداد عالمي وجدول أعمال عالمي.[2]

إذا و مع تنامي الظاهرة الإرهابية و ظاهرة الجريمة المنظمة في الجزائر خاصة مع قتل الرعايا الأجانب اختطاف طائرة الخطوط الجوية الفرنسية و إحداث عدد من التفجيرات في باريس من طرف الجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية، تزايدت الدعوة لخلق اطر عملية للتحكم في الظاهرة الإرهابية قبل أن تنفلت.[3]

ذلك من خلال تنشيط منظمة غرب أوربا وإنشاء الحوار السياسي –الأمني بين مجموعة 5+5 لذي سرعان ما تحول فعليا لمنبر نشط لإيجاد الحلول المناسبة للازمات المشتركة. من اجل احتواء المصادر البنيوية للعنف من عجز تنموي و ضعف في الديمقراطية، بادر الاتحاد الأوربي

[1] مركز بروكنجز، " العنف السياسي في شمال إفريقيا : مصاعب التحرر غير المكتمل ،(يناير 2011)،متوفر على الرابط التالي : http://www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/2011/1/north-africa-boukhars

[2] مركز بروكنجز، نفس المرجع السابق .

[3] أمحند برقوق، الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط، متوفر على الرابط التالي : http://berkouk-mhand.yolasite.com

من خلال مؤتمر برشلونة 1995 بأرضية لشراكة اقتصادية و تجارية و لكن أيضا بالتعاون على نشر قيم الديمقراطية و حقوق الإنسان و الحكم الراشد ... تفاديا لوجود العناصر المكونة للعنف حسبهم. و ذلك على الرغم من استمرار تغاضي الأوروبين لنداءات الجزائر بضرورة غلق المنافذ الخلفية للجماعات الإرهابية التي تتخذ من العديد من الدول الأوربية معقلا لها للقيام بعمليات التمويل و التموين و الدعاية وهذا ما خلق تطرفا داخليا في أوربا ذاتها كما أظهرتها أحداث تفجيرات لندن التي كانت مكونة من أشخاص بريطانيين المولد.

و لم يكن للغرب إن يتحرك بتشريعات وقوانين داخلية و إقليمية لمكافحة الإرهاب إلا بعد أحداث 2001/09/11 بنيويورك وواشنطن و ما تلاها من أحداث إرهابية في عديد العواصم الأوروبية.[1]

فضرورة التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود بشتى أنواعها يشكل أكبر التحديات التي تستوجب منا جميعا العمل على التصدي لها والتحلي بمزيد من الحيطة والحذر على مستوى فضائنا المتوسطي سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد، كالجريمة المنظمة العابرة للأوطان على غرار المتاجرة بالمخدرات وتبييض الأموال والهجرة غير الشرعية والجرائم المتعلقة بتقنية المعلومات أخذت أبعادا مقلقة وأصبحت تواكب التطور السريع الذي تشهده مجتمعاتنا، مشكلة بذلك خطرا حقيقيا على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار يعتبر الانتشار الخطير الذي تشهده تجارة المخدرات والسلائف الكيميائية وآثارها الكارثية على مجتمعاتنا عموما وعلى فئة الشباب بصفة خاصة مما يستوجب اعتماد الحيطة واتخاذ مختلف التدابير الرامية إلى مكافحة هذه الآفة.

فالمكافحة تتطلب تضافرا للجهود ومزيدا من التنسيق في مجال تبادل المعلومات وكذا الأساليب والخبرات المثلى بهدف تحييد الشبكات الإجرامية والقضاء عليها.[1]

[1] أمحند برقوق، نفس المرجع السابق.

من جهة أخرى إن "التطور السريع لتكنولوجيات الإعلام والاتصال قد تسمح ببروز نوع جديد من الإجرام لا يقل خطورة وضررا عن باقي أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود." فالجرائم المتعلقة بتقنيات المعلومات قد أصبحت تمثل اليوم مصدر تهديد حقيقي لا يعترف بالحدود الجغرافية للدول والأوطان وباتت الأنظمة والوسائل القانونية التقليدية عاجزة عن إيقاف انتشاره المذهل. "

كما أن الجزائر مقتنعة اقتناعا راسخا بأن المقاربة الشاملة والتشاورية هي السبيل الوحيد لمعالجة مسألة الهجرة بوجه عام إن جهود الجزائر يجب أن تتجه نحو تقوية وضمان الحقوق الأساسية للمهاجرين المقيمين بصفة شرعية."

إن إدماج هؤلاء المهاجرين يشكل "مؤشرا للاستقرار ودليلا واضحا على فهمنا المتبادل لظاهرة الهجرة." ومحاربة كل الممارسات التمييزية التي تغذي مشاعر التعصب والعنصرية والإقصاء التي تتنافى مع روح الحوار المنشود بين الحضارات والثقافات في عالم يسوده الانفتاح والعولمةعن طريق تبسيط آليات وإجراءات منح التأشيرة يشكل عاملا قويا في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والحد من انتشارها." فهذه الظواهر دفعت بالجزائر إلى تسخير مجهودات هامة ومعتبرة لمجابهتها, لاسيما بالنسبة إلى أولئك القادمين من دول الساحل هروبا من الأزمات والنزاعات التي تهدد أمنهم وأوطانهم." هذا وقد تحادث دحو ولد قابلية مع نظيريه المغربي محند العنصر والليبي عاشور شويل اللذين حلاّ ضيفين بالجزائر للمشاركة في أشغال الندوة الـ 15 لوزراء الداخلية لدول غرب المتوسط (5+5) ومن المنتظر أن يتوّج هذا اللقاء بالمصادقة على إعلان الجزائر الذي سيتضمّن سبل مكافحة ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة، وكذا تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية لهذه الدول، إضافة إلى رفع مستوى التعاون بينها في هذه المجالات .كما سينشط وزراء داخلية مجموعة الـ 5+5 ندوة صحفية لعرض أهم

[1]أمال بابا، **الإرهاب هو الجريمة المنظمة الأكثر تهديدا لدول المتوسط**، جريدة الحرية، متوفر على الرابط التالي:
http://www.el-hourria.com/index.php/watani/item/3375

النتائج التي خلص إليها هذا اللقاء. تجدر الإشارة إلى أن مجموعة (5+5) هي هيئة تشاورية أنشئت سنة 1990 تمثل فضاء للتبادل والحوار بين بلدان ضفتي المتوسط وتوسعت لتشمل العديد من الميادين كالدفاع والداخلية والبيئة وغيرها.[1]

آليات مكافحة ظاهرتي الإرهاب و الجريمة المنظمة .

تتعاون الدول الأطراف فيما بينها تعاونا وثيقا ,بما يتفق والنظم القانونية والإدارية الداخلية لكل منها،من أجل تعزيز فاعلية تدابير إنفاذ القانون الرامية إلى مكافحة الجرائم التي تنص عليها الاتفاقية وتعتمد كل دولة طرف تدابير فعالة من أجل :

– تعزيز قنوات الاتصال بين سلطتها و أجهزة دوائرها المختصة من أجل تيسير تبادل المعلومات بصورة مأمونة وسريعة عن كل جونب الجرائم التي تشملها الإتفاقية .

– تعاون الطرفين على إجراء تحريات بشأن الأشخاص المشتبه في ضلوعهم في جرائم الإرهاب أو تبيض الأموال و غيرها من الجرائم التي تهدد أمن الدول .

– تبادل المعلومات عن الوسائل و الأساليب المحددة التي تستخدمها الجماعات الإرهابية .

– ضرورة سعي كل من الجزائر و الإتحاد الأوربي إلى التعاون في حدود إمكانية الطرفين للتصدي إلى الجرائم المنظمة التي ترتكب باستخدام التكنولوجيا الحديثة .[2]

[1] أمال بابا، نفس المرجع السابق.
[2] نبيل صقر، قمراوي عزالدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 240- 241.

الفصل الثالث: آفاق الشراكة الأوروجزائرية

تمهيد

تضع اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية الجزائر أمام رهان صعب خاصة المؤسسات الاقتصادية التي ستعرف منافسة قوية لم تتعود عليها من قبل لأنها كانت محمية من طرف الدولة، وقد تحقق فوائد أخرى تدريجيا يتوقف الأمر على اتخاذ الجزائر مجموعة من الإجراءات والإصلاحات لاستغلال الفرص المتاحة وتجنب التحديات التي تفرضها الشراكة، فلا يمكن الحكم على مستقبلها والدليل من الواقع حيث تختلف آراء الباحثين والمختصين حول مصير هذه العلاقة، هل ستكون ايجابية تغطي نقاط التفاوت وعدم التكافؤ أم أنها سيكون مستقبل يتنافى وأهداف الحكومة الجزائرية المسطرة مسبقا، وتقضي على آمالها ومساعيها في التغلب على انعكاسات الشراكة، ومحاولة رسم مستقبل يخدم مصالحها.

الفصل الثالث: آفاق الشراكة الأوروجزائرية

المبحث الأول: تقييم الشراكة الأوروجزائرية

مرت العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بالعديد من المراحل، والهدف من هذه الشراكة هو تحقيق الأمن والاستقرار والنهوض بالاقتصاد الجزائري، وقد دخل هذه الاتفاق حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005، حيث تعتبر هذه الفترة قصيرة لتقييم هذه الشراكة، إلا أننا سنحاول جمع بعض الايجابيات والسلبيات المتعلقة بها، والتي قد تؤثر على الاقتصاد الجزائري وتدفعه إما تحقيق التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني، أو خسارة على عدة مستويات.

المطلب الأول: ايجابيات الشراكة الأوروجزائرية

وصفت رئيسة وفد التعاون والتشغيل بالاتحاد الأوروبي في الجزائر "نفارو مانيلا" أن نتائج برنامج تنفيذ اتفاق شراكة الاتحاد الأوروبي مع الجزائر في جميع المجالات هي نتائج طيبة وايجابية و في ندوة صحفية عقدتها بالجزائر عرضت تمويلات الاتحاد الأوروبي في الجزائر بين سنة 2007 2013 و التي وصلت إلى أكثر من 366 مليون أورو، والتي شملت النمو الاقتصادي و التوظيف وإصلاح العدالة وتعزيز الخدمات العامة الأساسية و التنمية المستدامة و الثقافة[1].

1 منى لعموري، **اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي حقّق نتائج إيجابية**، نشر في المواطن 21-10-2014

متوفر على الرابط التالي:http://elmouwatane.com/?p=8655

وأضافت مانيلا أن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خلال السنوات القليلة الماضية واكبت مسار الجزائر نحو التطور والحداثة و العصرنة من خلال تعزيز مؤسساتها و دعم المجتمع المدني، وغطى التعاون بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر بشكل رئيسي المجالات التالية:

– تعزيز المؤسسات و البنية التحتية الاقتصادية وهذا من اجل تنفيذ اقتصاد السوق و دعم تطور الشركات الصغيرة و المتوسطة.

– تعزيز نظام الجودة و تسيير التجارة و تحسين مناخ الأعمال و أيضا المساهمة في التنمية البشرية وتشجيع التوظيف و توطيد سياسة القانون و الحكم الرشيد من خلال مرافقة قطاع العدالة و إصلاح نظام السجون و تعزيز المؤسسات.

– تنظيم التبادل الثقافي و دعم سياسات البيئة و التنمية المحلية.

– ساهم الاتفاق كذلك في تحسين سلامة الأغذية والصحة النباتية وأيضا التحضير لمخطط وطني للمياه في سنة 2030 و وضع مخطط لمكافحة الأمراض المعدية.

– تقريب سياسات ضفتي البحر الأبيض و الاتحاد الأوروبي من خلال توفير الموارد التقنية اللازمة من اجل تحقيق التنمية في الجزائر و التقرب من أساليب و مبادئ التنمية الأوروبية[1]

– ضم ملفات الأمن والدفاع وحقوق الإنسان إلى اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مما يسمح بتوسيع أرضية الحوار إلى جانب العمل على معالجة ملف الهجرة غير الشرعية، وتحقيق ظروف الاستقرار لآلاف الشباب الجزائريين.[2]

[1] منى لعموري، نفس المرجع السابق، ص-

[2] بشير مصيطفي، **الشراكة الجزائرية الأوروبية: الرؤية الغائبة**، نشر في الشروق 17-06-2009، متوفر على الرابط التالي:http://www.echoroukonline.com/ara/articles/38113.html

– مواجهة التحديات الأمنية في الفضاء المشترك بصفة جماعية وتضامنية لمواجهة الظروف الإقليمية والدولية الصعبة التي تهدد أمن واستقرار المنطقة.

– تسهيل تنقل الأشخاص والتأشيرات الخاصة للطلبة والباحثين الجزائريين.

– انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية يمثل الأولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، لتنويع الاقتصاد الجزائري وإرسائه ضمن المسالك الاقتصادية والتجارية العالمية.[1]

عاد اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بالعديد من الفوائد في مختلف الميادين ويمكن حصرها فيمايلي:

– زيادة عدد الزيارات الرسمية إلى الجزائر منها:

قيام رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل بارسو khosé Manuel Barroso تلبية لدعوة من رئيس الوزراء عبد المالك سلال بزيارة للجزائر وذلك يوم 7 يوليو 2013، حيث تم التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن إقامة شراكة إستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في مجال الطاقة.[2]

تحدث بارسو خلال هذه الزيارة على أن الجزائر هي شريك مهم للغاية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وفي نفس الوقت يؤكد على تعميق وتكثيف علاقات الشراكة مؤكدا أن الطاقة هي أحد المجالات ذات الأولوية للشراكة، كما أنها عنصر أساسي في بناء منطقة مشتركة من الرخاء والاستقرار، فالجزائر هي المورد

---

2 فاطمة الزهراء حمادي، **الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لا يجب أن تقتصر على الطاقة**، جريدة الفجر، العدد2573، الأربعاء 29 أفريل 2015.

[2] Hamza hamouchene, **algérie l'approvisionnement de l'europe en gaz algérien est-il plus important que les droits humains**, 3 sep 2013, Sur le sit web : htt://platform londonor/p- article/algérie .

الرئيسي للغاز الطبيعي إلى أوروبا وإمكانية التعاون والتوافق كبيرة بين الطرفين في مجال الطاقات المتجددة.[1]

من بين الزيارات أيضا، الزيارة الرسمية من قبل المسؤولين الإيطاليين في الجزائر، وهذا إشارة قوية على الرغبة في الدخول في مشاريع واسعة النطاق مثل صناعة السيارات، الزراعة، الطاقة، السياحة، فمن خلال تقييم مشروع الشراكة نجد أنها مست العديد من المشاريع في مختلف القطاعات، ويلاحظ كذلك تحسن العلاقات مع الاتحاد الأوروبي.[2]

كذلك زيارة الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل إلى الجزائر السيد روفيراندي دي قينتو M. Reveyrand de Ganton ومنسق الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب السيد دي كريشوف M.De Kerchove وذلك يوم 14- 16 يناير 2014، وهدف هذه الزيارة تعزيز الحوار والتعاون بشأن القضايا الأمنية والإقليمية، حيث بدأت المفاوضات لإعداد خطة عمل بشأن سياسة الحوار الأوروبية، والزيارة التي قام بها وفد البرلمان الأوروبي يوم 28- 31 أكتوبر 2013 هي كذلك فرصة لتعزيز الحوار بين البرلمانيين من كلا الطرفين.

وفي مارس 2012 توقيع الاتحاد الأوروبي والجزائر اتفاق بشأن التعاون العلمي وتنمية القدرات المعرفية والمعلوماتية، و اكتساب تكنولوجيات جديدة.[3]

إن هذه الزيارات هي فرصة هامة لتبادل وجهات النظر، فيما يخص تنويع مشاريع الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، حيث حققت الجزائر العديد من الايجابيات فيما يخص المكاسب والانجازات في العديد

[1] **Actualté l'algérie et un partenaire- clé pour l'union européenne**, Sur le sit web : www.liberte-algérie.com/actualité/l'algérie- est- un- partenaire- cle- pour- européenne-192085 print/1

[2] **Algérie/Italie :la libye.l'énergie et le rest par Ghanna Oukazi, mercredi 03 décembre 2014**, Sur le sit web :htt://french.irib.ir/afrique/opinions item/350946.alg%

[3] **Commission européenne Mémo, bruxelles, le 27 mars 2014**, Sur le sit web :http://europa.en/rapid/press-relax Mémo- 14-219 fr.htm.

من المجالات الاقتصادية والثقافية وعدم إغفال الحوار السياسي، وفي العديد من المجالات الأخرى لما لها من فائدة ومصلحة للطرفين.[1]

– تغير شكل التعاون حيث تم الانتقال من دعم التنمية الريفية والبنية التحتية لنهج أكثر ملائمة، بما في ذلك دعم عملية الإصلاحات والاقتصاد والتحديث التي بدأتها الجزائر.

– فتح الاتحاد الأوروبي المفاوضات أمام المنتجات الزراعية، وارتفاع صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي إلى ما يقارب 35% عام 2008.[2]

– الاهتمام أكثر بالموضوعات المتصلة بتعزيز الحكم الرشيد، كتطوير وسائل الإعلام، حقوق الإنسان مشاركة المجتمع المدني، بالإضافة إلى الوسائل المتعلقة بالديمقراطية، العدالة، تعزيز مكافحة الفساد نشر استراتيجيه فعالة لخلق فرص العمل والحد من البيروقراطية، والإدارة البيئية المتكاملة وتطوير الطاقات المتجددة... كل هذه الموضوعات هي طرق محتملة لتوسيع التعاون الثنائي الجزائري الأوروبي.[3]

– أصبحت الجزائر تساهم في حل بعض النزاعات والقضايا التي تشغل المجتمع الدولي وخاصة بعد خروجها من العزلة التي كانت مفروضة عليها.[4]

– التقارب في وجهات النظر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حول الوضع في منطقة الساحل، ونهج كلا الطرفين يلتقي من خلال بحثهما في حل للأزمة في مالي، حيث صرح السيد جيل دي كاركوف

[1] **L'Algérie et L'UE signent un mémorandun d'entente dans le domaine de l'énergie**, el watan 7 juillet 2013, Sur le sit web :http//www.algéria-watch.org/fr/articl pol/dz ue/memorandun.entente.htm.

[2] **Said smadi, dysfonctionnement interne et blocage du partenaire**, 10 mais 2009, Sur le sit web :http://www.algeria- watch.org/fr/article/pol/dz dossier.htm.

[3] Chérif Bennaceur, **Partenariat entre l'algérie et l'union européenne plus démocratisation consoliderait la cooperation**, alger (le soir), mardi 25 février 2014, Sur le sit web :www.le soir dalgérie.com/articl/2014//02/25/article.php ?

[4] هشام صاغور، مرجع سبق ذكره، ص270.

M.Gilles de kerkove عقب اجتماع له مع الوزير المنتدب بالشؤون المغربية والإفريقية السيد عبد القادر مساهل M.Abd el kadar Msahel وقال بأن الغرض من المقابلة تقييم الوضع في منطقة الساحل خاصة في مالي ودراسة كيفية حل هذه الأزمة، وأكد على الحوار الدائم بين الطرفين بشأن القضايا السياسية بما في ذلك مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل، حيث تؤكد الجزائر على موقفها من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة، وأن هذا الحل يشمل الدعم والتوجيه لحكومة مالي في باماكو، من أجل الحفاظ على وحدة أراضي البلاد وسيادتها.[1]

– كسب المفاوض الجزائري الخبرة والكفاءة في مجال المفاوضات.

– تشجيع الاستثمار المباشر داخل الجزائر ومنح امتيازات للمستثمرين الأجانب.

– إنعاش الاقتصاد الجزائري ومنح فرصة للمنتوجات الجزائرية من دخول السوق الدولية من خلال منطقة التبادل الحر.

– استفادة الجزائر من المساعدات المالية في مجال مكافحة الإرهاب والمخدرات، لإعادة تأهيل اقتصادها MEDA1 و MEDA2 من خلال .

– تقارب الشعوب وذلك اعتمادا على الدعوة لحوار الثقافات، خاصة وأن البحر الأبيض المتوسط يجمع بين مختلف الثقافات والأديان.[2]

– تتمثل أهمية هذا الاتفاق كذلك في التعاون في ميدان القضاء والشؤون الداخلية، وهو البند الذي انفرد به الاتفاق عن الاتفاقات المبرمة سابقا مع بقية الدول المتوسطية.[3]

---

[1] **Convergence de vues entre l'algerie et l'EU sur la situation au sahel**, Samedi 02 mais 2015, Sur le sit web :http://cridem org/cinfo ?article=631656.

[2] هشام صاغور، مرجع سبق ذكره، ص ص 270-271.

[2] شيخ هجيرة، الملتقى الدولي التاسع حول: **استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية**، يومي 23- 24 نوفمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

المطلب الثاني: مشاكل الشراكة الأورو–جزائرية

أكد وزير التجارة "عمارة بن يونس" أن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم يحقق الأهداف المسطرة، والمتعلقة أساسا بترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واعتبر الوزير في حوار له مع مجلة برلمان الاتحاد الأوروبي "ذي برلمنت مغازين" أنه بعد قرابة 10 سنوات من دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، فان هذا الاتفاق لم يأت بالنتيجة المتوقعة، وبحسب تقديرات الوزير فان ثلاث وقائع ميزت التبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوربي منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ في 2005.

ويتعلق الأمر بخلل هيكلي في الميزان التجاري خارج المحروقات لصالح الاتحاد الأوروبي، مع جذب ضعيف للاستثمارات الأوروبية المباشرة لاسيما تلك الموجهة نحو التصدير في القطاعات الصناعية وفروع الصناعة الغذائية، كما عززت دول الاتحاد الأوروبي منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ حصتها من الواردات في السوق الجزائرية بمعدل سنوي يقدر بنحو 52%، وهذا رغم المنافسة القوية لمنتجات باقي دول العالم.[1]

إن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي كان مفيدا للطرف الأوروبي، والذي لم يلبِ في المقابل طلب الجزائر بدعمها في إعادة تأهيل اقتصادها رغم وجود هذا الشرط في بنود الاتفاق، وكان مدير متابعة الاتفاقات التجارية والتعاون في وزارة التجارة "سعيد جلاب" أعلن قبل أسبوعين عن إجراء تقييم شامل لاتفاق الشراكة الموقع مع الاتحاد الأوروبي، بعد اعتراف وزير التجارة "عمارة بن يونس" بفشله وحسب "الديوان الوطني الجزائري للإحصاءات" فإن 52 % من واردات الجزائر الإجمالية والتي بلغت

[1] د.ك، **اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم يحقق النتائج المرجوة**، الأحد 23 نوفمبر 2014، الرابط التالي: متوفر على-http://www.aps.dz/ar/economie/9848

قيمتها 55 مليار دولار أمريكي في العام 2013 تأتي من دول الاتحاد، في الوقت ذاته قالت وزارة التجارة إنها حذّرت مرارا من أن اتفاق الشراكة هذا أدى إلى نتائج كارثية.[1]

دعا الدكتور المختص في الاقتصاد "محمد حشماوي" إلى إعادة فتح النقاش حول بنود اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وذلك مراعاة للظروف الاقتصادية الراهنة في الجزائر مشيرا إلى أن نتائج الاتفاق بعد خمس سنوات من إمضائه لم يحقق نتائج ولم تكن مرضية، وأن الطرف الأوروبي قد اهتم ببعد واحد وهو البعد التجاري من الشراكة، وأن النتائج لصالحه أكثر منه للجزائر، ولا يكرس مبدأ الربح المشترك بين الطرفين، والسبب في ذلك أن الاتفاق تم بين طرفين غير متساويين ولا متكافئين، كما أكد على ضرورة تعديل بعض بنود الاتفاقية.[2]

حسب تقديرات الجمارك فإن دول الاتحاد الأوروبي صدرت من عام 2005 إلى عام 2011 نحو الجزائر سلعا وخدمات تقارب قيمتها 100 مليار دولار بمعدل سنوي بلغ 20 مليار دولار، بينما لم تتعد الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو السوق الأوروبية 5 مليار دولار خلال نفس الفترة، وهو التفكيك الذي ليس من شأنه خدمة الجزائر في الفترة الحالية.[3]

قررت الجزائر إعادة النظر في قائمة السلع الأوروبية التي استفادت من المزايا الجمركية، من خلال إلغاء هذه المزايا التفضيلية عن 36 سلعة مستوردة من دول الاتحاد الأوروبي، وذلك بعد الخسائر الجسيمة التي تكبدتها خزينة الدولة، الناجمة عن تراجع عوائد الجباية الجمركية خلال الفترة الممتدة مابين

---

1 ح. هشام، **الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تكلف الخزينة خسائر بـ8 ملايير دولار**، نشر في البلاد 24-12-2014، 19:05، متوفر على الرابط التالي:http://www.elbilad.net/article/detail?id=27573

2 بدر الدين شاعة، **اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم تحقق النتائج المرجوة**، 19-05-2011، نشر في الأيام الجزائرية متوفر على الرابط التالي: http://www.djazairess.com/elayam/10649

3 و.نسيمة، **اتفاق آخر لرفع التفكيك حتى سنة 2020**، متوفر على الرابط التالي: http://elraaed.com/ara/news/10792

2005 و 2009 والمقدرة بأكثر من 2.5 مليار دولار بعد أربعة سنوات من دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ.[1]

أكد وزير المالية " كريم جودي "خلال مشاركته بمنتدى "كرانس مونتانا" بالعاصمة البلجيكية بروكسل أن حجم الاستثمارات الأوروبية حاليا لا تستجيب لطموحات الجزائر، بعد خمس سنوات من تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي، لاسيما تلك الموجهة منها لترقية تنوع الاقتصاد والاستثمارات استجابة لما ينص عليه الاتفاق، من إقامة علاقة شاملة من شأنها أن تجسد من خلال تكثيف الاستثمارات الأوروبية المباشرة بالجزائر.[2]

ومن بين السلبيات أيضا:

– الاختلاف والفرق الواسع في مستوى التنمية والقدرات التكنولوجية والتجارية والمالية وفي القوة التنافسية أي بين مجموعة مكونة من 25 دولة قوية، وعلى درجة عالية من التقدم وهي المجموعة الأوروبية واقتصاد واحد مازال في طور النمو.

– الاختلاف الواسع في الثقل البشري والاقتصادي والسياسي، والاختلاف الواسع في مكانة كل طرف عند الآخر.[3]

– هذا الوضع اللامتكافئ بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، يجعل الجزائر دائما في وضعية التبعية للدول الأوروبية، مما يفقدها القدرة اتخاذ القرارات التي تتناسب مع مصالحها وحماية سيادتها.

---

[1] سلوى روابحية، **الجزائر تجمد المزايا الجمركية من أجل تقليص خسائرها مع الاتحاد الأوروبي**، 17-12-2010، نشر في الشعب متوفر على الرابط التالي: http://www.djazairess.com/echchaab/11540

[2] أ.سعيد، **المبلغ مرشح ليصل إلى 3,5 مليار دولار سنة 2017 :الجزائر تخسر 2,2 مليار دولار بسبب اتفاق الشراكة مع أوروبا**، 09-04-2010، نشر في البلاد، متوفر على الرابط التالي: http://www.djazairess.com/elbilad/17920

[3] شيخ هجيرة، مرجع سبق ذكره، ص-

– الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي، ولهذا فإن معظم صادراتها تعتمد على العائدات النفطية ولا تمتلك المنتوج المناسب الذي يمكنها من المنافسة في الأسواق الدولية.

– التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر تحت شعار إرساء قواعد الديمقراطية، وتم ذلك بفرض إصلاحات مقابل تقديم مساعدات.

– للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتطلب الأمر أن تخضع المؤسسات للمعايير الدولية، وهو ما لا ينطبق على المؤسسات الجزائرية، حيث لم تقم بإعادة تأهيل مؤسساتها وجعلها تتجاوب مع المعايير الدولية، إذ توجد حوالي 2400 مؤسسة أي 90% لا تخضع للمعايير الدولية.

– حجم الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الجزائري نتيجة فتح الأسواق وإلغاء التعريفة الجمركية وهو ما سينتج عنه:

– ارتفاع نسبة البطالة الناتجة عن خصخصة الشركات وتسريح العمال.[1]

– إفلاس الشركات غير القادرة على المنافسة في القطاعين العام والخاص.

– ظهور الاختلالات في ميزان المدفوعات نتيجة ضعف الآلة الإنتاجية، ومن ثم انهيار قيمة الدينار الجزائري وبروز ظاهرة التضخم وما تحمله من آثار مدمرة على القوة الشرائية، وتدني المستوى المعيشي للطبقات الفقيرة.[2]

[1] هشام صاغور، مرجع سبق ذكره، ص ص.270- 272.

[2] صالح فلاحي، **الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأبعاد الاقتصادية للشراكة الأورو-جزائرية بين الحاجة للتنمية والخوف من المنافسة**، المنعقد خلال الفترة 13- 14 نوفمبر 2006 الموافق ل:22- 23 شوال 1427، ص 09.

المبحث الثاني :السيناريهات المتوقعة للشراكة الأوروجزائرية

في هذا المبحث سنتطرق إلى أهم السيناريوهات المحتملة للشراكة الأوروجزائرية باعتبار أن هذه الدراسة لا تقتصر فقط على ماهو موجود في الواقع المعيش، إنما لا بد من التطلع لآفاق هذه الشراكة و ما يمكن أن يحدث في المستقبل ، وهذا من أجل تكوين القدرة على التنبؤ بأهم التحديات و الرهانات الجديدة التي تواجه الشراكة ، فهذه الأخيرة قابلة للنجاح و التطور كما أنها قابلة للفشل بالنظر إلى مختلف المعيقات التي تواجهها ،كما أنها قد تبقى على الوضع القائم الذي تسير عليه حليا ، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف السيناريوهات التي يمكن للشراكة الأوروجزائرية أن تسير عليها مستقبلا وهي كمايلي:

1. سيناريو خطي.
2. سيناريو إصلاحي.
3. سيناريو ثوري.

المطلب الأول : السيناريو الخطي

هذا السيناريو يتعلق باستمرار الأوضاع الحالية مع تغيير طفيف ، من منطلق أن الشراكة لا زالت تعتريها الكثير من العقبات على غرار الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة و الإرهاب ،و غيرها من الظواهر الأمنية التي تعيق مسار الشراكة ، كما أن عدم اللاتكافئ بين الطرفين هو الذي يساعد على استمرار الوضع القائم ، فالاقتصاد الأوروبي متقدم عن الاقتصاد الجزائري كون هذا الأخير لا يزال يعتمد على مداخيل النفط فقط وعدم تنويع النشاطات الاقتصادية ما يؤثر على السلم والأمن الاجتماعيين للبلاد وبرنامج دعم النمو الاقتصادي الذي أطلقته الحكومة والممتد من 2009إلى 2014 بكلفة 288مليار

دولار لم يسهم كثيرا في تحريك العجلة الاقتصادية ودفعها إلى الأمام، بسبب غياب الخطط المستقبلية الواضحة من جهة وإهمال الزراعي من جهة أخرى[1].

كما أن عدم الاستقرار الذي تشهده الجزائر و موقعها المركزي في المنطقة ودورها المحوري المحتمل سوف يؤدي دون شك إلى اتساع مجال اللاإستقرار إذا ما استمر انتشار وتسارع التطرف في الدول المجاورة، و هذا ما سيؤثر على الجزائر من حيث كونها دولة مركزية في المنطقة و من حيث استقرار الدولة كونها منطقة عبور لجميع الجرائم و هذا ما سيؤثر على العلاقات الجزائرية الأوروبية كون هذه الأخيرة تنظر لمثل هذه الظواهر على أنها إرهاب خارجي يؤدي إلى تهديد الأمن الداخلي الأوروبي، وهذا ما قد يؤدي بالإتحاد الأوروبي إلى تبني سياسات انعزالية.[2]

إذا و أمام الكثير من المعوقات التي تحول دون تفعيل شراكة حقيقية حيث أن الهجرة مثلا تعتبر عامل وراء غلق الحدود بين الطرفين وهذه السياسة أثبتت عجز الدول الشركاء عن تنظيم الهجرة ، فكلما كان هناك تشدد في مسائل الهجرة كلما زادت حدة المهاجرين غير الشرعيين.

ومن بين أهم الأسباب كذلك لاحتمال حدوث هذا السيناريو هي أن:

– الدول الأوروبية ورغم أنها لم تبقى مقسمة غير أنها ليست متحدة كافة فأوروبا تفتقد لقاسم مشترك يمكن أن تقوم عليه توجهاتها المستقبلية.

– المجود الأمريكي المكثف في المنطقة و تأثيراته على العلاقات الأورومغاربية. [3]

---

[1] رفيق بخوش، **الوضع الاقتصادي في الجزائر إلى أين،** قناة mbc، (04مارس2013)، متوفر على الرابط التالي:
http://www.mbc.net/ar/programs/mbc-news/articles/.html

[2] سمارة فيصل، **البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى مشروع الإتحاد من أجل المتوسط(2008_1995)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مدرسة الدكتوراه للقانون الأساسي والعلوم السياسية، تيزي وزو، 2013، ص ص 146- 149.

[3] سمارة فيصل، مرجع سابق، ص167.

– كما أن مستقبل الجزائر لايزال خطراً نظراً إلى القيود الشديدة المفروضة على المجتمع المدني، ناهيك عن أن الخوف من الانتقام الحكومي لم يحل دون حدوث تظاهرات متفرّقة. لذا تحتاج الجزائر إلى تحوّل جذري من شأنه أن يقود إلى فصل واضح للسلطات، وتعزيز المساحة المدنية وامتثال الجيش إلى قرارات حكومة مُنتخَبة تخضع ممارساتها إلى الرقابة من برلمان مُنتخَب واحترام حقوق الإنسان[1]

هذا السيناريو إن تحقق فمعناه أن المنطقة تتجه نحو الانفجار و الذي يأخذ أشكالا متعددة على غرار موجات الهجرة الكثيفة و هو ما بدأ يتحقق فعليا على أرض الواقع من خلال عمليات انتقامية في الدول الأوروبية و الهجمات الإرهابية ، فبقاء الوضع على هذا الحال يرجع كذلك إلى محاولة إبقاء فرنسا كفاعل جيوسياسي في المنطقة و خاصة الامتداد الذي تراه فرنسا فناءها الخلفي و امتدادها الطبيعي لمصالحها. فلا يوجد إذن تغيير فعلى على مستوى الشراكة الأوروجزائرية، فالطرف الأوروبي دائما ما يحاول إبقاء امتيازاته الثقافية و الاقتصادية و السياسية قائمة في المنطقة، كما أن الأهداف المعلن عنها في مختلف اللقاءات التي جمعت الطرفين الأوروبي و الجزائري لم يكن هناك تجسيد فعلي لأي مشاريع اجتماعية أو ثقافية حقيقية فلا أثر لإعلام أوروبي و لا تعاون نقابي أو حزبية، وعليه فهذا السيناريو ممكن الحدوث بدرجة كبيرة كونه يعبر عن أطماع أوروبية داخل الجزائر فهذا الوضع يخدم المصالح الأوربية بدرجة كبيرة لذلك فمن الممكن أنها تسعى للحفاظ على هذا الوضع .[2]

[1] براء ميكائيل،**"الجزائر:انتصار الوضع القائم،"**صدى(17ماي2012)، متوفر على الرابط التالي:
http://carnegieendowment.org/2012/05/17

[2] سمارة فيصل، مرجع سابق، ص 167.

المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي

يعتبر سيناريو نجاح الشراكة الأوروجزائرية سيناريو ممكن الحدوث كون الاتحاد الأوروبي يسعى للعب دور بارز مستقبلا في العلاقات الدولية وفي المنطقة الاورومتوسطية، لأنه يتجه نحو التنامي السياسي والتحول إلى لعب دور مؤثر في مجريات الأحداث بالمنطقة، من اجل استقرارها، بهدف تكوين أسواق واسعة للاتحاد لتعزيز اقتصاديات أوروبا كمقدمة لتشكيل كتلة اقتصادية ضخمة تقف في مواجهة التكتلات الاقتصاديات الكبرى، على غرار تجمع البريكس واقتصاديات الصين وروسيا، فهذه الشراكة تعكس حجم الإسهام الذي يمكن أن يقدمه الاتحاد الأوروبي لبناء علاقات مستقرة ومتكافئة في المنطقة كما أن النجاح في إقامة منطقة التبادل الحر في حد ذاته يعد انجازا للشراكة، ويبقى الدور على الجزائر لاقتحام الأسواق الأوروبية وانتزاع الاعترافات القيمية من الاتحاد لخصوصية الشعب الجزائري فكل مكسب مستقبلي من وراء هذه الشراكة سيقدم تحفيزات جديدة لتعميق وتعزيز التكامل الأوروجزائري كما أن الإصلاحات الديمقراطية في الجزائر فتحت المجال واسعا أمام إمكانية إعادة صياغة العلاقات الاوروجزائرية على نحو أكثر واقعية من مجرد أهداف نظرية.[1]

حيث تسعى الجزائر من خلال هذه الشراكة تطوير الاقتصاد وجعله اقتصاد منفتح على الأسواق الأوروبية عن طريق تعزيز النمو و تحسين ظروف العمل من خلال البحث عن آليات جديدة لتحديث الاقتصاد و تشجيع الاستثمار ،فالجهود سوف تكون حول إنشاء قاعدة إنتاجية جديدة من خلال تحسين القدرة التنافسية عن طريق الأخذ بالتكنولوجيات الحديثة و تنويع مصادر الدخل الاقتصادي.[2]

---

[1] إبراهيم قلواز، **"الشراكة الأورومتوسطية ورهانات الأمن والسلم في المنطقة، التجديد العربي،"** (22ماي 2014)، متوفر على الرابط التالي:http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-13-03/53533-.html

[2] instrument européen de voisinageet de partenarait :maroc ,document de strategie2007-2013 disponibl sur : http://www.google.comsource =http%2Fcountry%2Fenpi_csp_morocco_fr

فهذا السيناريو يستند أساسا إلى عدة معطيات و مؤشرات للتطور الفعلي في مجال التعاون الإنساني بين الجزائر ونظيرتها من الدول الأوروبية ،و لا يقتصر هذا التفاؤل على المجالات الثقافية و الاجتماعية فقط إنما يتعدى ليشمل المجال الأمني و السياسي و الاقتصادي.

فإذا تطرقنا إلى مختلف المعاهدات التي جمعت بين الطرفين نجد أن هناك الكثير من النقاط الإيجابية والتي تبعث حقا على التفاؤل، حيث أجمعوا على ضرورة تطوير العمل الإنساني من خلال دعم برامج التنمية البشرية وكذا الاهتمام بالتنمية الاجتماعية ودعم برامج حقوق الإنسان ودمقرطة النظام السياسي وعلى غرار هذا المسار الذي يعتبر انطلاقة قوية من أجل تحسين التعاون الأوروجزائري.

إذا فهذا السيناريو قائم على أساس مقاربة شاملة على أساس الاعتماد المتبادل و التعاون في شتى المجالات ،كما أن الوضع يقتضي وضع التعاون الجماعي و المصلحة العامة ،كما أن العديد من المؤشرات السياسية و الاقتصادية ساهمت بشكل كبير في تحسين منظر العلاقات الأوروجزائرية بشكل عام .[1]

فهذه الشراكة عملت على خلق مشاريع مشتركة تمكنهم من الاحتكاك، وتحصيل نوع من المعارف التقنية لدعم المؤسسات المحلية مستقبلا في بناء تقنيات ذاتية في الإنتاج.,ونظرا للاكتشافات المعدنية و الطاقوية التي أخذت منحى تصاعدي مكن دول الضفة الجنوبية من تكثيف الإنتاج مقابل ارتفاع الاحتياطات الرسمية أو استقرارها عند نفس المستويات السابقة، عكس الدول الأوروبية التي تتراجع فيها الاحتياطات الرسمية للمعادن والطاقة بشكل مستمر حتى مع الحفاظ على نفس نسب الإنتاج.

هذا ما أدى إلى تحسين مناخ الاستثمار والاستقرار المالي المشجع على هجرة الاستثمارات الخاصة نحو هذه المناطق، ولجوء دول الاتحاد الأوروبي إلى العمل على تأسيس الاتحاد المصرفي الأوروبي لتحويل

[1] سمارة فيصل، **مرجع سابق**،ص ص 163- 164.

السياسات المصرفية الوطنية إلى المستوى فوق وطني بنهاية 2014 وبداية 2015 لمحاربة ظاهرة الهشاشة في النظام المصرفي, ومعالجة مشكلة الديون السيادية في إطار عبر وطني.[1]

المطلب الثالث : السيناريو الثوري

هذا السيناريو محتمل الوقوع كون الجزائر لم تتمكن من توظيف كافة المزايا التي استفادت منها في إطار اتفاقية الشراكة ولم تستغلها بصورة جيدة. حيث لم تستغل الإعفاءات الواسعة لمنتجاتها و التسهيلات الممنوحة لها لدخول السوق الأوروبية بسبب عدم مطابقة المنتج الجزائري للمواصفات الأوروبية.

كما أنها لم تتمكن من استهلاك إلا نسبة متواضعة من نظام الحصص ذات المزايا الخاصة الذي يتعلق بعدد من المنتجات التي يمكن لها تصديرها دون رسوم، إذ استغلت 6 أصناف فقط من مجموع 41 صنفًا في حين تمكن الطرف الأوروبي من الاستفادة من معظم المنتجات والحصص المعفاة من الرسوم والتعريفات الجمركية، نتيجة لهذا الوضع جاء الميزان التجاري لصالح الطرف الأوروبي فبلغت واردات الجزائر من أوروبا عام 2008 نسبة 53,15% مرتفعة بنسبة 45,46% مقارنة بعام 2007 حيث بلغت 21مليار دولار بعدما كانت تقدر بـ 11,2 مليار دولار عام 2005 أما الصادرات فبلغت نسبتها 52,04% وتكشف الأرقام بصورة واضحة اعتماد الجزائر الكبير على مختلف الواردات الأوروبية، كما تبقى الاستثمارات الأوروبية تجاه الجزائر متواضعة مقارنة بدول الجوار المغاربي حيث لم تتجاوز قيمة هذه الاستثمارات 500مليون يورو في حين بلغت استفادة دول الجوار مبلغ 3 مليارات يورو.[2]

كما أن الإقتصاد الجزائري يعاني من تحديات كبيرة و أكيدة متعلقة بمستويات تنافسية مؤسساتها الاقتصادية التي ستدخل منطقة التجارة الحرة في إطار منافسة غير متوازنة مع مؤسسات الإتحاد

[1] قلواز ابراهيم،**"واقع وأفاق الشراكة الأورومتوسطية**، مرجع سبق ذكره.

[2] **، بعد أربع سنوات من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي : شراكة غير متكافئة**،2 صبحة بغورة
متوفر على الرابط التالي: http://www.almarefh.net/show_content_sub.php?CUV=363&Model

الأوروبي التي يزيد عددها عن 7,9مليون مؤسسة تتميز بكفاءتها العليا و إنتاجيتها المرتفعة و امتلاكها للقدرات التكنولوجيا و الإدارية و التسويقية الكبيرة ، بينما المؤسسات الجزائرية محدودة الفاعلية على كافة المستويات السابقة كونها تعمل في انفرادية عكس مؤسسات الإتحاد الأوروبي التي تعمل في إطار تكاملي اندماجي و عليه فالجزائر لا تستطيع مواجهة المنافسة الأوروبية في هذه الحالة وهذا ما يجعل المنافسة الاقتصادية محسومة لصالح الإتحاد الأوروبي .

فالقدرات التنافسية إذن متباينة بين أطراف الشراكة و هذا ما يدعو لفشل الشراكة إذ يظهر التباين في مستويات الإنتاجية التي تقاس عادة بمؤشر الإنتاجية الشاملة، و تباين العوامل النوعية للقدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، فهذه العوامل تشكل تحديات لمسار الشراكة ما قد يؤدي بالشراكة إلى الفشل، هذا ما يتطلب ضرورة مراجعة السياسات الحالية لصالح التنمية التكاملية و ضرورة بناء إتحاد مغاربي لمواجهة المنافسة الأوروبية فالجزائر وحدها لا تستطيع تحقيق ما يحققه الإتحاد الأوروبي كقوة إقليمية لذلك فمن الضروري الاتحاد داخل مغرب عربي حتى تستطيع الجزائر ودول الجوار الخروج من دائرة التخلف و النهوض بالتنمية المحلية و مواجهة التبعية للإتحاد الأوروبي.[1]

أما في المجالين السياسي والأمني بدا أن أوروبا تركز كثيرًا على مسائل تخصها بالأساس مثل تداعيات تفاقم الهجرة السرية وانتشار شبكات الجريمة المنظمة في حين اتجه اهتمام الجزائر إلى بناء أشكال التنسيق والتعاون الشامل خاصة في مكافحة الإرهاب وارتباطاته التي تمتد إلى الجريمة المنظمة

وفي ذلك ترى الجزائر أن أوروبا لم تقدم الكثير لدول الجنوب عامة في مكافحة الإرهاب إلا بعد أن استشعرت الخطر على أراضيها.[2]

[1] صالح صالحي،**"التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي،"** مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،ع:2(2003)، ص ص 36- 39.

[2] صبحة بغورة، مرجع سابق.

أما في مجال الطاقة دعت الجزائر إلى إعادة النظر في مذكرة التفاهم بين الطرفين حول مسألة الشراكة بينهما في مجال الطاقة وخاصة صادرات الغاز الطبيعي، فالجزائر التي تحتل المرتبة الثالثة في ترتيب الدول الممونة لأوروبا بالغاز الطبيعي تريد على هذا الأساس توسيع التعاون بين الطرفين ليشمل الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة النووية.

الأمر المؤكد في الجزائر أنه بعد مرور سنوات من دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ هناك فشل في تحقيق ما رسمته الجزائر لنفسها من أهداف وهي رفع صادراتها نحو أوروبا من السلع والخدمات الخارجة عن قطاع النفط والغاز وتشير الإحصائيات أنه في مقابل 1دولار تصدره الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي فإنها تستورد ما قيمته 20 دولار.. فقد بلغت الصادرات الجزائرية نحو أوروبا خارج قطاع النفط والغاز 1 مليار دولار خلال عام 2008 مقابل واردات بلغت 20,8 مليار دولار في نفس السنة، وكذلك نفسه الفشل في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمنتجة حتى وإن اجتهدت السلطات الجزائرية في التمسك بالذرائع للإيحاء بمسؤولية الاتحاد الأوروبي في عدم احترامه للالتزامات المتعلقة بالاستثمارات المباشرة وتسهيل حرية تنقل الأشخاص، والحقيقة أن الجزائر التي تصر على التركيز على اتفاق الشراكة لا تزال متحفظة على الانضمام في مسار السياسة الأوروبية للجوار و برنامج التمويل الخاص بها ما بين عامي 2009 و2017 كما أنها الدولة الوحيدة التي لم تعتمد مخطط عمل خاص في هذا الإطار.[1]

فكل هذه المؤشرات تؤدي ألا رسم سيناريو فشل الشراكة في ظل عدم و جود تكافؤ بين الأطراف و في ظل السياسة الانفرادية العاجزة للجزائر إضافة إلى مختلف التحديات السياسية و الأمنية و الاجتماعية و الاقتصادية التي تعيشها الجزائر.

[1] صبحة بغورة، مرجع سابق.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يمكن أن نستخلص عدة نقاط:

- أن الشراكة اتسمت بنقاط إيجابية و أخرى سلبية، حيث عملت على رفع مستوى الاقتصاد الجزائري ودعمه، كما أنها زادت من تقارب المنطقتين من خلال مختلف البروتوكولات الأمنية لمكافحة الإرهاب و الهجرة غير الشرعية.
- كما أن الطرفان عملا على فتح المزيد من الأسواق و هذا ما ساعد الجزائر على تحسين جودة منتجاتها والبحث عن إنتاج منتجات جديدة خارج قطاع المحروقات.
- كما أن الشراكة عملت على تحسين الإدارة من خلال محاربة الفساد الإداري و دعم العدالة و غيرها من المشاريع الحساسة.

وعليه فالجزائر قد استفادت من هذه الشراكة بالرغم من وجود عدة نقاط سلبية تمثلت في:

- اللاتكافئية بين الطرفين حيث يمثل الإتحاد الأوروبي قوة متكاملة تعجز الجزائر عن منافستها.
- كما أن الشراكة كرست مبدأ التبعية حيث ارتبطت مختلف السياسات الجزائرية بما تقره مختلف اتفاقيات الشراكة بين الطرفين.
- إضافة إلى الفارق التكنولوجي و التنموي الذي يلعب دورا كبيرا في وجود اختلالات للشراكة، فالجزائر هي المتأثر الأول كونها لا تملك ما يملكه الإتحاد الأوروبي، هذه الشراكة لها سلبيات كما أنها لها سلبيات.
- كما تطرقنا أيضا إلى ما ستؤول إليه الشراكة الأوروجزائرية مستقبلا، حيث تطرقنا إلى مختلف السيناريوهات التي ستؤول إليها الشراكة فستنتجنا أن الشراكة:
- هي مسار قد يستمر على نفس المسار الذي يسير عليه حاليا في ظل نفس المعطيات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية.

- كما أنه يمكن للشراكة أن تنجح إذا ما عملا الطرفين على رسم شراكة متكافئة و التغلب على مختلف التحديات التي تواجه المنطقة حاليا.
- كما يمكن للشراكة أن تفشل إذا ما لم تجد الجزائر السبل الكفيلة لمواجهة المنافسة الأوروبية القوية فالمؤسسات الجزائرية ضعيفة مقارنة بنظيرتها الأوروبية.

وعليه في الأخير يمكن أن نقول أن الشراكة هي في صالح الطرف القوي و هي تكرس مبدأ التبعية أكثر من مبدأ التكافؤ كون الطرفين غير متوازنين.

خاتمـــة:

تعتبر الشراكة الأوروجزائرية من بين أهم الشراكات الإقليمية كونها تتميز بجملة من الأهداف التي تصب في صالح الطرفين الجزائري و الأوروبي، فإذا ما نظرنا إلى هذه الأهداف المعلنة من قيام الشراكة الأوروجزائرية نجدها تتمثل في: جعل منطقة البحر المتوسط منطقة حوار وسلام واستقرار، وتوطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا بشكل مستديم ومتوازن، ومكافحة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتفاهم بين الثقافات باعتبارها عناصر أساسية للشراكة.

إنّ دخول الجزائر في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خلق جواً رهيبا لدى المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، بسبب جملة التحديات والمخاطر التي يحملها معه هذا الاتفاق، فالمؤسسات الاقتصادية التي تعتبر الخلية الأساسية في النشاط الاقتصادي داخل المجتمع، ستجد نفسها مجبرة على مواجهة الصعوبات ومحاولة استغلال الفرص التي يفرضها الواقع الجديد، الأمر الذي يستدعي طرح التساؤل التالي: ما هي انعكاسات اتفاق الشراكة الأورومتوسطية الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر؟ وهو التساؤل الذي طرحناه كإشكالية للبحث.

لقد تميز اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والمبرم في إطار البعد الثنائي للشراكة الأورومتوسطية بالمنهج الكلي، الذي طرح برامج عمل مست كل الجوانب، السياسية، الأمنية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وتتمحور هذه البرامج حول ثلاث محاور أساسية:

– المحور السياسي والأمني: ويهدف إلى تكوين فضاء موحد للسلام والاستقرار وذلك عبر سياسات التنسيق لمكافحة الحركات السياسية المتطرفة، واحترام حقوق الإنسان والتعددية، وإقامة دولة القانون والحق لكل دولة في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقضائي، والالتزام بدعم

سيادة القانون والحريات دون تمييز على أساس عرقي أو ديني أو لغوي أو عقائدي، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية والعمل على الحد من التسلح ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والتأكيد على جعل منطقة المتوسط منطقة للسلام والاستقرار.

– المحور الاقتصادي والمالي: ويهدف إلى إقامة منطقة للرفاهية الاقتصادية من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة والمتوازنة ومكافحة الفقر، واستحداث مشروع واسع للتبادل الحر وفق مقتضيات بنود المنظمة العالمية للتجارة، واستكمال التدابير التي تقود إلى إنشاء منطقة للتبادل والتجارة الحرة، وتنظيم نمو اقتصاد السوق في إطار متابعة برامج التقويم الهيكلي، وتحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية ومنح الأولوية لإنعاش القطاع الخاص وتأهيل القطاع الصناعي، وتكوين إطار مؤسساتي وقانوني حديث وبغرض إنجاح هذه التحديات والتخفيف من الانعكاسات السلبية خلال المرحلة الانتقالية قرر الاتحاد الأوروبي منح مساعدات مالية في إطار برنامج "ميدا" لتمويل المشاريع ذات الأولوية، والتي تتمثل أساسا في تسهيلات ودعم التقويم الهيكلي، ودعم الانتقال الاقتصادي والاجتماعي للخوصصة، ودعم التنمية الإقليمية والقروية.

– المحور الاجتماعي والثقافي والإنساني: ويهدف إلى دعم الجوانب الإنسانية والاجتماعية والثقافية وتكثيف الحوار العلمي بين الثقافات واحترام تنوعها، وما تحمله من عادات وتقاليد واحترام الأديان والطقوس الدينية، ومكافحة كل الظواهر التي من شأنها تشتيت وتفريق الوحدة والتقارب مثل: العنصرية والتعصب، والاهتمام بالمجتمع المدني وإشراكه في إدارة شؤون بلاده، والتقليص من ضغوط الهجرة اللامشروعة، والاهتمام بالعامل البشري وتطويره وتعليمه.

- تعتبر المؤسسات الاقتصادية في الجزائر أداة فعالة للتوسع الاقتصادي والتنمية، بالنظر لمساهمتها المستقبلية في النمو وتكثيف النسيج الصناعي، وتحقيق القيمة المضافة خاصة إذا علمنا أن هذه

الخاتمة

المؤسسات عرفت واقعا جديدا من خلال عمليات الخوصصة والتأهيل، التي تساعدها على التكيف مع المحيط الجديد واستغلال الفرص المتاحة في السوق وتحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي ورفع أدائها الاقتصادي، كل هذا في ظل تزايد المنافسة والتحديات الكثيرة التي يفرضها اتفاق الشراكة الأوروجزائري.

إن الشراكة الأوروجزائرية ستخلق وضعا جديدا بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من خلال مجموعة الفرص التي توفرها كاقتناء المهارات والمناهج والطرق التيسييرية الحديثة، واكتساب التكنولوجيا والتحكم فيها وتوفير رؤوس الأموال الضرورية للتمويل، الأمر الذي يساعد على التقليل من حدة المنافسة ويسهل الدخول إلى السوق الأوروبية، ويقلل من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة أو على الأقل السيطرة النسبية على الآثار السلبية المرتبطة بهذه المخاطر، بالإضافة إلى اكتساب القدرات لمواجهة ظاهرة العولمة التي شملت المجالات المالية والتسويقية والتكنولوجية كما شملت أسواق السلع والخدمات والعمالة.

دون أن ننسى جملة التحديات التي تفرضها هذه الشراكة على مؤسساتنا الاقتصادية، فالتحرير التجاري وانفتاح أسواقنا الوطنية على المنتجات والسلع الأوروبية له أثره المباشر على المؤسسات الصناعية، التي ستعاني بدون شك من منافسة المنتوجات الأوروبية التي تتميز بانخفاض بالكفاءة والجودة العالية وذلك على المدى القصير، الأمر الذي سيدفع ببعض المؤسسات الجزائرية التي لا تستطيع المنافسة إلى الغلق والزوال.

مهما قيل عن انعكاسات الشراكة الأوروجزائرية، سواء تعلق الأمر بالانعكاسات الإيجابية أو السلبية فإنه يجب الإقرار بأن هذه الشراكة هي فرصة تاريخية ينبغي انتهازها وأنها خيار استراتيجي يخدم مؤسساتنا

الوطنية على المدى البعيد إن تم اتخاذ الإجراءات والتدابير لتفادي الخسائر المدمرة واستغلال كل الفرص المتاحة.

فآثار اتفاق الشراكة ستبرُز بعد سنوات، أي بعد استكمال تدابير تفكيك منظومة التعريفات الجمركية وغيرها من التدابير التي تسمح بتوسيع نطاق المبادلات والاستثمارات والتدفقات المالية، وبالرغم من عدم تبلور نتائج إيجابية بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، والتي يبقى تحقيقها مرتبط بعامل الزمن يكفي في المرحلة الراهنة أن مؤسساتنا دخلت مرحلة حاسمة ميزتها برامج التأهيل والإصلاح والخوصصة والانفتاح على اقتصاد السوق، وهي في حد ذاتها نتيجة إيجابية بدأت ملامحها تتبلور من خلال التحسينات التي أصبحت تتحقق على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

التوصيات والاقتراحات:

إن التوصيات والإقترحات التي يمكن تقديمها من خلال هذه الدراسة:

– يجب أن توجه إلى المؤسسات الاقتصادية وإلى أصحاب القرار والفاعلين في السياسة الاقتصادية لأن المشاكل والصعوبات وكذلك الفرص التي تطرحها هذه الشراكة على مؤسساتنا، تتطلب في نظرنا مساهمة الجميع بدءا بالمؤسسات ووصولا إلى السلطات العمومية المعنية، من أجل مواجهة هذه الصعوبات وتنسيق الجهود لتمكين مؤسساتنا من التكيف مع متطلبات الشراكة ومحاولة استغلال الفرص التي توفرها.

بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية عليها القيام بما يلي:

– ضرورة تغيير نمط إدارة المؤسسات والتركيز على إتباع المنهج العلمي في الإدارة، والتركيز عل أنشطة ضبط الجودة والتسويق.

– الاستثمار في البحث والتطوير، وتعزيز الروابط مع مؤسسات البحث العلمي المحلية، والاستفادة من الإمكانيات الموجودة في هذه المؤسسات، خاصة فيما يتعلق بتطوير المنتجات وخطوط الإنتاج وإدخال منتجات جديدة.

– ضرورة الاستفادة القصوى من الفرص المتاحة ضمن اتفاق الشراكة، وذلك من خلال العمل الجاد والمتواصل لتطوير المنتجات الصناعية والزراعية الجزائرية وزيادة تنافسيتها في الأسواق الأوروبية، التي يجب أن تُدرس متطلباتها بعناية شديدة، وأن تُوضع الاستراتيجيات والخطط لاختراق هذه الأسواق بمنتجات جزائرية متميزة في المواصفات والأسعار.

– محاولة الاستفادة القصوى من برامج التأهيل المقترحة.

– تكوين الإطارات بالخارج من أجل تحكم أحسن في تقنيات العمل واكتساب الخبرات والمهارات.

– العمل على تطوير الاتصال وخلق ثقافة المؤسسة.

– العمل على اكتساب مواصفات ومعايير الجودة الشاملة، التي تسمح لمؤسساتنا من تلبية شروط الأسواق الدولية، الأمر الذي يسمح لها بكسب ثقة الزبائن والموردين وبالتالي تحسين تنافسيتها وزيادة حصصها في السوق.

أما بالنسبة للحكومة والسلطات العمومية، فمطلوب منها ما يلي:

– تشجيع التعاون بين الدول المغاربية للوصول إلى التكامل في شتى المجالات ضمن مشروع اتحاد المغرب العربي للتصدي جماعيا للآثار والتحديات،حيث أن نجاح التكامل الاقتصادي العربي يتطلب وجود آليات مؤسسية، وتوفر الإرادة السياسية في إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية، حيث يعتبر هذا الركيزة الأساسية لتفعيل الشراكة.

– إعطاء فرصة لمختلف مكونات المجتمع للعمل على إنجاح اتفاق الشراكة، خاصة وأن البعض منها تمتلك الخبرة ولها إمكانيات لكن لا يوجد الدعم والاهتمام من طرف الحكومة.

– ضرورة وضع الحكومة سياسات وإجراءات للقضاء على العراقيل البيروقراطية، خاصة وأنها لا تؤثر على المستثمر المحلي فقط وإنما تنفر المستثمر الأجنبي، وهذا ما يدفع لتوجه أغلب المستثمرين إلى بلدان أخرى للاستثمار فيها.

– مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي أمر ضروري، نظرا للضرر الذي لحق بالاقتصاد الوطني، لأن منطقة التبادل الحر استفادت منها أوروبا أكثر من الجزائر.

– إرساء اقتصاد المعرفة الذي أصبح ضرورة حتمية للولوج في الأسواق العالمية، لأن اقتصاد المعرفة قائم على الإبداع والمعرفة التكنولوجية والرقمية، لأن الدخول في المنافسة يفرض على المؤسسات المنتجة إدماج البحث العلمي في كافة أنشطتها.

– زيادة وتطوير الجهود المبذولة للتعريف باتفاق الشراكة وبمميزاته والفرص والتحديات التي يفرضها على كافة المستويات، مثل إصدار نشرة إعلامية دورية تُعنى بالاتفاق وأخباره وآخر تطوراته.

– تطوير البنية المؤسسية المشرفة على تطبيق اتفاق الشراكة مع دول الإتحاد الأوروبي، وذلك بتطوير الوحدات المعنية في كافة الدوائر والمؤسسات الحكومية المعنية.

– تكييف منظومة التشريعات الاقتصادية والمالية، وفقا للتغيرات أو التحولات التي يعرفها الاقتصاد الوطني خاصة في سياق انفتاحه على العالم الخارجي، وهذا في إطار دخول اتفاق الشراكة حيّز التنفيذ والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة.

– ترقية الاستثمار سواء كان محليا أو أجنبيا، وكذا العمل على ترقية وتطوير الشراكة بين المؤسسات الجزائرية فيما بينها وبين نظيراتها الأجنبية.

– تشجيع البحث العلمي والتجديد التكنولوجي، وهذا بتخصيص مبالغ معتبرة لتمويل هذا المجال، وكذا تشجيع المؤسسات الجزائرية على إنشاء مخابر البحث والابتكار، ووضع نظام تعليم وتكوين مهني ناجح.

– زيادة الاهتمام بتطوير المرافق المختلفة في المناطق الصناعية بما يمكن المؤسسات من تخفيف تكاليف الإنتاج، وزيادة القدرة على المنافسة على المستوى المحلي والإقليمي، وتدعيم البنية التحتية باعتبارها القاعدة الأساسية لعمل المؤسسات.

– تطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الدعم لمؤسسات البحث والتطوير، وإعطاء الأسبقية في مجال البحث العلمي لحل المشكلات التي تواجه مؤسساتنا الاقتصادية.

– تشجيع المؤسسات على القيام بعملية التأهيل، من خلال إعادة النظر في الشروط المطلوبة لذلك.

– استغلال مزايا اتفاق الشراكة ومحاولة الاستفادة أكثر من المساعدات الأوروبية، سواء المالية في إطار برنامج "ميدا" أو المساعدات التقنية والتي تدخل في إطار التعاون الاقتصادي.

– تطوير شبكة الحماية الاجتماعية لضمان حماية الفئات التي قد تتضرر من جراء دخول هذا الاتفاق حيّز التنفيذ، بالإضافة إلى تطوير جهود إعادة تدريب وتأهيل العمالة وتوجيهها للقطاعات المستفيدة من اتفاق الشراكة.

وفي الأخير تبقى هذه الدراسة مجرد محاولة لإثارة موضوع الشراكة، وما قد يترتب عنها من آثار على مؤسساتنا، وهي بذلك تفتح المجال واسعا أمام دراسات قادمة تركز على تحليل وتقييم آثار الشراكة الأوروجزائرية على المدى المتوسط والبعيد، وعلى كل الأصعدة والمستويات.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	جدول يوضح مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (2000- 2005)	**65**
2	جدول يبين مجالات تدخل ميدا 1 في الجزائر	**92**
3	جدول يوضح المساعدات المالية في إطار برنامج ميدا 2 للجزائر (2000- 2004)	**92**

قائمة المراجع

1 – باللغة العربية

- **الكتب**

1. إكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر** الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.
2. بوعشة محمد، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة**، بيروت: دار الجيل، 1999.
3. جاسور ناظم عبد الواحد،" **جامعة الدول العربية ومستقبل العلاقات العربية– الأوروبية**" شؤون عربية، ع:99 (سبتمبر 1999).
4. دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية**، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.
5. رقايقية فاطمة الزهراء، **الشراكة الأورومتوسطية رهانات حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة**، دار زهران د.س.ن.
6. روماينولي أليسادنرو ،" **التنمية الاقتصادية والتبادل الحر الاورو–متوسطي**، "موسوعة البحر الأبيض المتوسط ،(تر:حسن بن منصور)، الجزائر: منشورات زرياب، 2003.
7. زمام نور الدين، **القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الاجتماع السياسي**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعة، 2007 .
8. سلطان العيسى جهينة وآخرون، **علم إجتماع التنمية**، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1999 .
9. صارم سمير، **أوروبا والعرب من الحوار...إلى الشراكة**، دمشق: دار الفكر، 2000.
10. صاغور هشام، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2008–1988، 2010.
11. صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، لبنان: المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
12. عادل محمود الرشيد، **إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص المفاهيم – النماذج – التطبيقات**، ط2، مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007.
13. عبيد هناء، **السياسة الأوروبية اتجاه الشرق الأوسط**، مطابع الأهرام، مصر،2002.

14. عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011.

15. فرج يوسف أمير، الهجرة غير الشرعية طبقا للواقع والقانون و المواثيق والبروتوكولات الدولية، القاهرة:دار الكتاب الحديث،2011.

16. لقهيوي ليث عبد الله، بلال محمود الوادي، **الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص الإطار النظري والتطبيقي العملي**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

17. محمود الرشيد عادل، **إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص المفاهيم – النماذج – التطبيقات**،ط2، مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007.

18. مختار شعيب، **الإرهاب صناعة عالمية**، مصر:نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع 2004.

19. مصباح عامر، **نظريات تحليل التكامل الدولي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

20. نافعة حسن، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

21. نبيل صقر، قمراوي عزالدين، الجريمة المنظمة :التهريب والمخدرات، وتبييض الأموال في التشريع الجزائري، الجزائر:دار الهدى، 2008.

- **الدوريات و الجرائد**

الدوريات :

1. باط عبد الحميد،"**الشراكة الأورومتوسطية أثرها على اقتصاد الجزائر**،" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع1:(2009).

2. بوعمامة زهير، "السياسة الأوروبية للجوار:دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي"، مجلة المفكر، ع.5 (د.ت.ن).

3. جاسور ناظم عبد الواحد ،" **جامعة الدول العربية ومستقبل العلاقات العربية– الأوروبية**،" شؤون عربية، ع: 99(سبتمبر 1999).

4. حماد عبد الغني، **التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة أسباب التعثر وشروط الانطلاقة**، المستقبل العربي، ع:250 (ديسمبر 1999).

5. صالح صالحي، "التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي،" مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،ع:2(2003).

6. علاوي محمد محسن،"اتفاقيات الشراكة الأوروعربية: شراكة اقتصادية حقيقية أم شراكة واردات مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع: 16 الجزائر.

7. كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005.

8. مجدوب عبد الموؤمن، "ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرها على العلاقات الأورومغاربية"، دفاتر السياسة و القانون، ع.10 (جانفي 2009).

9. يعقوبي محمد، لخضر عزي، **الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على المؤسسات الاقتصادية** مجلة العلوم الإنسانية ع: 14، 2004.

الجرائد:

1. حمادي فاطمة الزهراء ، **الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لا يجب أن تقتصر على الطاقة**، جريدة الفجر، العدد2573، الأربعاء 29 أفريل 2015. بشير مصيطفي، **الشراكة الجزائرية الأوروبية: الرؤية الغائبة**، نشر في الشروق 17-06-2009.

2. خطاب رئيس الجمهورية في منتدى كرانس مونتانا (الجزائر لن تلجأ إلى إعادة جدولة ثالثة)، مقال في جريدة الخبر، بتاريخ 1999/12/26.

3. مصيطفي بشير، **الشراكة الجزائرية الأوروبية: الرؤية الغائبة**، نشر في الشروق 17-06-2009.

- **الملتقيات**

1. بارة عصام، بن جميل عزيزة، **الملتقى الوطني حول: حرية المنافسة، مداخلة بعنوان: انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على تحرير التجارة الخارجية**، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، باجي مختار-عنابة، 2013.

2. براق محمد، ميموني سمير، **الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة: دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية**، المنعقد خلال الفترة 13-14 نوفمبر 2006 الموافق ل22-23 شوال 1427، جامعة فرحات عباس- سطيف.

3. بن حبيب عبد الرزاق، بومدين حوالف رحيمة، **الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بجامعة سيدي دحلب البليدة يومي**

21 و22 ماي 2002، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2001- 2002.

4. شيخ هجيرة، الملتقى الدولي التاسع حول: **استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية**، يومي 23- 24 نوفمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

- **المذكرات**

1. أوشن ليلى، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق مدرسة الدكتوراه للعلوم القانونية والسياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
2. آيت منصور كمال، **عقد التسيير آلية لخوصصة المؤسسة العامة ذات الطابع الاقتصادي** رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون فرع قانون الأعمال، جامعة تيزي وزو، 2009.
3. برد رتيبة، **الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دبلوماسية وتعاون الجزائر.
4. زكري مريم، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية – المغاربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص تخصص دراسات أورومتوسطية، جامعة أبوبكر بلقايد، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تلمسان، 2012.
5. سلطاني فيروز، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورومتوسطية)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.
6. سمارة فيصل، البعد **الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى مشروع الإتحاد من أجل التوسط(2008_1995)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مدرسة الدكتوراه للقانون الأساسي والعلوم السياسية، تيزي وزو، 2013.
7. عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع:تحليل اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2006/2005.

8. قسوم سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن غبر منظارات العلاقات الدولية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الإستراتيجية والمستقبليات، قسم العلوم السياسيةوالعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر 3، 2010.

5. بوهزة محمد، بن سديرة عمر، **الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية**، المنعقد خلال الفترة 13-14 نوفمبر 2006 الموافق ل:22-23 شوال 1427، جامعة فرحات عباس، سطيف.

6. حمدي باشا رابح، **الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد**، 23/22 أفريل 2003، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

7. رحيم حسين، حاجي فطيمة **بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لقسم العلوم الاقتصادية بجامعة المسيلة بعنوان: إشكالية البطالة والتشغيل في الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية** الجزائر،2006.

8. رزيق كمال، مسدور فارس، **الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات، محاضرة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في التوسعية للاقتصاد الإتحاد الأوروبي الألفية الثالثة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سعد دحلب، البليدة

9. رقيبة سليمة، **الملتقي الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ورشة عمل: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشراكة الأوروجزائرية هل هي نعمة أم نقمة**، خلال الفترة 13-14 نوفمبر 2014 الموافق ل 22- 23 شوال 1427، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

10. غراب رزيقة، سجار نادية، **محتوى الشراكة الأورو-جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، المنعقد خلال الفترة13-14 نوفمبر.

11. مظلوم محمد جمال الدين، **الملتقى العلمي: الرؤى المستقبلية والشركات الدولية، المحور نحو إستراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشركات الدولية (دول الجوار)**، المنعقد بالخرطوم الفترة من 22-1434/3/24، 3-2013/2/5، كلية العلوم الإستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

- **المراجع الإلكترونية :**

1. بابا أمال، الإرهاب هو الجريمة المنظمة الأكثر تهديدا لدول المتوسط، جريدة الحرية ، متوفر على الرابط التالي:http://www.el-hourria.com/index.php/watani/item/3375 .
2. بخوش رفيق، **الوضع الاقتصادي في الجزائر إلى أين،** قناة mbc ،(04مارس2013) متوفر على الرابط التالي:http://www.mbc.net/ar/programs/mbc-news/articles/.html
3. براء ميكائيل،"**الجزائر:انتصار الوضع القائم** "،صدى(17ماي2012)،متوفر على الرابط التالي: http://carnegieendowment.org/2012/05/17
4. برقوق أمحند، الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط، متوفر على الرابط التالي : http://berkouk-mhand.yolasite.com
5. بغورة صبحة، بعد أربع سنوات من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي : شراكة غير متكافئة، متوفر على الرابط التالي:

http://www.almarefh.net/show_content_sub.php?CUV=363&Model=M&SubM

http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-13-03/53533-.html

odel=138&ID=4

6. **التحول الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر،** متوفر على الرابط التالي: .www http :onefd.edu.dz
7. عقون خليفة، اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، أخبار اليوم،(7 -06-2010)، متوفر على الرابط التالي :http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/2532
8. قلواز إبراهيم، "**الشراكة الأورومتوسطية ورهانات الأمن والسلم في المنطقة، التجديد العربي،**" (22ماي 2014)،متوفر على الرابط التالي:

http://www.univmedea.dz/%5CFac%5CD%5CManifestations%5Ccivilisation%

2007-2008/10.pdf

9. قلواز إبراهيم،"**واقع وأفاق الشراكة الأورومتوسطية،**"(16أكتوبر2014)، متوفر على الرابط التالي:

http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=artic

.le&id=336:-euroomedd-&catid

10. مركز بروكنجز،" العنف السياسي في شمال إفريقيا : مصاعب التحرر غير المكتمل (يناير 2011)، متوفر على الرابط التالي :
http://www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/2011/1/north-africa-boukhars

2- باللغة الأجنبية:

➢ **Documents élctroniques**

1. **Actualté l'algérie et un partenaire- clé pour l'union européenne**, Sur le sit web : www.liberte- algérie.com/actualité/l'algérie- est- un- partenaire- cle- pour- européenne-192085 print/1

2. **Algérie/Italie :la libye.l'énergie et le rest par Ghanna Oukazi, mercredi 03 décembre 2014**, Sur le sit web :htt://french.irib.ir/afrique/opinions item/350946.alg%

3. Chérif Bennaceur, **Partenariat entre l'algérie et l'union européenne plus démocratisation consoliderait la cooperation**, alger (le soir), mardi 25 février 2014, Sur le sit web :www.le soir dalgérie.com/articl/2014//02/25/article.php ?

4. **Commission européenne Mémo, bruxelles, le 27 mars 2014**, Sur le sit web :http://europa.en/rapid/press-relax Mémo- 14-219 fr.htm.

5. **Convergence de vues entre l'algerie et l'EU sur la situation au sahel**, Samedi 02 mais 2015, Sur le sit web :http://cridem org/cinfo ?article=631656.

6. Daniela Caruso, Joanna Genève, **Trade and History:The case of EU-Algeria Relation**, February 17th,2015

7. Hamza hamouchene, **algérie l'approvisionnement de l'europe en gaz algérien est-il plus important que les droits humains**, 3 sep 2013, Sur le sit web : htt://platform londonor/p- article/algérie

8. instrument européen de voisinageet de partenarait :maroc ,document de strategie2007-2013 disponibl sur :

http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=http%2Fcountry%2Fenpi_csp_morocco_fr.

9. **L'Algérie et L'UE signent un mémorandun d'entente dans le domaine de l'énergie**, el watan 7 juillet 2013, Sur le sit web :http//www.algéria-watch.org/fr/articl pol/dz ue/memorandun.entente.htm.

10. Portail Algérien des Energies Renouvelables, **le patenariat EU-Algérie enriche par 4 nouveaux programmes de coopération**, vendredi 20 décembre 2013, sur le sit web :http://portail.cder.dz/spip.php ?articl3702

11. Les groupe des belles feuilles(GBF), **L' Algérie et la coopération Euro- méditerranéenne**, sur le sit web :htt://www.groupe des belles feuilles.eu/fr/content/.

12. **Said smadi, dysfonctionnement interne et blocage du partenaire**, 10 mais 2009, Sur le sit web :http://www.algeria- watch.org/fr/article/pol/dz dossier.htm.

13. TERSEN Denis, BRI COUT Jean luc, **l'investissement international** , édition Armand colin, Masson, Paris.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
المقدمة	**08**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للشراكة الأوروجزائرية	**17**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للشراكة	**19**
المطلب الأول: مفهوم الشراكة	**19**
المطلب الثاني: الشراكة وبعض المفاهيم الدالة عليها	**29**
المطلب الثالث: التطور التاريخي للعلاقات الأوروجزائرية	**32**
المطلب الرابع: أهداف الشراكة الأوروجزائرية	**45**
المبحث الثاني: المقاربات التفسيرية للشراكة الأوروجزائرية	**53**
المطلب الأول: نظرية تكاليف الصفقات	**53**
المطلب الثاني: نظرية التبعية	**55**
المطلب الثالث: نظرية الاحتكار الدولي	**57**
الفصل الثاني: واقع الشراكة الأوروجزائرية	**60**
المبحث الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة	**62**
المطلب الأول: الوضع الاقتصادي الجزائري بعد 1998	**62**
المطلب الثاني: آثار الشراكة على الاقتصاد الوطني	**74**
المبحث الثاني: اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من 1999- 2014	**89**
المطلب الأول: التعاون الاقتصادي والمالي من أجل تنمية المنطقة	**89**
المطلب الثاني: التحديات التي تعرقل الشراكة	**95**
الفصل الثالث: آفاق الشراكة الأوروجزائرية	**104**
المبحث الأول: تقييم الشراكة الأوروجزائرية	**106**
المطلب الأول: ايجابيات الشراكة	**106**
المطلب الثاني: مشاكل الشراكة	**112**
المبحث الثاني: سيناريوهات الشراكة الأوروجزائرية	**116**
المطلب الأول: السيناريو الخطي	**116**
المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي	**119**
المطلب الثالث:السيناريو الثوري	**121**
الخاتمة	**127**

الملاحق	**135**
قائمة المراجع	**136**